الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مطبوعة بيداغوجية

بعنوان:

مدخل لعلم الاقتصاد

سلسلة محاضرات مقدمة لطلبة السنة أولى جذع مشترك ليسانس

من إعداد الأستاذة:

بدراوي شهيناز

السنة الجامعية: 2025– 2026

فهرس المحتويات:

المحتويات	الصفحة
المقدمة	**09**
المحاضرة الأولى: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى	
تمهيد	11
1. تعريف علم الاقتصاد	11
2. طبيعة موضوع علم الاقتصاد	12
3. أهداف علم الاقتصاد	13
4. المذاهب الفكرية لعلم الاقتصاد	15
5. فروع علم الاقتصاد	17
6. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	19
أسئلة مقترحة للمناقشة	21
المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية	
تمهيد	22
1. تعريف المشكلة الاقتصادية	22
2. أسباب المشكلة الاقتصادية	22
3. عناصر المشكلة الاقتصادية	27
4. خصائص المشكلة الاقتصادية	27
5. الأنظمة الاقتصادية وآلية معالجتها للمشكلة الاقتصادية:	28
– **النظام الرأسمالي**	28
– **النظام الاشتراكي**	31
– **النظام الاقتصادي الإسلامي**	34
أسئلة مقترحة للمناقشة	37

المحاضرة الثالثة: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية	
تمهيد	38
1. تعريف النشاط الاقتصادي	38
2. العمليات الاقتصادية:	38
I. نشاط الإنتاج:	
تمهيد	38
1. مفهوم الإنتاج	39
2. مفهوم الإنتاجية	40
3. أهمية الإنتاج	40
4. أشكال الإنتاج	41
5. منافع الإنتاج	41
6. عناصر الإنتاج	42
- **العمل Labor**	42
- **رأس المال Capital**	42
- **الأرض Land**	43
- **المنظم Entrepreneur**	43
7. استراتيجية الإنتاج	43
II. نشاط الاستهلاك	
تمهيد	44
1. مفهوم الاستهلاك	44
2. أهمية الاستهلاك	45
3. أنواع الاستهلاك	45
4. العوامل المؤثرة في الاستهلاك	46
III. نشاط الاستثمار	

تمهيد	49
1. مفهوم الاستثمار	49
2. أهمية الاستثمار	50
3. أهداف الاستثمار	50
4. تصنيفات الاستثمار	51
5. محددات الاستثمار	52
IV. نشاط التوزيع	
تمهيد	53
1. مفهوم التوزيع	54
2. منافع التوزيع	55
3. أهداف التوزيع	56
4. وظائف التوزيع	56
5. طرق التوزيع	59
V. نشاط الادخار	
تمهيد	61
1. مفهوم الادخار	61
2. التمييز بين الادخار والاكتناز	62
3. أهمية الادخار	62
4. أنواع الادخار	63
5. محددات الادخار	66
أسئلة مقترحة للمناقشة	68
المحاضرة الرابعة: الأعوان الاقتصاديين	
تمهيد	69
1. تعريف الأعوان الاقتصاديين	69

2. تعريف التدفقات الاقتصادية	69
3. تصنيف الأعوان الاقتصاديين:	69
– **الأسر أو قطاع العائلات**	70
– **قطاع المؤسسات الاقتصادية**	70
– **قطاع المؤسسات المالية**	70
– **قطاع الحكومة (الإدارة العمومية)**	71
– **القطاع الخارجي**	71
أسئلة مقترحة للمناقشة	72
المحاضرة الخامسة: المؤسسة الاقتصادية	
تمهيد	73
1. مفهوم المؤسسة الاقتصادية	73
2. مختلف المناهج والمقاربات في تحليل ودراسة المؤسسة	74
3. خصائص المؤسسة الاقتصادية	75
4. الموارد المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية	76
5. أهمية المؤسسة الاقتصادية	77
6. أهداف المؤسسة الاقتصادية	77
7. تصنيف المؤسسة الاقتصادية	80
8. وظائف المؤسسة الاقتصادية	82
أسئلة مقترحة للمناقشة	83
المحاضرة السادسة: السوق	
تمهيد	84
1. مفهوم السوق	84
2. العوامل التي تحدد نطاق السوق	85

3. وظائف السوق	85
4. المتدخلون في السوق	86
5. أنواع السوق	87
6. آليات السوق:	90
– **الطلب ومحدداته**	90
– **العرض ومحدداته**	93
– **توازن السوق**	96
أسئلة مقترحة للمناقشة	97
المحاضرة السابعة: النقود	
تمهيد	98
1. نشأة النقود وتطورها التاريخي	98
2. تعريف النقود	100
3. خصائص النقود	100
4. وظائف النقود	101
5. أنواع النقود	102
أسئلة مقترحة للمناقشة	104
المحاضرة الثامنة: المشكلات الاقتصادية الكبرى (التضخم والبطالة)	
تمهيد	106
I. التضخم	
تمهيد	106
1. مفهوم التضخم	106
2. أسباب التضخم	107
3. أنواع التضخم	107
4. الآثار الاقتصادية للتضخم	109

5. سياسات معالجة التضخم	110
– **السياسة النقدية (تعريفها وأدواتها)**	111
– **السياسة المالية (تعريفها وأدواتها)**	113
II. البطالة	
تمهيد	114
1. تعريف البطالة	114
2. أسباب البطالة	115
3. أنواع البطالة	116
4. آثار البطالة	118
5. حلول معالجة البطالة	120
العلاقة بين التضخم والبطالة	121
أسئلة مقترحة للمناقشة	122
المحاضرة التاسعة: المنظمات الاقتصادية الدولية	
تمهيد	123
تعريف المنظمات الاقتصادية الدولية	123
I. صندوق النقد الدولي (FMI)	
1. نشأة وتعريف صندوق النقد الدولي	124
2. أهداف صندوق النقد الدولي	125
3. وظائف صندوق النقد الدولي	125
4. موارد صندوق النقد الدولي	126
5. انتقادات صندوق النقد الدولي	127
II. البنك الدولي (BM):	
1. نشأة وتعريف البنك الدولي	128
2. أهداف البنك الدولي	129

3. وظائف البنك الدولي	129
4. موارد البنك الدولي	130
5. مؤسسات البنك الدولي	131
III. مؤسسات تنظيم وتحرير التجارة الدولية	
1. الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT):	132
– تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ونشأتها	132
– مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	133
– أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	134
– أهم جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة	134
2. المنظمة العالمية للتجارة (OMC):	135
– تعريف المنظمة العالمية للتجارة ونشأتها	135
– أهداف المنظمة العالمية للتجارة	136
– مبادئ المنظمة العالمية للتجارة	137
– وظائف المنظمة العالمية للتجارة	138
– كيفية تدخل المنظمة العالمية للتجارة في المجال التجاري العالمي	138
– مزايا العضوية في منظمة التجارة العالمية	139
– شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة	139
– أهم الفوارق بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وبين المنظمة العالمية للتجارة	140
أسئلة مقترحة للمناقشة	141
المحاضرة العاشرة: التكتلات الاقتصادية	
تمهيد	142
1. مفهوم التكامل الاقتصادي وتمييزه عن المفاهيم المتشابهة	142
2. أهداف التكامل الاقتصادي	143
3. دوافع التكامل الاقتصادي:	144

4. مراحل التكامل الاقتصادي	145
– **منطقة التجارة التفضيلية Preferential Trade Area**	145
– **منطقة التجارة الحرة Free Trade Area**	145
– **الاتحاد الجمركي Customs Union**	146
– **السوق المشتركة Common Market**	146
– **الاتحاد الاقتصادي Economic Union**	146
– **التكامل الاقتصادي التام أو الاتحاد النقدي Economic Integration**	146
5. شروط التكامل الاقتصادي	147
6. مزايا التكامل الاقتصادي	148
7. عيوب ومشاكل التكامل الاقتصادي	149
8. أهم التكتلات الدولية:	150
– **الاتحاد الأوروبي**	150
– **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)**	152
– **مجلس التعاون الخليجي**	154
– **الاتحاد المغاربي**	155
أسئلة مقترحة للمناقشة	157
الخاتمة	**158**
قائمة المراجع والمصادر	**159**

المقدمة:

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وما يميز البيئة الاقتصادية المعاصرة من تعقيد متزايد وتداخل في الأنشطة الاقتصادية وتوسع في ظاهرة العولمة، إضافة إلى التطور السريع في التكنولوجيا وتعدد الفاعلين الاقتصاديين من أفراد ومؤسسات ودول، أصبح علم الاقتصاد يشكل أحد أهم العلوم الاجتماعية التي لا غنى عنها لفهم كيفية توظيف الموارد النادرة وتوزيعها بين الاستخدامات البديلة بما يحقق الكفاءة والعدالة الاقتصادية. وينظر إلى هذا العلم كذلك على أنه وسيلة وأداة يستخدمها الإنسان من أجل تحسين وتطوير أنشطته المعيشية، وتوزيع موارده الاقتصادية بشكل أمثل، مما يضمن الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية التي تحقق له عيشا كريما.

وتندرج هذه المطبوعة البيداغوجية ضمن متطلبات مقياس **"مدخل لعلم الاقتصاد"**، والموجهة لطلبة ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير عامة، وطلبة السنة الأولى جذع مشترك خاصة، حيث تهدف إلى إثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطالب في علم الاقتصاد باعتباره أحد الركائز الأساسية في تكوينه وكمدخل لبناء فهم سليم لمختلف المفاهيم الاقتصادية. كما أنها تسعى أيضا إلى تقديم محتوى علمي مبسط ومنهجي يسهم في تسهيل استيعاب المفاهيم الأساسية للمقياس، وتمكين القارئ من التدرج المعرفي السليم نحو دراسة الموضوعات الاقتصادية الأكثر تعقيدا، بما يعزز قدراته التحليلية والفكرية في هذا المجال. وانطلاقا مما سبق، تهدف هذه المطبوعة البيداغوجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التعليمية، يمكن إجمالها فيما يلي:

- تمكين الطالب من اكتساب المعارف الأساسية حول المفاهيم الاقتصادية ومجالات علم الاقتصاد.
- التعرف على مختلف المواضيع والقضايا التي تندرج ضمن اهتمامات علم الاقتصاد، ومن ثم فهو يعطي للطالب القدرة على فهم وتفسير ما يحيط به وما يواجهه من ظواهر وعلاقات اقتصادية كالتضخم، البطالة، الفقر، التشغيل والنمو الاقتصادي، وربطها بالواقع الاقتصادي المعاصر.
- تنمية قدرة الطالب على التفكير الاقتصادي السليم واتخاذ القرار في ظل تعدد البدائل وندرة الموارد.
- تعزيز القدرة على توظيف المفاهيم الاقتصادية في فهم القضايا الاقتصادية الراهنة.
- تمكين الطالب من اكتساب منهجية التحليل الاقتصادي وأدواته الأساسية، بما يسمح له بقراءة الظواهر الاقتصادية قراءة علمية منظمة، والانتقال التدريجي من الفهم الوصفي إلى الفهم التحليلي والتفسيري للمشكلات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي.

وعليه تتضمن هذه المطبوعة البيداغوجية عشرة محاور أساسية، طبقا لما ورد في محتوى عرض التكوين المصادق عليه من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تنطلق من مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد من خلال التعريف بأهم مفاهيمه ونشأته وطبيعته وعلاقته بالعلوم الأخرى، ثم تقديم الإطار العام للمشكلة الاقتصادية باعتبارها الإشكالية المحورية التي تفسر سلوك الأعوان الاقتصاديين في ظل ندرة الموارد وتعدد الحاجات. كما تشمل دراسة الأنشطة الاقتصادية الأساسية المتمثلة في الإنتاج ومختلف عناصره والاستهلاك والاستثمار والتوزيع والادخار، مع إبراز دور الأعوان الاقتصاديين وتصنيفهم داخل الاقتصاد الوطني، إلى جانب التطرق إلى المؤسسة الاقتصادية باعتبارها وحدة أساسية في النشاط الاقتصادي من حيث خصائصها ووظائفها وأهميتها. وتناولت أيضا آليات السوق من خلال العرض والطلب وتوازن السوق، إضافة إلى دراسة النقود من حيث نشأتها وخصائصها ووظائفها. وتمتد كذلك إلى المشكلات الاقتصادية الكبرى، وعلى رأسها التضخم والبطالة، من حيث المفهوم والأسباب والآثار وسبل المعالجة، مع الإشارة إلى السياسات الاقتصادية المعتمدة في مواجهتها. واختتمت بدراسة المنظمات الاقتصادية الدولية ودورها في تنظيم الاقتصاد العالمي، إلى جانب التكتلات الاقتصادية ومراحل التكامل الاقتصادي وأهم التكتلات الدولية، وفي النهاية عرض لقائمة المراجع المعتمدة ذات الصلة بمجال علم الاقتصاد.

وأخيرا، أسأل الله العلي القدير أن يكون هذا العمل إضافة علمية نافعة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وأن يسهم في تبسيط المفاهيم الاقتصادية وتسهيل فهمها، متمنية لجميع الطلبة التوفيق والنجاح في مسارهم الجامعي والعلمي، مع خالص الشكر والتقدير لكل الأساتذة والباحثين الذين ساهمت مؤلفاتهم وأعمالهم العلمية في إثراء هذا المقياس.

المحاضرة الأولى: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

يختص علم الاقتصاد بدراسة نشاط الوحدات المكونة للكيان الاقتصادي ومساهمة كل منها في النشاط الإنتاجي والاستهلاكي في الاقتصاد القومي، فهو يهتم بدراسة السلوك الإنساني في محاولته إشباع حاجاته ورغباته الكثيرة، المتنوعة والمتزايدة، بحيث يختص أساسا بدراسة الدوافع التي تؤثر في محاولة الإنسان القيام بتنظيم وإدارة أعماله لتحقيق أهدافه المادية في الحياة في حدود معتقدات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويرجع الاهتمام بدراسة الاقتصاد إلى سعي الإنسان منذ القدم لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة ومحاولة التنبؤ بالأحداث الاقتصادية مستقبلا، فضلا عن الرغبة في محاولة وضع سياسات معينة لتنظيم الشؤون الاقتصادية.

1. تعريف علم الاقتصاد:

إن الأصل اللغوي لعلم الاقتصاد في الحضارة الإغريقية هو علم قوانين الاقتصاد المنزلي أي القوانين والنظريات التي تنظم اقتصاد الأسرة، وفي العصر الحديث كنتيجة للتطور الفكري أصبح مفهومه القوانين التي تنظم اقتصاد الدولة غير أنه لا يوجد تعريفا شامل وكامل يغطي كل مجالات علم الاقتصاد، ويرضي كل علمائه، ومع ذلك فإن عددا من الاقتصاديين المهتمين بنطاق علم الاقتصاد، قد وجهوا اهتمامهم نحو صياغة تعاريف تحليلية تختص بأوجه معينة لها صفة العمومية عند دراسة الاقتصاد ورد أبرزها فيما يلي:

- عرفه الفيلسوف **أدم سميث Adam Smith** في كتابه دراسة في طبيعة وأسباب ثروة الأمم عام 1776 بأنه "هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة الوسائل التي يمكن أن تزيد ثروة الأمم"، أو بمعنى أخر: "هو العلم الذي يبحث في الوسائل التي تمكن الأمة من أن تغتني". وقد وجه النقد لهذا التعريف لتركيزه واهتمامه بالثروة وحدها، وإهماله للإنسان الذي يقدر المعنى الحقيقي للثروة".
- أما الاقتصادي الإنجليزي **ألفرد مارشال Alfred Marshal** في كتابه مبادئ الاقتصاد المنشور عام 1890 فقد عرفه بأنه: "علم دراسة سلوك الإنسان في حياته اليومية فيما يتعلق بإنتاج الثروة وتبادلها وإنفاقها، وتبعا لرأي مارشال فإن الاقتصاد يركز على دراسة رفاهية الفرد المادية التي يحصل عليها من استخدام دخله.
- وبعدها ورد تعريف **لونيل روبنز Lionel Robins** وهو التعريف الأكثر قبولا بين جمهور الاقتصاديين والذي أصبح أساسا لعلم الاقتصاد الحديث، حيث عرف علم الاقتصاد بأنه "دراسة النشاط الإنساني في

سعيه لإشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة، وذلك باستخدام الموارد الإنتاجية المحدودة ذات الندرة النسبية، ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة أركان رئيسية هي: الحاجات الإنسانية المتعددة، الموارد المحدودة (الندرة)، وأخيرا الاستخدامات البديلة.

وقد تعددت بعد ذلك التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد، فمنها التعريفات التي كانت تتسم بقدر كبير من العمومية ومنها التي كانت تتسم بقدر كبير من الخصوصية، ولأنه من الصعب وجود تعريف محدد وقاطع لعلم الاقتصاد، لأنه علم يغطي الكثير من المواضيع، فقد ركزنا على تعريف قدمه "ساموبلسون" **Samuelson** أين عرف الاقتصاد في نقاط مختلفة هي كالتالي:

- علم الاقتصاد هو دراسة تلك الفعاليات التي تتعلق بالإنتاج والتبادل بين الأفراد.
- علم الاقتصاد يتعلق بدراسة اتجاهات وتحركات الأسعار والإنتاج ومستويات البطالة على مستوى الاقتصاد ككل، وفي نفس الوقت يقترح الحلول الممكنة في ضوء المعطيات المتوفرة لتصحيح مسار الاقتصاد.
- علم الاقتصاد هو علم الاختيار بين البدائل في حدود الإمكانيات والموارد المتاحة (من أرض، عمل، رأس المال ومهارات) لإنتاج ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات.
- علم الاقتصاد يتعلق بالكيفية التي ينتهجها الأفراد (مستهلكون أو منتجون) في تنظيم شؤون الاستهلاك والإنتاج في حدود إمكانياتهم.
- علم الاقتصاد يهتم بدراسة المال والأسعار والفائدة والثروة وتوزيعها.
- علم الاقتصاد يهتم بدراسة وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد في المجتمع الواحد وكذلك ينظم العلاقة الاقتصادية بين الدول.

2. طبيعة موضوع علم الاقتصاد:

يندرج علم الاقتصاد في منظومة العلوم الاجتماعية، وموضوعه المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع المنتجات في المجتمع، وهذه العملية تتجسد في علاقة مزدوجة متمثلة في علاقة بين الإنسان والطبيعة من جهة، وبين الإنسان والإنسان من جهة أخرى، وهذه العلاقات تجري في أربع دوائر تشمل الإنتاج، والتبادل، والتوزيع والاستهلاك، وبالتالي فإن علم الاقتصاد يستند على فهم المجتمع واحتياجاته والبحث في مسارات تطوره لإنشاء الثروة وتحقيق الرفاهية.

وبناء على ما سبق فإن المدخل المعرفي لموضوع علم الاقتصاد يرتكز على المحاور التالية:

- **علم الاقتصاد هو علم الثروة:** حيث يبين كيف تتكون وتتوزع وتستهلك الثروات، فالثروة هي الغاية من كل نشاط اقتصادي، ولا يمكن اعتبار أي نشاط أنه اقتصادي إلا إذا قدم للإنسان منافع مادية.
- **علم الاقتصاد هو علم الندرة أو علم التوفيق بين الغايات والوسائل:** فالإنسان يتميز بحاجاته المتعددة والمتجددة باستمرار، إلا أن الوسائل الضرورية لإشباعها إن وجدت محدودة أو نادرة، وهنا تنشأ المشكلة الاقتصادية، فعلم الاقتصاد يعمل على تنظيم وإدارة الموارد النادرة نسبيا في المجتمع لغرض تلبية الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار.
- **علم الاقتصاد هو علم نشاط التبادل:** فهو يهتم بدراسة عمليات التبادل والتي يتخلى بموجبها الفرد عن ما بحوزته ليتحصل من فرد آخر على ما يحتاج إليه، فالإنسان لا ينتج إلا قسما من حاجاته لذلك لابد أن يحصل على جزء مما ينتجه الآخرون لتحقيق احتياجاته عن طريق المبادلة، ونشاط المبادلة يسمح بقيام الصلة بين الإنتاج وإشباع الحاجات.
- **علم الاقتصاد هو علم تحقيق الرفاهية:** فقد عرف علم الاقتصاد على أنه يختص بدراسة الجانب الاقتصادي والاجتماعي في حياة الأفراد، كما يقوم بتحليل الطرق التي تمكن الفرد من التحسين في ظروف معيشته، بالتركيز على حصوله على الدخل، وكيفية إنفاقه له.
- **علم الاقتصاد هو علم الاختيار:** فهو يدرس كيف يقوم الأفراد بالاختيار في استخدام الموارد الانتاجية المحدودة (العمل، التكنولوجيا، الأرض،..) لإنتاج سلع متعددة (مثل القمح، الملابس...إلخ)، وكذلك توزيع هذه السلع لغرض الاستهلاك.

3. أهداف علم الاقتصاد:

تسعى العلوم بشكل عام إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية، مرتبطة بتلبية حاجات الإنسان للمعرفة وتطلعه لفهم وتفسير قضايا المستقبل وما يمكن أن يواجهه، وكيفية مواجهة ذلك المستقبل بما يحمله من مخاطر وتهديدات، ولهذا أتت العلوم من أجل حل أو الإجابة عن هذه التساؤلات والمخاوف التي تواجه الإنسان بشكل يومي. فتعمل العلوم على تحليل وفهم القضايا والمشكلات التي تواجه الإنسان في حياته أو تلك التي تدور في مخيلته، وهذا يقوده إلى معرفة سلوك تلك الظواهر والقضايا المستقبلية، ومن ثم امتلاك القدرة على معاجلتها أو تجنبها، وبناء على ذلك فإن علم الاقتصاد شأنه شأن باقي العلوم يهدف إلى تحقيق ثلاث غايات أساسية وهي:

- فهم وتفسير الظواهر والقضايا الاقتصادية وتحليلها وفق منهج علمي صحيح ودقيق.

- التنبؤ بسلوك الظواهر والمتغيرات الاقتصادية المستقبلية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، فهدف علم الاقتصاد كغيره من العلوم هو محاولة معرفة الواقع والظروف الاقتصادية في المستقبل، بناء على طرق ونماذج معينة تمكنه من التنبؤ بما ستكون عليه حالة تلك المتغيرات مستقبلا، وذلك من خلال معرفة اتجاه ومعدل تطور ونمو تلك الظواهر وتحليل الظروف المحيطة بها والعوامل المؤثرة فيها، ومن بين الأساليب المستخدمة في ذلك نجد مثلا تحليل السلاسل الزمنية، تحليل الانحدار، معاملات الارتباط وغيرها.
- التحكم في الظواهر الاقتصادية المختلفة، أي تغيير معدل واتجاه نمو الظواهر أو القضاء عليها ومنعها من الظهور إذا كانت في غير صالح الإنسان كالأزمات الاقتصادية، أو تشجيعها وتنميتها إذا كانت ظاهرة إيجابية كالنمو الاقتصادي، كما يتم الضبط والتحكم في الظواهر الاقتصادية من خلال التحكم في العوامل المؤثرة في الظاهرة، فمثلا إذا أردنا تخفيض معدل التضخم يجب التأثير في أحد العوامل المؤثرة فيه كالأجور أو الطلب وغيرها.

فالأمم على اختلاف أنواعها تواجه مشاكل وتحديات متعددة ذات صبغة اقتصادية، لذلك لابد من التعرف على طبيعة هذه المشاكل وتقييمها والعمل على معالجتها، ومن أبرز تلك المشاكل نذكر البطالة والتضخم والركود الاقتصادي والفقر والتخلف وغيرها من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي عانت ومازالت تعاني منها البشرية، ولقد اهتم المفكرون والباحثين في مجال الاقتصاد بهذه القضايا، وحاولوا معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها كما سعوا إلى فهم وتفسير السلوك الاقتصادي للإنسان. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار جوهر اهتمام علم الاقتصاد هو محاولة إيجاد حلول مناسبة لهذه المشاكل، والسعي لتجنب الوقوع فيها، وعليه تظهر مجالات وجوانب دراسته للظواهر على النحو التالي:

- فهم وتفسير السلوك الاقتصادي والتنبؤ به، أي ذلك السلوك الخاص بسعيه لتلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد النادرة نسبيا.
- التعرف على المشكلة الاقتصادية ومعالجتها (التخفيف من حدتها)، أي البحث عن الأساليب والطرق المثلى لمعاجلة تلك المشكلة.
- فهم وتفسير العلاقات الاقتصادية بين الإنسان والإنسان وبين الإنسان والطبيعة.
- البحث في سبل التنمية الاقتصادية وعوامل تحقيقها وطرق تحسين مستويات المعيشة للمجتمع.
- التعرف على العلاقات السببية القائمة بين مختلف الظواهر وتفسيرها.
- فهم وتفسير المشكلات والأزمات الاقتصادية وحلها ومعاجلتها.

4. المذاهب الفكرية لعلم الاقتصاد:

إن علم الاقتصاد من العلوم الحديثة التي لم تظهر إلى الساحة المعرفية إلا بعد عصر النهضة، وإن كانت له جذور موجودة بوجود الحضارات، لكنه صار علما مستقلا في بداية القرن السابع عشر ميلادي تقريبا، وقد مر علم الاقتصاد بالعديد من المراحل نشأت خلالها عدد من المدارس الاقتصادية التي ناقشت هذا العلم ووضعت النظريات والآراء المختلفة التي تعمل على توضيح آلية عمل هذا العلم الهام، وللتعرف على أبرز هذه المراحل لابد من التعرف على المدارس التي ناقشت هذا العلم، ومن أبرز هذه المدارس ما يلي:

- **المدرسة التجارية (المركنتيلية):**

ظهرت هذه المدرسة مع بداية القرن 15 واستمرت إلى منتصف القرن 18، فطيلة هذه المدة لا يمكن نسبة هذه المدرسة إلى مفكر معين بل يلتقي جميع مفكري هذه المدرسة إلى أفكارهم التجارية، حيث خلص "**آدم سميث**" إلى تسميتهم بالتجاريين أو المدرسة التجارية. وقد جاء هذا المذهب الاقتصادي بعد العصور الوسطى، ولا نجد عند التجاريين تحليلا اقتصاديا واسعا لكنهم طرحوا أسئلة: ما هي الثروة؟ ولماذا ترتفع الأسعار؟ وقد توصلوا إلى النقاط التالية:

- ضرورة أن تكون الدولة قوية بأن تكون غاية النظام الاقتصادي هو تحقيق القوة، وهكذا سميت نظريتهم الاقتصاد للقوة.
- الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، فثروة أي بلد تتمثل فيما يملكه من ذهب وفضة ولو على حساب الدول الأخرى.
- اعتبرت بأن كافة النشاطات الأخرى كالزراعة مثلا من ذلك الوقت من النشاطات العقيمة التي لا تقدم أي شيء.

وأخيرا يمكن القول بأن هذه المدرسة عملت على تقوية نفوذ الدولة من خلال تسخير كافة الموارد الاقتصادية في سبيل خدمة الدول فقط، مما أدى الى ظهور منطق الهيمنة والسيطرة عند الكثير من الدول وقد مثلت هذه المدرسة ما يسمى بمذهب الاقتصاد المسخر.

- **المدرسة الطبيعية:**

بعد التناقضات والمشاكل التي نجمت عن تطبيق الفكر التجاري، برز الفكر الطبيعي أو كما يسمى أيضا بالفكر الفيزوقراطي بفرنسا، وقد تأسس هذا المذهب على يد "**فرانسوا كيسناي**" في الفترة 1694– 1774 طبيب لويس الخامس عشر آنذاك، ومن بين أهم أفكاره:

- أن الظواهر الاقتصادية تخضع كما تخضع الظواهر الطبيعية والبيولوجية لقوانين الطبيعة، ولا دخل للإنسان في إيجادها، فالحياة الاقتصادية تقوم على مبدأين هما اللذان يوجهان أي شخص ليهتدي في تصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية، وهي المنفعة والمنافسة، حيث أن المنفعة هي الحافز الذي يستحث الناس على النشاط الاقتصادي، وأما المنافسة فهي كل فرد يسعى لتحقيق منافعه الشخصية وحين يفعل ذلك يدخل في التنافس مع بقية أفراد المجتمع.
- بين الطبيعيون أن ثروة الأمم تكون بما تقوم به من إنتاج، حيث عرفه الطبيعيون بأنه كل عمل يخلق ناتجا صافيا جديدا، واعتبروا أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة. وقد استخلصوا من ذلك أن الزراعة هي وحدها النشاط الاقتصادي الذي يعتبر منتجا لأنها هي الوحيدة التي تؤدي للحصول على كمية من المحصولات أكبر من البذور التي استخدمت، أما التجارة والصناعة فهما ليس من النشاط الاقتصادي المنتج، لأنهما تقتصران على تحويل أو نقل المواد التي كانت موجودة من قبل فهي استغلال للموارد الطبيعية فقط دون أن تضيفا ناتجا صافيا جديدا.

➢ **المدرسة الكلاسيكية:**

كما هو معلوم فإن نشر كتاب ثروة الأمم للكاتب "**آدم سميث**" أعتبر بمثابة نقطة البداية لولادة علم الاقتصاد كفرع علمي منفصل ومتخصص، وقد حدد من خلال كتابه عوامل الإنتاج المتمثلة في كل من الأرض، قوة العمل ورأس المال، حيث أعتبر أن هذه العوامل الثلاثة هي التي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمم. ومن وجهة نظر آدم سميث فإن الاقتصاد المثالي هو نظام سوق ذاتي التنظيم يقوم بإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية تلقائيا (أوتوماتيكيا)، كما أنه قام بوصف آلية عمل السوق باليد الخفية والتي تحث الأفراد على العمل وعلى إشباع حاجاتهم الشخصية، وبالتالي تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع ككل. كما أخذ أيضا في كتاباته بعض الأفكار ونظريات المدرسة الطبيعية في الاقتصاد الفيزوقراطي ودمجها مع نظرياته، إلا أنه رفض الفكرة التي نادى بها الفيزوقراطيون بأن الأرض الزراعية فقط هي مصدر الإنتاج والثروة.

➢ **النظرية الكينزية:**

ترتبط باسم الاقتصادي "**جون مايناردكينز**" بحيث ظهرت بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وتقوم على أن الاقتصاد قد لا يحقق التوازن تلقائيا خاصة في فترات الركود، كما ترى أن الطلب الكلي (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي) هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، فعندما ينخفض الطلب ترتفع البطالة ويتباطأ النمو، لذلك تدعو إلى تدخل الدولة عبر زيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب لتحفيز الطلب. بالإضافة إلى أنها تؤكد على أهمية السياسات المالية أكثر من النقدية في الأزمات، فهي تهتم بتحقيق التشغيل الكامل وتقليل البطالة، وتؤكد أيضا على أن الادخار الزائد قد يضر الاقتصاد إذا لم يقابله استثمار، إلا أنها تعرضت لانتقادات بسبب احتمال التسبب في التضخم وارتفاع الدين العام.

➢ **الاتجاهات المعاصرة:**

بعد الحرب العالمية الثانية وبروز حركات التحرر في الدول المستعمرة، أصبح لزاما على الدول الرأسمالية من إيجاد طريقة جديدة ليظل الفكر الرأسمالي سائدا حتى يخدم مصالحها الاستبدادية والاستنزافية للثروات، بحيث أدركت أن إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التي طرأت على علاقات القوى الفاعلة في العالم، وهكذا بدأت العولمة الاقتصادية بالتجلي والظهور على الساحة مبرزة كل أساليب التبعية ولكن بشعارات مختلفة ومنمقة. وقد اتسم الفكر الاقتصادي الحديث بتبني أفكار كينز مع تقسيم الاقتصاد إلى اقتصاد جزئي واقتصاد كلي، بحيث ظهرت مدارس تبنت الأفكار الكينزية مع بعض التجديد، وسموا أنفسهم بالكينزيين الجدد، ومدارس عادت الكينزية وسميت بمدرسة ما بعد الكينيزية. كما ظهرت في أواخر الستينات من القرن الماضي المدرسة النقدية – مدرسة شيكاغو- بقيادة "**ميلتون فريدمان**"، حاولت معالجة مشكلات التضخم وتصاعد البطالة معا، والتي لم تستطع النظرية الكينزية تفسيرها وإيجاد حلول لها، إلا أن المدرسة النقدية لم تأتي بجديد، بل جاءت بفكرة الكلاسيك التي تقول أن زيادة النقود يؤدي إلى زيادة الأسعار وليس زيادة الإنتاج.

5. فروع علم الاقتصاد:

ينقسم علم الاقتصاد إلى فرعين رئيسيين هما:

النظرية الاقتصادية: وتنقسم بدورها إلى قسمين:

- **التحليل الاقتصادي الجزئي**: وهو الذي يهتم بدراسة سلوك وقرارات الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمنفردة، مثل المستهلك الفرد، المنتج الفرد أو المنشأة، الصناعة، وتحديد الأسعار النسبية للسلع والخدمات. وعليه فإن التحليل الاقتصادي هنا يقتصر على دراسة سلوك وقرارات الوحدات الصغيرة التي تهدف إلى تعظيم منافعها، وذلك من خلال قيامها بوظائفها الاقتصادية كتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة كالإنتاج، التبادل والاستهلاك.
- **التحليل الاقتصادي الكلي**: وهو الذي يهتم بـ:

- دراسة سلوك الاقتصاد القومي ككل، وبالتعرف على طبيعة المتغيرات الكلية وتفسير سلوكها وعلاقاتها ببعضها البعض، كالاستثمار الكلي والاستهلاك الكلي، الدخل القومي، الانفاق القومي، التوظيف الكلي. اذن فالتحليل الاقتصادي الكلي يختص بالتعريف بخصائص الاقتصاد القومي ككل، مستقلا عن الوحدات والأجزاء المكونة له.
- يختص بدراسة وتحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج الكلي في المجتمع والدخل القومي والعمالة والمستوى العام للأسعار والمستوى العام للأجور.
- يدرس العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار، بالإضافة إلى تحليل ودراسة المشكلات المتعلقة بالتضخم والبطالة ويحاول تقديم حلول لها.
- يدرس المشكلات المتعلقة بالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات.
- دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات النقدية مثل زيادة أو تخفيض عرض النقود، والسياسات المالية عن طريق الإنفاق والضرائب، وهي سياسات تتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.
- يتناول الاقتصاد الكلي الطلب الكلي في المجتمع ويمثل الإنفاق الكلي خلال فترة معينة، والعرض الكلي ويمثل جميع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة.

الاقتصاد التطبيقي: وهو الذي يقوم باستخدام أسس ومبادئ علم الاقتصاد في حل المشاكل التي تواجه فروع الاقتصاد القومي، وينقسم الاقتصاد التطبيقي إلى العديد من الأقسام، منها على سبيل المثال: اقتصاديات الزراعة، اقتصاديات الصناعة، اقتصاديات النقل، اقتصاديات السياحة، اقتصاديات المناطق، اقتصاديات البيئة والمحافظة عليها، اقتصاديات الخدمات، اقتصاديات الأمن ومحاربة الجرائم على المستوى المحلي والدولي، اقتصاديات

التأليف والإبداع الفكري والإعلان والطباعة والنشر، اقتصاديات الفضاء والأقمار الصناعية، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية الدولية)، الاقتصاد النقدي والمصرفي.

6. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

لقد أصبح هناك ضرورة قصوى في العالم المعاصر تتطلب الإلمام بالسياسات الاقتصادية وفهمها بشكل مناسب، حيث أصبحت القضايا الاقتصادية حيزا من الاهتمام في أمور الحياة اليومية. كما يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بالعلوم الأخرى والتي قد يستعين بعدة فروع أخرى من المعرفة الإنسانية لتفسير ظاهرة معينة من ظواهر الحياة الاقتصادية المختلفة والمعقدة والعمل على دراستها وتحليلها لفظيا وكميا باستخدام المعادلات الحسابية والرياضية والرسوم البيانية وسنوضح بعض هذه العلاقات من خلال بعض الأمثلة:

- **علاقة الاقتصاد بعلم التاريخ:** يعتبر الحاضر إحدى حلقات الزمن ومرحلة من مراحل التطور المستمر، ولذلك يكون من الضروري حتى نصل إلى تفسير صحيح للظواهر الاقتصادية الموجودة في الحاضر ألا ننزعها من حلقات الزمن بل نربطها بالماضي، حتى يمكن الوصول إلى قرارات سليمة تعمل على حلها، ومن هنا تتضح العلاقة بين علم الاقتصاد والدراسات التاريخية بصفتها أداة للتحليل، بحيث تشمل ثلاثة عناصر وهي: تجميع الوقائع، تحليل هذه الوقائع، صياغة القوانين التي تحكم تطور هذه الوقائع.
- **علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع:** هناك علاقة تربط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع فعلم الاقتصاد يدرس بعض الظواهر الاجتماعية وسلوكيات الأفراد أو المجتمع من أجل فهم ودراسة المشكلات الاقتصادية، أي أنه يركز على عنصر واحد مؤثر من عناصر المجتمع ألا وهو عنصر الاقتصاد والتحكم الأمثل في الموارد المالية والثروات والممتلكات وقضاء الاحتياجات والاستثمار. لذا فإن عالم الاقتصاد لكي يفهم النظام الاقتصادي ومشكلاته في مجتمع ما لا بد وأن يدرس حال الأفراد في هذا المجتمع وسلوكياتهم، وأثر المشكلات الاقتصادية عليهم وكيفية تعاملهم معها ويرصد المشكلات الاقتصادية وأثرها في المجتمع مثل: البطالة والفقر ويدرس أثر رفاهية العيش في المدن وكذلك أثر الحياة البسيطة في الريف. وكذلك عالم الاجتماع حين يهتم بدراسة المجتمع يكون واجبا عليه الالتفات إلى أثر الوضع الاقتصادي في المجتمع، وكيف يؤثر سلوك الأفراد في المجتمع ومشاكل المجتمع في إظهار ووجود الوضع الاقتصادي السائد.

- **علاقة الاقتصاد بعلم النفس:** طالما أن المجتمع يتكون من أفراد، وسلوكيات الأفراد في مجملها تكون مؤثرة في وضع المجتمع، كان من الطبيعي أن نكتشف أن كلا من علم الاقتصاد وعلم النفس له علاقة بالآخر وذلك يظهر من ناحيتين كما يلي:
  - سلوك الأفراد يؤثر في المشكلات الاقتصادية (وهذه هي الناحية التي يهتم بها علم الاقتصاد).
  - الوضع الاقتصادي يؤثر على الحالة النفسية للأفراد (ومن تلك الناحية يهتم علم النفس بدراسة تأثير العنصر الاقتصادي على سلوك الأفراد).

إذن فعلم الاقتصاد يهتم بالفرد مثل علم النفس ولكن من أجل فقط تفسير وعمل دراسات حول المشكلات الاقتصادية وحلها، والتي تخص سلوك الأفراد ودوافعهم مثل الإنفاق والاختيار والادخار.

- **علاقة الاقتصاد بعلم القانون:** الاقتصاد قائم على البيع والشراء والاستثمار وإبرام العقود والصفقات بين الدول والشركات وحتى الأشخاص ويجب أن يتم ذلك في إطار قانوني يضمن حقوق الجميع ويعكس قوة القانون الحالة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
- **علاقة الاقتصاد بالعلوم السياسية:** يوجد علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد والسياسة، فالسياسة علم يهتم بشؤون المجتمع وعلم الاقتصاد يهتم بشؤون المجتمع من ناحية إشباع حاجاته، كما أن صانعي القرارات السياسية لابد من وقوفهم على الأوضاع الاقتصادية عند اتخاذ العديد من القرارات، حيث أن هناك صلة متبادلة بين الأوضاع الاقتصادية والأوضاع السياسية في الدولة الواحدة والدول الأخرى، فتقدم الحياة وتحسن مستوى معيشة الأفراد والمجتمعات رهن الاستقرار في الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية.
- **علاقة الاقتصاد بالجغرافيا:** يلزم في الدراسات الاقتصادية الإحاطة بأثر العوامل الجغرافية مثل: المناخ، الموقع، التضاريس والتركيبات الجيولوجية للأرض وما تحتويه من ثروات على ظهرها أو في باطنها، لما لذلك من انعكاسات على أوجه النشاط الاقتصادي، كما لا تخفى الأهمية الاقتصادية التي يمثلها موقع الدولة في جذبه للاستثمارات الأجنبية وطرق المواصلات الإقليمية والدولية والتجارة العالمية.
- **علاقة الاقتصاد بعلم الرياضيات وبحوث العمليات:** تعتبر الرياضيات علما عاما بمعنى أن قوانينه تنطبق على العلوم الأخرى، وعلم الاقتصاد من العلوم التي لم تعد تقتصر على دراسة الظواهر بل تعدت ذلك إلى التحليل الاقتصادي، ولا يتم ذلك إلا إذا استعملنا الأساليب الرياضية كالبراهين والتحليل، عن طريق استخدام المعادلات الرياضية وبحوث العمليات ودالة الهدف التي تبين بدقة صحة البيانات ومصداقيتها من خلال التوظيف الأمثل لتلك المعطيات والبيانات.

- **علاقة الاقتصاد بعلم الإحصاء**: كذلك علم الإحصاء الذي يهتم بإحصاء وكشف البيانات كان لا بد أن تجمعه علاقة مع علم الاقتصاد، لأن عالم الاقتصاد يستعين بالإحصاءات والدراسات الإحصائية في فهم وتوضيح الأنظمة والمشكلات الاقتصادية.
- **علاقة الاقتصاد بعلم المنطق**: يزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات للوصول إلى أفكار جديدة، فهناك نظريات وفرضيات خاصة بعلم الاقتصاد مبنية على مسلمات منطقية تم الاعتماد عليها في استخلاص أفكار جديدة، حيث تعتمد العديد من الدراسات الاقتصادية على فرضية الإنسان العقلاني أو الرشيد الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف ممكنة.

أسئلة مقترحة للمناقشة:

بعد دراسة المحاضرة والتعرف على مفهوم علم الاقتصاد وطبيعة موضوعه وأهدافه ومذاهبه الفكرية وفروعه المختلفة، يصبح من الضروري اختبار مدى استيعاب المفاهيم الأساسية والقدرة على تحليلها وربطها بالواقع الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تمكن الأسئلة الآتية الطالب من تعميق فهمه للمحتوى العلمي وتنمية قدراته التحليلية والنقدية:

- حلل أسباب تعدد تعريفات علم الاقتصاد، ولماذا يصعب الاتفاق على تعريف واحد جامع له؟
- وضح العلاقة بين أهداف علم الاقتصاد الثلاثة (التفسير، التنبؤ، التحكم)، مبينا تكاملها في دراسة الظواهر الاقتصادية؟
- قارن بين المدرسة الكلاسيكية والنظرية الكينزية في تفسير دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مع إبراز أهم نقاط الاختلاف؟
- ناقش مدى أهمية العلوم المساندة (الإحصاء، الرياضيات، علم الاجتماع، العلوم السياسية) في تطوير الدراسات الاقتصادية وتحسين دقتها؟

المحاضرة الثانية: المشكلة الاقتصادية

تعد المشكلة الاقتصادية من أقدم القضايا التي واجهت الإنسان، حيث تمثلت في سعيه الدائم إلى تحقيق البقاء من خلال إشباع حاجاته المتعددة والمتجددة، وذلك عبر استغلال الموارد المتاحة. غير أن هذه الموارد تتسم بالندرة، في حين أن الحاجات الإنسانية غير محدودة ومتزايدة، مما يفرض على الإنسان ضرورة الاختيار بين الاستخدامات المتعددة للموارد، بالاعتماد على وسائل وطرق معينة تتمثل في وسائل الإنتاج. وقد أجمعت مختلف المذاهب والأفكار الاقتصادية على وجود هذه المشكلة في الحياة الاقتصادية وضرورة إيجاد حلول لها، إلا أنها اختلفت في تفسير طبيعتها وفي الأساليب المعتمدة لمعالجتها. ففي حين يعتمد النظام الرأسمالي على آلية السوق، ويرتكز النظام الاشتراكي على التخطيط المركزي، يقوم نظام الاقتصاد الإسلامي على مبادئ شرعية تجمع بين تحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال تحريم الربا، وإقرار الزكاة، وتشجيع التكافل والتوازن في توزيع الثروة. ومن هنا تبرز أهمية دراسة المشكلة الاقتصادية وطرق معالجتها، لفهم كيفية توظيف الموارد المحدودة بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع.

1. تعريف المشكلة الاقتصادية:

تعتبر المشكلة الاقتصادية لب علم الاقتصاد وأساسه، ومعنى ذلك أن الغرض الأساسي لعلم الاقتصاد هو دراسة المشاكل الاقتصادية للعائلات والمجتمعات والأشخاص، كما يهتم أيضا بدراسة مشاكل الاقتصاد المحلي والعالمي على السواء مع إيجاد مجموعة من الحلول المناسبة للتخفيف من حدة تلك المشكلة القائمة. فطبيعة الإنسان تتميز بأن له رغبات متنوعة يريد إشباعها وهذه الرغبات متعددة وغير محدودة، فكلما أشبع الإنسان رغبة تثور رغبات أخرى، حيث أن إشباع هذه الرغبات يتأتى بالحصول على السلع والخدمات وأن حاجة الإنسان إلى السلع مرتبطة ارتباطا وثيقا بطبيعة الإنسان كالغذاء واللباس مثلا وبغريزته في حب التقليد والمحاكاة.

وعليه يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية على أنها: "عدم قدرة المجتمع على تلبية وإشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة، وذلك بسببين وهما: الندرة النسبية للموارد الاقتصادية وتعدد حاجات الأفراد".

2. أسباب المشكلة الاقتصادية:

إن المشكلة الاقتصادية تكمن في ندرة الموارد بالنسبة للحاجات، وبافتراض أن هذه الموارد غير محدودة أو أن الحاجات متعددة، فعليه يمكن أن نحصر أسباب حدوث المشكلة الاقتصادية في الأسباب التالية:

➢ **الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:**

يقصد بالمورد الاقتصادي كل شيء نافع سواء سلعة أو خدمة يحقق رغبة أو يقضي حاجة إنسانية معينة، حيث أن الشيء النافع في الاصطلاح الاقتصادي هو كل ما يلبي حاجة أو رغبة عند المرء، ويؤدي في النتيجة إلى إشباعها، بغض النظر عما إذا كان هذا الشيء نافعا أو ضارا في حد ذاته. فقد يكون المال المطلوب ضارا من الوجهة الصحية كالتبغ والخمر مثلا، ولكنه يعتبر نافعا من الناحية الاقتصادية عندما يقوم بقضاء حاجة لدى طالبه. وتتميز الموارد الاقتصادية بالخصائص التالية:

- **الندرة النسبية:** أي أنها تكون نادرة بالنسبة للحاجات الكثيرة التي يمكن أن يتم إشباعها عن طريق استخدامها، والمعيار الذي تقاس به الندرة أو الوفرة هو إمكانية الحصول على المورد اللازم لإشباع الحاجة من خلال دفع ثمن أو بذل جهد عضلي أو ذهني. فالمورد يكون حرا إذا كان بالإمكان الحصول عليه دون دفع ثمن أو بذل جهد، وعلى العكس من ذلك يكون المورد اقتصاديا (نادرا) إذا كان الحصول عليه لإشباع حاجة معينة يقتضي دفع ثمن أو بدل جهد.
- **القابلية للاستخدام في وجوه مختلفة:** أي أنها غير متخصصة ويمكن استخدامها في أكثر من استعمال، حيث لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على إشباع العديد من الحاجات مثل الأرض يمكن استخدامها لتربية الماشية، كما يمكن أن تستغل للحصول على الخشب، وتمهد لبناء المساكن، وكذلك الجهد البشري يمكن أن يوجه للنشاط الصناعي، أو النشاط التجاري، أو للقيام بالخدمات المختلفة.
- **خاصية النفع:** منفعة الموارد ليست صفة مطلقة تتوفر فيه لمجرد خواصه المادية ولكنها علاقة بين المورد والحاجة، وتعني قدرة المورد على إشباع الحاجة. ويكفي لقيام المنفعة أن يكون المورد مرغوبا فيه بغض النظر عن كونها متفقة أو غير متفقة مع الأخلاق أو الصحة أو القانون، بحيث أن عدم الاتفاق هذا لا يؤثر في تكوين القيمة.
- **القابلية للإحلال:** أي أن الموارد تكون قابلة عادة وفي حدود معينة للإحلال محل بعضها في عملية إنتاج المنتجات، فهي تنافس بعضها البعض إلى حد بعيد، فمن الممكن في كثير من الحالات إحلال العمل محل الآلات أو العكس في الحصول على ذات المنتجات وتحقيق ذات الإشباع.
- **القابلية للتكامل:** أي أنها تكمل بعضها البعض، فقلما يكون لمورد معين منفعة في ذاته مستقلة عن الموارد الأخرى، وهذا التكامل قد يكون أفقيا كما هو الحال بين الآلة والطاقة اللازمة لتشغيلها، كما قد يكون رأسيا بمعنى أن موردا معينا يساهم في إيجاد موارد أخرى كالقطن في الغزل والغزل في المنسوجات.

وباختصار يمكن القول بأن سبب المشكلة الاقتصادية هو الندرة التي تعتبر المحرك لنشأة هذه المشكلة، فالندرة هي نسبية وليست مطلقة بحيث تتوقف على العلاقة بين الموارد والحاجات لا على كمياتها المطلقة، أي أنها مسألة نسبية. فالموارد متوفرة وليست نادرة الوجود، ولكن نظرا لزيادة الحاجات فإن هذه الموارد تصبح نادرة بالنسبة للحاجة إليها، كما أن تزايد الحاجات وتعددها مع محدودية الموارد يضع حدودا أمام ما يمكن للفرد الحصول عليه من سلع وخدمات مما يجعل عملية الاختيار أمرا لا مفر منها. كما أنها عبارة عن معنى نسبي عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها؛ فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاحة قياسا بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات، ومعناها بالمجمل أن حاجات الإنسان أكثر من الموارد نسبيا.

وقد بات من المعروف أن مشكلة الندرة تلازم كافة المجتمعات الإنسانية سواء ذلك في الدول الغنية أو الدول النامية والفقيرة، وهذه الصفة الأساسية لمسألة الندرة تجعل منها أمرا نسبيا لذلك فإن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب دائما حسن استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن استعمال على النحو الذي يحقق أقصى الغايات ويلبي أكبر إشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان.

أما فيما يخص أنواع الموارد الاقتصادية فهي تنقسم إلى:

موارد طبيعية: فالإنسان في هذه الحالة ليس له دخل بوجودها، وإنما هي هبة من الله عز وجل، حيث تشمل سطح الأرض وباطنها كالماء، التربة، البترول والغاز، وغيرها من الموارد والتي قد تختلف من منطقة إلى أخرى كما ونوعا، كما يمكن أن تمر بعدة مراحل قبل مساهمتها في العملية الإنتاجية.

الموارد البشرية: بحيث يعبر المورد البشري عن الجهد الإنساني الواعي المبذول في سبيل تحويل الموارد المختلفة إلى سلع وخدمات تشبع الحاجات، سواء كان العمل ذهنيا أو جسديا.

الموارد المالية: وتعبر عن الوسائل والامكانيات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات، حيث تتضمن هذه الموارد الموجودات النقدية كالأموال، والموجودات العينية كالآلات والمعدات والمباني وغيرها.

➢ **لا نهائية الحاجات:**

يحتاج الإنسان إلى العديد من السلع والخدمات لإشباع ما يشعر به من رغبات أو حاجات، فالملاحظ أن الرغبة وإن كانت لصيقة بالحاجة إلا أنها مع ذلك يمكن أن تختلف عنها. فالرغبة تترجم بشعور شخصي بالميل للحصول على شيء من الأشياء يختلف باختلاف مدى أهمية هذا الشيء في نظر صاحب الرغبة، وقد تنشأ هذه الرغبة عن وجود حاجة حقيقية إلى الشيء المطلوب، كما قد تنشأ عن نزوة عارضة أو عن حب التقليد أو التجربة أو ما شبه ذلك.

فالحاجة بالمفهوم الاقتصادي هي كل رغبة تجد ما يشبعها من مورد من الموارد الاقتصادية، هذه الرغبة في ذاتها تتجلى في شعور بألم يلح على الفرد، مما يدفعه إلى القيام بما يساعد على القضاء على هذا الشعور ومن ثم يمكن إشباع الحاجة. فطبيعة الحاجات تختلف لدى الأفراد باختلاف أنماط حياتهم وظروف نشأتهم بحيث تتعدد الحاجات الخاصة بالإنسان فمنها المادية ومنها المعنوية، فهي تتفاوت من شخص لآخر ومن زمان إلى زمان ومن مكان إلى مكان، منها ما يمكن إشباعه بشكل فردي ومنها ما يمكن إشباعه بشكل جماعي فمنها ما هو ضروري وحتمي ومنها ما هو كمالي يزيد من رفاهيته إلا أن أهل الاقتصاد لا يهتمون بالحاجات في ذاتها بل يهتمون بنتائجها الاقتصادية. وتتميز الحاجات بعدة خصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الحاجات لا نهائية ومتجددة، ففي حال أشبعت حاجة معينة لدى الفرد سرعان ما تبرز حاجة أخرى فيسعى إلى إشباعها وهكذا.
- الحاجات متنوعة وتختلف في درجة أهميتها، حيث توجد عدة حاجات منها المعنوية والمادية، والنفسية، والاجتماعية والجسمية والعقلية.
- الحاجات متدرجة وإشباعها يسير وفق نظام ارتقائي، أي أن الإنسان لا يهتم بإشباع حاجاته التي تقع على مستوى عالي الترتيب إلا بعد أن يكون قد أشبع الحاجة التي يكون ترتيبها على المستوى الأدنى.
- تختلف وسائل إشباع الحاجات باختلاف الأفراد واختلاف أدوارهم وثقافة مجتمعهم، كما تختلف من زمن لآخر.
- إن أي عرقلة لإشباع حاجة معينة وخاصة الأولوية منها قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالفرد وتفقده توازنه، كما أن بعض الحاجات يتم كبتها بسبب صعوبة إشباعها في وقت معين.
- بعض الحاجات ترتكز على هدف واحد محدد.

- الحاجات ممكن أن يتحقق من إشباعها شعورا عاما بالمتعة والسرور، وليس مجرد تحقيق هدف وخاصة تلك التي ترتبط بميول أو هواية.
- هناك حاجات تتماشى مع بعضها البعض، حيث تسوق كل منها إلى الرغبة في الأخرى وقد تحل محلها، كما قد تتعارض بعض الحاجات مع بعضها البعض.

وتنقسم الحاجات الإنسانية من حيث ضرورتها وأهمتها لسلامة الإنسان وبقائه واستمرار وجوده إلى نوعين رئيسيين:

- **الحاجات الأولية أو الأساسية:** وهي الحاجات التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها، أو تأجيل الحصول عليها تحت أي ظرف من الظروف، وتشكل قاعدة أساسية لتحقيق الإنسان لحاجاته الأخرى، ومن هذه الحاجات الأكل واللباس، الصحة، والسكن.
- **الحاجات الثانوية أو الكمالية:** وهي الحاجات التي يمكن للإنسان أن يؤجل الحصول عليها أو حتى الاستغناء عنها تماما دون أن يتعرض نتيجة لذلك إلى أي خطر على سلامته ووجوده في أي من المجتمعات المختلفة، ومن أمثلتها الهاتف المحمول، والسيارة، السياحة، الترفيه.

➢ **الاختيار:**

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات الإنسانية وندرة الموارد الاقتصادية يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولا، وذلك لعدم القدرة على إشباع كل الحاجات. فندرة الموارد تتطلب منا استغلال الموارد الاقتصادية النادرة الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجاتنا اللامحدودة، وهذا يتطلب منا ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها وأهميتها.

وعليه يقصد بالاختيار بأنه الاختيار القائم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز على منطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي من الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن إشباعها. وكما أن الفرد يواجه دائما مشكلة الاختيار فإن الجماعة أيضا تواجه نفس المشكلة، وكذلك المجتمع والدولة فتدعوها ندرة مواردها إلى ضرورة توجيهها نحو إشباع الرغبات وذلك على حساب الحرمان من إشباع رغبات أخرى.

3. عناصر المشكلة الاقتصادية:

توجد ثلاثة عناصر أساسية تواجه أي نظام اقتصادي، حيث تكون في مجموعها الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية، وتختلف طريقة الإجابة عليها تبعا للمبادئ الخاصة بكل نظام اقتصادي، وتقاس الكفاءة الاقتصادية لهذه الأنظمة الاقتصادية تبعا لطريقة إجابتها على هذه الأسئلة وبمدى فعاليتها في ذلك:

- **أولا: ماذا ننتج؟** ويقصد بهذا السؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعيا وكميا، أي تحديد ماهي السلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟
- **ثانيا: كيف ننتج؟** هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تشبع تلك الرغبات، وهذه العملية تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، بحيث نحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوبة.
- **ثالثا: لمن ننتج؟** وهذا يعني الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها.

4. خصائص المشكلة الاقتصادية:

انطلاقا مما سبق يتضح أن المشكلة الاقتصادية تتصف بمجموعة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي:

- **تعدد الحاجات:** أي أن الفرد يسعى إلى تلبية حاجات لا نهائية، فكلما لبى حاجاته الحالية بحث عن تلبية حاجات جديدة، وهذه الحاجات تتجدد وتتطور بتطور الأفراد.
- **الاختيار والتضحية:** يعني مقدرة الفرد على تحديد أي من السلع والخدمات التي يجب استخدامها ضمن الإمكانيات المتاحة لهذا الفرد، وأي منها لا يمكنه الحصول عليها لعدم مقدرته أو توفر الرغبة لديه وفي هذه الحالة قد يضحي بالبعض منها أو يتخلى عن إشباعها ولو مؤقتا.
- **الندرة النسبية:** هي محدودية الموارد الاقتصادية التي تقابلها عدم المحدودية في الحاجات البشرية، حيث تظل حاجات الأفراد أكثر من الموارد المتوفرة.

- **عامة وشاملة:** من حيث الزمن والمكان والفئات البشرية، أي أنها تواجه كل الأفراد والمجتمعات البشرية مهما كان مكان تواجدهم ومهما كانت انتماءاتهم الاجتماعية، فالإنسان يواجه المشكلة الاقتصادية عبر تاريخ وجوده منذ أن وجد على وجه الأرض وفي جميع الأوقات، كما أنها موجودة في كل مكان جغرافي أينما تواجد الإنسان، كما أن مختلف الفئات والأفراد والمجتمعات البشرية تواجه هذه المشكلة على اختلاف ثقافاتها ومستوياتها من التطور والتقدم.
- **الديمومة:** أي أنها مرتبطة بوجود الإنسان على وجه الأرض وليست هي وليدة عصر أو فترة تاريخية معينة، فهي مقترنة بتاريخ الوجود الإنساني.
- **الاستمرارية:** أي هي مشكلة تواجه الإنسان في جميع أوقات ومراحل حياته، سواء كان فرد أو جماعة أو مجتمع، فهي ليست وليدة ظروف اجتماعية أو اقتصادية طارئة، أو حالة استثنائية كما هو الحال بالنسبة للأزمات الاقتصادية، فهي ظاهرة دائمة ومستمرة عبر حياة الإنسان.

5. الأنظمة الاقتصادية وآلية معالجتها للمشكلة الاقتصادية:

إن المشكلة الاقتصادية تشكل جزءا من المشكلة الإنسانية العامة، فالاقتصاد يمثل جانبا من شؤون حياة الإنسان لا كلها؛ غير أن تحديد هوية وحقيقة هذه المشكلة كانت ولازالت نقطة اختلاف بين المذاهب والنظم المختلفة. فالرأسمالية تعتبر أن المشكلة الاقتصادية هي قلة الموارد الطبيعية نسبيا نظرا إلى محدودية الطبيعة نفسها، والتي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان والتي تبدو في تزايد مستمر؛ فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة والحاجات الإنسانية المتزايدة. في حين أن الماركسية تؤمن بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقض المستمر بين الشكل والنظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التوزيع. وأما الإسلام فإنه يكشف عن حقيقة المشكلة بنحو آخر وبخلاف ما تطرحه الرأسمالية والماركسية أو غيرهما، فالمشكلة لا تكمن في قلة الموارد الطبيعية حتى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانية المتزايدة، ولا في التناقض بين نظامي الإنتاج والتوزيع وإنما في الإنسان نفسه.

النظام الرأسمالي:

لقد تمكن النظام الرأسمالي من أن يفرض نفسه على الساحة الدولية فاتخذته معظم دول العالم كركيزة أساسية لتسيير وإدارة اقتصادياتها، فبعد انهيار النظام الإقطاعي والحرفي في أوروبا إلى جانب تراكم رؤوس الأموال أدى ذلك

إلى ازدهار التجارة في المدن إلى جانب انتشار استعمال النقود، وبذلك أصبح عنصر رأس المال عنصر مستقل عن عناصر الإنتاج وله أهمية توازي أهمية العمل، ومع تطور رأس المال تبلورت الأبعاد النظرية للرأسمالية وقوانينها بواسطة المدرسة الطبيعية والتجارية والكلاسيكية.

✓ مفهوم النظام الرأسمالي:

هو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعا في مفهوم الحرية، كما تعرف الرأسمالية أيضا على أنها نظام إنتاج اجتماعي يتميز بتمركز أدوات ووسائل الإنتاج ومجموع الثروات بأيدي عدد قليل جدا من الناس يعرفون تحت اسم "طبقة الرأسماليين"، بينما تصبح الأكثرية من الناس مضطرة للعمل كأجراء لدى الرأسماليين. ولذلك نميز بين طبقتين:

- الطبقة البرجوازية: وهي مجموعة قليلة جدا من الأفراد تتمركز وتتراكم لديها الثروة.
- طبقة واسعة جدا من الأفراد مضطرة للعمل لدى الطبقة البرجوازية.

✓ أسس ومبادئ النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الأسس والمبادئ تتمثل فيما يلي:

- **الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:** هي مسألة مقدسة وتشكل ركيزة النظام الرأسمالي، وفي ظل هذا النظام يقوم القانون بحماية الملكية الخاصة وكذلك حرية العمل والتصرف، إلا أن هذه الحرية قد تكون مقيدة لتفادي بعض التجاوزات.
- **حرية الإنتاج والاستهلاك:** يستطيع المالك لأي مورد اقتصادي استعمال هذا المورد في إنتاج ما يشاء من السلع والخدمات، وإنشاء ما يشاء من المشاريع، وأن صاحب قوة العمل يوجهها نحو العملية التي يريدها، كما أن صاحب الدخل يشتري ما يريد ويدخر المتبقي.
- **حافز الربح:** وهو المحرك والحافز الأساسي لسلوك الأفراد في الحياة الاقتصادية، فالفرد يسعى لتعظيم الربح والعمال يسعون لزيادة أجورهم وصاحب الملكية يسعى لزيادة الإيجار والمنتجون يسعون إلى رفع أسعار بضائعهم ومقابل كل ذلك يسعى المستهلكون كلهم إلى الحصول على سلع أكبر وبأسعار منخفضة.

- **المنافسة والمكانة التي يحتلها المستهلك في السوق:** إن حرية الإنتاج والاستهلاك تقودنا مباشرة إلى المنافسة في السوق وإن المستهلك هو الملك في السوق.
- **نظام الأسواق والأسعار:** السوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون (العارضون) والمشترين (الطالبين) ففي السوق تتحدد الأسعار استنادا إلى هذا العرض والطلب في السوق، وكذلك يتم توزيع عوامل الإنتاج بين القطاعات المختلفة.
- **المستحدث (المقاول):** المقاول هو القلب النابض للنظام الرأسمالي والشخص الأساسي في العملية الإنتاجية، فالمقاول يملك رأس المال وله القدرة على قيادة المشروع وحسب **"جون باتيست ساي"** المقاول هو الشخص الأساسي في العملية الإنتاجية وهو المبدع والمبتكر، فمن هو هذا المبدع الاقتصادي؟ أحسن إجابة على هذا السؤال كانت للاقتصادي النمساوي "**جوزيف شمبيتر**" والذي اعتمد في ذلك على خمسة عناصر للإجابة على السؤال، فالمبدع الاقتصادي هو من:
  - يصنع سلع جديدة أو يدخل تحسينات على المنتجات القائمة.
  - هو من يدخل طريقة جديدة في التنظيم والإنتاج والتسيير.
  - هو من يفتح أسواق جديدة.
  - هو من يبحث عن مصدر جديد أو بديل للمواد الأولية.
  - هو من يدخل تكنولوجيا جديدة.
- **عدم التدخل الحكومي:** ينحصر دور الدولة في تأمين النظام العام والاستقرار اللذان يسمحان بممارسة الحريات المذكورة سابقا، إلا أننا نجد في الواقع أن هناك تدخل من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية ووجود ذلك لاعتبارات أساسية وهامة وذلك لتأمين النمو والتشغيل ومحاربة التضخم.
- **التطور التكنولوجي:** إن وجود المنافسة والمضاربة بين المستحدثين في بداية عصر الثورة الصناعية أدى بهم إلى العمل بجهد كبير لتحسين المنتجات وتخفيض تكاليف إنتاجها، بإدخال عناصر آلية جديدة.

✓ معالجة المشكلة الاقتصادية وفق النظام الرأسمالي:

يتم التعرف على (ماذا ننتج) عن طريق آلية أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، فالسلع أو الخدمات الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع سعرها الأمر الذي يغري المنتجين بإنتاج المزيد منها بدافع تحقيق الربح، والعكس صحيح. كما يتم التوصل إلى (كيف ننتج) عن طريق مقارنة إيرادات المنتجين مع

تكاليف الإنتاج، للتعرف على معدلات الربح لمختلف نواحي النشاط الإنتاجي، وبالطبع سيتم تخصيص الموارد الإنتاجية الأكثر كفاءة لتحقيق أكبر ربح صافي ممكن. أما (لمن ننتج) فجهاز السعر يقدم حلا لمشكلة توزيع الإنتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بحجم دخله، ويتحدد حجم دخله بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات إنتاجية من ناحية، وبسعر هذه الخدمات من ناحية أخرى، وبالطبع من يمتلك خدمات إنتاجية ذات سعر أعلى سوف يزيد دخله، فتزيد قوته الشرائية، فيزيد نصيبه من الناتج القومي، والعكس صحيح.

النظام الاشتراكي:

لقد أدى تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي في الدول الأوروبية منذ منتصف القرن الثامن عشر الى ظهور العديد من المشاكل التي صاحبت هذا التطبيق على أرض الواقع، ما أوجب التفكير في ضرورة تغيير الأوضاع وتقديم نظام اقتصادي بديل عنه، قادر على تجاوز الاختلالات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، ومنه تبلورت فكرة الاشتراكية كنظام اقتصادي بديل في القرن التاسع عشر.

✓ مفهوم الاشتراكية:

الاشتراكية هي مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتركز على الملكية الجماعية لمصادر الثروة ووسائل الإنتاج وتكافؤ الفرص لدى الجميع، وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع. أما النظام الاشتراكي فهو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وتحكم الدولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال التخطيط المركزي، وقد تم تطبيق الفكر الاشتراكي من خلال تبني الثورة البلشفية في العام 1917 للاشتراكية الماركسية أو العلمية، وإقامة أول دولة اشتراكية ماركسية في جمهورية الاتحاد السوفييتي.

وقد ازدهر الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم خاصة النامية منها، غير أنه بدأ يتعرض لهزات عنيفة منذ السبعينات من القرن الماضي، ولم تنته حقبة الثمانينيات حتى انهار الاتحاد السوفييتي على أثر الحرب التي خاضها في أفغانستان لمدة زادت عن سبع سنوات، وانهارت معه الاشتراكية العلمية، وقد أدى ذلك إلى ارتداد الفكر الاشتراكي، وتخلي غالبية دول العالم عن تبني هذا الفكر. والاشتراكية باعتبارها وصفا لمجموعات سياسية متباينة، ظهرت بأشكال عديدة على طول التاريخ الحديث، ومن أهم أشكالها المعروفة نذكر ما يلي:

- **مرحلة الاشتراكية المثالية:** نشأت منذ أفلاطون حيث كان يحلم بتكوين مجتمع مثالي يعيش فيه الناس سواسية، وظلت هذه الأفكار في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين عبر العصور حتى القرن 19 لتدخل الاشتراكية العلمية.
- **الاشتراكية العلمية:** من خلال كارل ماركس والذي وضع أسس الاشتراكية العلمية التي تهدف إلى تعويض مبدأ الرأسمالية، وقد سانده في ذلك التفاوت الطبقي والاضطهاد الكبير الذي عانت منه طبقة العمال في الدول الأوروبية في تلك الحقبة من الزمن، حيث ظهرت كرد فعل للتناقضات والسلبيات التي أفرزها النظام الرأسمالي، كانعدام المساواة وبروز فئتين مختلفتين في المجتمع هيمن فيها مذهب الاقتصاد الحر.

✓ **أسس ومبادئ النظام الاشتراكي:**

يقوم النظام الاشتراكي على عدة أسس ومبادئ رئيسية تعتبر أركانا مميزة لهذا الاقتصاد، وتتمثل فيما يلي:

➢ **الملكية الجماعية أو العامة لوسائل الإنتاج:** إن الأساس الذي يرتكز عليه الاقتصاد الاشتراكي هو تملك المجتمع ككل لوسائل الانتاج الموجودة في كافة فروع النشاط الاقتصادي، في شكل ملكية اجتماعية أو اشتراكية وإلغاء تملك الأفراد لها. وقد نجحت النظم الاشتراكية في تحويل ملكية وسائل الانتاج من ملكية خاصة إلى ملكية عامة، عن طريق التأميم أي بنزع ملكيتها من أيدي الأفراد نظير تعويض أو بدون تعويض، ووضعها تحت تصرف الدولة باعتبارها ممثلة للمجموع، هذا بالإضافة إلى التوسع في المشروعات العامة عن طريق الاستثمارات العامة.

كما يقوم هذا النظام على مبدأ عام هو إلغاء الملكية الفردية للموارد الاقتصادية وأدوات الإنتاج، حيث يجب أن تتملك الدولة هذه الموارد والأدوات، فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية وللمشروعات الصناعية والتجارية ولمشروعات النقل والمصارف وللمشروعات الزراعية. ولا يعني هذا أن الملكية الخاصة محرمة تحريما مطلقا، بل تبقى منحصرة في بعض الجوانب، فهي نظام طبيعي بالنسبة لأموال وسلع الاستهلاك، فالأفراد يملكون ما يحصلون عليه من دخول، ويملكون ما يحصلونه من مدخرات، ولهم حرية التصرف فيما يملكونه، بالإضافة إلى ملكية السكن والسيارة والملبس والمأكل، في الحدود التي لا تخل بالمبدأ العام. وقد يؤدي إلغاء الملكية الخاصة إلى تقريب الفوارق بين الطبقات واختفاء طبقة الرأسماليين والملاك الزراعيين أو الصناعيين، وفي هذا النظام يتقاض الفرد أجره نظير ما يقدمه من الجهد، ويصبح الجهد المبذول في الإنتاج هو أساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل.

- **التخطيط المركزي:** يعتمد النظام الاشتراكي على جهاز التخطيط المركزي بدلا من جهاز الثمن (نظام السوق) الذي تعتمد عليه الرأسمالية، والتخطيط المركزي يعني تنظيم النشاط المتعلق بعملية الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك من طرف الدولة والتي تعد الجهة الوحيدة لتحديد العرض والطلب في ظل هذا النظام.
- **اشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وإلغاء حافز الربح:** حيث يهتم النظام الاشتراكي كما ذكرنا بالقضاء على الطبقية، وجعل الناس طبقة واحدة فلا غني ولا فقير؛ وبالتالي يلغي نظام حافز الربح، أي لا يصبح الهدف من النشاط الاقتصادي هو تحقيق الربح؛ لأن الربح عندهم وسيلة من وسائل سوء الاستغلال يؤدي إلى سوء التوزيع في الدخل والثروة، وبالتالي يحل محل الربح كحافز اقتصادي: الشعور القومي والشعور الوطني، والإحساس بالمسؤولية والمشاركة في إشباع حاجات المجتمع، ونظير عدم وجود ربح يقوم النظام الاشتراكي بتغطية حاجات المجتمع مجانا، فالتعليم مجاني ورعاية الصحة مجانية والترفيه مجاني وهكذا.
- **زوال المنافسة التجارية:** إن الهدف من النشاط الاقتصادي طبقا لهذا النظام هو إشباع الحاجات العامة وليس تحقيق الربح الفاحش، أو السعي للحصول عليه، بل على النقيض من ذلك فإنه ينظر إليه على أنه وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروة. وبالتالي القضاء على المنافسة الفردية وخلق منافسة من نوع آخر، وهي المنافسة بين الأفراد والمؤسسات في زيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا.
- **كل حسب طاقته وكل حسب حاجته:** ويعني ذلك أن يقدم كل فرد خدماته إلى المجتمع بحسب طاقته وفي المقابل يتسلم الفرد من المجتمع بحسب حاجته، بحيث يتم توزيع الخيرات المادية التي ينتجها المجتمع الاشتراكي حسب كمية العمل المبذول ونوعه، وذلك بعد أن يتم توجيه نصيب من هذا الدخل لمواجهة احتياجات المجتمع من صحة وتعليم وغيره.

✓ معالجة المشكلة الاقتصادية وفق النظام الاقتصادي الاشتراكي:

إن جهاز التخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعيه وكمية السلع والخدمات المطلوب إنتاجها (ماذا ننتج)، وكذلك هو الذي يقوم بعملية الإنتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة (كيف ننتج)، كما يقوم أيضا بتحديد الأجور والمكافأة التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات (لمن ننتج).

النظام الاقتصادي الإسلامي:

يعتبر الإسلام أسلوب حياة أي لا يقتصر على الناحية التعبدية بل يشمل كافة نواحي المعيشة سواء على مستوى الدولة أو الأفراد، وسواء علاقات الأفراد ببعضهم البعض أو علاقاتهم بالدولة فهو شامل للنواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. فقد تناول الإسلام حياة البشر في مختلف نواحيها الروحية أو المادية، فهو الدين الخاتم الكامل والذي جاء بتوجيه عام سياسي واجتماعي واقتصادي، وهذا ما يعبر عنه بمصطلح الإسلام دين ودنيا كما أنه عقيدة وشريعة وصالح لكل زمان ومكان. فالاقتصاد الإسلامي لم يظهر كعلم إلا في أواخر القرن الرابع عشر هجري أو في النصف الثاني من القرن العشرين، بحيث كانت الرغبة في إقامة نظام اقتصادي عصري يحفظ هوية الأقطار الإسلامية ويحقق مصالحها وقوتها إثر انهيار الدولة العثمانية، ومن هنا نشأ علم الاقتصاد الإسلامي كعلم مستقل اهتم فيه الباحثون بتأليف الكتب، ونشر الأبحاث، ومناقشة الأفكار.

✓ مفهوم الاقتصاد الاسلامي:

نظام الاقتصاد الإسلامي هو أسلوب اقتصادي معتمد على الإسلام في استخدام الموارد من أجل توفير حاجات الناس، ويعرف بأنه نظام مرتبط بالعقيدة والأخلاق الإسلامية بحيث يحتوي على مجموعة من الإرشادات التي تسهم في التحكم بالسلوك الاقتصادي وتحديدا في مجالات الادخار والإنفاق. وبعبارة أخرى فهو مجموعة من الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فيه، بما جاء في الكتاب والسنة من الحلال والحرام والمستحب والمباح.

كما يمكن صياغة تعريف يكون جامعا لكل الضوابط مانعا من كل المحترزات، فالاقتصاد الإسلامي هو "العلم القائم على مجموعة الأصول التي تحكم النشاط الإنساني لإشباع حاجاته المشروعة بما يحقق المصلحة العامة والخاصة". ويجمع هذا التعريف بين عناصر مهمة وهي:

- أبرز الصفة العلمية للاقتصاد الإسلامي والذي هو علم قائم بذاته، فمدلول لفظة العلم لا يقتصر فقط على استخراج القوانين الاقتصادية وشرحها بل العمل على إيجاد الحلول وتطبيقها.
- بين التعريف موضوع علم الاقتصاد وهو دراسة الظواهر الاقتصادية المتمثلة في السلوك الإنساني في مختلف المجالات من الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وما يترتب عن ذلك من متغيرات اقتصادية كالدخل القومي والأسعار وغيره.

- أظهر غاية الاقتصاد الإسلامي وهدفه المتمثل في إشباع الحاجات الإنسانية المشروعة سواء كانت مادية أو معنوية للأفراد والجماعات، وبالجمع بين المصالح العامة والخاصة.
- ركز التعريف على أصول الاقتصاد الإسلامي ومصادره عامة سواء كان متفقا عليها وهي القرآن والسنة والإجماع، أو مختلفا حولها كالقياس والمصالح المرسلة والاستحسان وغيره من مصادر التشريع، وفي ذلك إحاطة بمختلف القضايا والمسائل التي تطرح للنقاش في ظل التغيرات الاقتصادية الحديثة.

✓ **أسس النظام الاقتصادي الإسلامي:**

يتميز النظام الاقتصادي الإسلامي بالاعتدال والتوازن في أمور الحياة كلها، فقد جاء لينظم ويرتب حياة الإنسان ويحقق الغاية من وجوده، ويوازن بين المصلحة الدينية والمصلحة الدنيوية، فهو لا يفرط في تمجيد المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ولا يمجد الحرية المطلقة بل يقيدها وفق قواعد وضوابط معينة، كما أنه يرتكز على وجود ايمان وعقيدة وإخلاص حقيقي لدى الأفراد. وعليه يمكن تحديد أهم الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي وفق ما يلي:

- **الاعتماد على العقيدة الإسلامية:** فالنظام الاقتصادي الإسلامي يعتمد في صياغة مبادئه وقوانينه وكافة القواعد والتشريعات الخاصة به على الشريعة الإسلامية، كما ينبغي أن يكون المجتمع مسلم يؤمن بالله تعالى وأنه هو المتصرف والمدبر لشؤون الكون، ويلتزم بالأحكام الشرعية الواردة في الكتاب والسنة.
- **الملكية الاقتصادية المحدودة وليست مطلقة:** أي أن يكون حق الملكية قائم ما دام الانتفاع قائم، كما أن ملكية الإنسان هي ملكية استخلاف وعلى الإنسان أن يعلم فضل الله تعالى عليه، حيث يقول عز وجل: **{ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَأَنفَقُواْ لَهُمۡ أَجۡرٞ كَبِيرٞ}** الآية 7 من سورة الحديد. وعلى ذلك الأساس ينبغي أن يعلم أن تصرفه في ما يملك مقيد بأحكام وتعاليم الشرع الحكيم، كما أن طرق كسب الرزق محددة لا ينبغي للإنسان أن يتجاوز الحدود فيها كتجنب الربا والسرقة والغش والرشوة وغيرها من الأمور المحرمة والمنهى عنها شرعا.
- **الحرية الاقتصادية المحدودة والمقيدة بالشرع:** ويقصد بذلك بأنه لا توجد في الإسلام حرية مطلقة في التصرف والكسب والعمل، بل هناك قيود وأحكام تضبط وتنظم تصرفات الناس وعلاقاتهم فيما بينهم أو بينهم وبين وسائل العمل والإنتاج، بحيث لا يسمح من خلالها للأفراد أن يتجاوزوا الحدود، بل حتى في الملكية لا يحق للفرد أن يتصرف إلا في الحدود التي رسمها الشرع وفقا لقوله تعالى: **{قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا**

يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ۖ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ} الآية 87 من سورة هود. وهذا المنهج الحكيم الذي أقره الإسلام في ضبط وتجسيد حدود الحرية لهو الأمثل على الإطلاق، فلا يمكن لأحد أن يجد له بديلا.

- **مبدأ العدالة الاجتماعية:** إن النظام الإسلامي يحارب الطبقية واستغلال الإنسان لأخيه الإنسان، فقد حرص على تجسيد العدالة في جميع مجالات حياته وعلاقاته المختلفة، وبالمقابل حرم كل أشكال الظلم والبغي والتعدي على حقوق الغير، وتحقيقا لهذا المبدأ الذي يعتبر مقصدا من مقاصد الشريعة الإسلامية وردت أحكام وقواعد من الناحية الاقتصادية من بينها التقسيم والتوزيع العادل للثروة كتلك الخاصة بأحكام الميراث، وتحديد الأرباح والأسعار، وتحريم المضاربة والربا، وتلك التي توضح كيفية تحديد الزكاة وتوزيعها على مختلف فئات المجتمع.
- **التوازن والاعتدال:** ويكون ذلك في الإنفاق والاستهلاك والتوازن بين الحقوق والواجبات وبين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، فعلى خلاف ما ينادي به مفكري النظام الرأسمالي من تجميد للمصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة جاء الإسلام ليوازن بين المصلحتين فلا إفراط ولا تفريط.
- **أساس التوزيع العمل والحاجة:** حيث أقر الإسلام بأن المبدأ الأساسي في توزيع الثروة والدخل هو العمل، ولهذا حث على إتقانه والأخذ بأسبابه. كما أقر بالمبدأ الثاني والمتمثل في الحاجة وهو مكمل للأول، لأن الإنسان ليس دائما يستطيع أن يضمن حاجاته بالعمل، بالإضافة إلى وجود آليات أخرى لتوزيع الدخل والتي تتمثل في الزكاة والصدقات والإحسان وغيرها.
- **الإخلاص والأخلاق في المعاملات:** لابد أن تبنى المعاملات على عقيدة إسلامية صحيحة، أي الإخلاص لله تعالى، ونتيجة لذلك فإن العمل النافع ليس بالضرورة هو الذي يحقق الربح. كما أن أي عمل اقتصادي أو اجتماعي يقترن بإخلاص النية لله عز وجل فهو عبادة حتى ولو كان بغرض إشباع حاجاته الخاصة.

✓ معالجة المشكلة الاقتصادية وفق الدين الإسلامي:

يرى النظام الإسلامي بأن المشكلة الاقتصادية لا تكمن في محدودية الموارد وتعدد الحاجات كما هو الحال في النظامين الرأسمالي والاشتراكي وإنما تكمن في الأفراد المسيرين في حد ذاتهم، فلا يعتبر الاقتصاد الإسلامي المشكلة الاقتصادية هي مشكلة الموارد النادرة نسبيا أو الاختيارات البديلة كما يرى الرأسماليون، كما أنها ليست مشكلة تناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع كما يعتقد الاشتراكيون، ولكنها مشكلة متعددة الجوانب سلوكية أخلاقية، وظيفية، فالجانب السلوكي الأخلاقي مرتبط بإفراط الإنسان في الاستهلاك وتبذير الموارد، والجشع، والكسل، وترك

العمل، وكذلك نهب الدول الكبرى لخيرات الدول المستعمرة والمستضعفة، أما الجانب الوظيفي فيبرز في عدم قدرة الدول على أداء وظيفتها في تحقيق العدل بإعادة التوزيع للناتج بين أفراد المجتمع. وبالتالي فإن حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي يتحقق في إطار العودة إلى منهج الدين الإسلامي وتعاليمه، وذلك للسعي إلى الاستغلال الأمثل والعقلاني لموارد المجتمع دون تبذير، والعمل الجاد والمستمر لطلب العلم والمعرفة وإجراء البحوث واكتشاف موارد جديدة، وإقامة العدل في إعادة التوزيع للثروة في المجتمع من خلال تطبيق الزكاة وتصفية المعاملات من الربا.

أسئلة مقترحة للمناقشة:

ضع "**صحيح**" أو "**خطأ**" مع التعليل لكل عبارة:

- تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة محدودية الحاجات الإنسانية ووفرة الموارد الاقتصادية ( ).
- تعد الندرة النسبية للموارد الاقتصادية أحد الأسباب الرئيسية للمشكلة الاقتصادية ( ).
- الحاجات الإنسانية ثابتة ولا تتغير باختلاف الزمان والمكان ( ).
- يترتب على ندرة الموارد ضرورة الاختيار بين الاستخدامات البديلة ( ).
- الموارد الاقتصادية قابلة للاستخدام في أكثر من غرض أو نشاط اقتصادي ( ).
- الحاجات الكمالية ضرورية لبقاء الإنسان واستمرار حياته ( ).
- تعني العدالة في التوزيع حصول جميع أفراد المجتمع على كميات متساوية من السلع والخدمات ( ).
- المشكلة الاقتصادية ظاهرة مؤقتة تقتصر على الدول الفقيرة فقط ( ).
- يرى النظام الرأسمالي أن آلية السوق والأسعار هي الوسيلة الأساسية لمعالجة المشكلة الاقتصادية ( ).
- يعتمد النظام الاشتراكي في معالجة المشكلة الاقتصادية على التخطيط المركزي ( ).
- يرى الاقتصاد الإسلامي أن المشكلة الاقتصادية ترجع فقط إلى ندرة الموارد الطبيعية ( ).
- تعد خاصية الإحلال من الخصائص المهمة للموارد الاقتصادية ( ).
- كلما أشبع الإنسان حاجة معينة اختفت جميع حاجاته الأخرى ( ).
- تتسم المشكلة الاقتصادية بالاستمرارية والديمومة في مختلف المجتمعات ( ).

المحاضرة الثالثة: النشاط الاقتصادي والعمليات الاقتصادية

النشاط الاقتصادي هو أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها تنظيم الحياة داخل أي مجتمع، إذ يعكس مختلف الجهود التي يبذلها الإنسان من أجل إشباع حاجاته المتزايدة في ظل موارد محدودة. ويتجسد هذا النشاط من خلال مجموعة من العمليات الاقتصادية المترابطة التي تشمل الإنتاج، والتوزيع، والتبادل، والاستهلاك، حيث تشكل هذه العمليات حلقة متكاملة تضمن استمرارية الدورة الاقتصادية.

1. تعريف النشاط الاقتصادي:

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجهود المبذول بهدف تحقيق الرغبات وإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية، أو من أجل كسب الأموال وتوفير مختلف السلع والخدمات، ويمكن القول أن النشاط الاقتصادي هو كفاح مستمر ضد عوامل الندرة لأجل إشباع حاجات الانسان. كما يمكن تعريفه أيضا على أنه مجموعة من المهام والعمليات التي يقوم بها الفرد أو مجموعة من الأفراد لاستخراج الموارد الطبيعية وتحويلها حتى تصبح صالحة للاستعمال، والتي يحصل بها أفراد المجتمع على حاجاتهم.

2. العمليات الاقتصادية:

تعد العمليات الاقتصادية الأساس الذي يقوم عليه أي نشاط اقتصادي أو تجاري، حيث لا يمكن تحقيق الإنتاج أو التبادل أو التوزيع بشكل منفصل، بل في إطار سلسلة مترابطة من الأنشطة التي تكمل بعضها البعض. كما أن هذه العمليات تساهم في تنظيم النشاط الاقتصادي وتسهيل حركة السلع والخدمات داخل الاقتصاد، بما يضمن تحقيق الفعالية والتوازن بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين. ويمكن إدراجها فيما يلي:

I. نشاط الإنتاج:

يمثل نشاط الإنتاج محور العملية الاقتصادية، حيث يهتم بتحويل عناصر الإنتاج المختلفة إلى مخرجات من السلع والخدمات ذات قيمة اقتصادية. وتنبع أهميته من دوره في خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة. كما يشهد هذا النشاط تطورات متسارعة بفعل التقدم التكنولوجي والعولمة، مما يفرض على المؤسسات تبني استراتيجيات إنتاجية حديثة قائمة على الابتكار وتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية.

1. مفهوم الإنتاج:

يعتبر الفيلسوف وعالم الاقتصاد المشهور آدم سميث أول من استخدم كلمة إنتاج للإشارة إلى العمليات الإنتاجية في عام 1776، ومن ثم بدأ مفهوم الإنتاج ينتشر في أغلب القطاعات الصناعية، وفي عام 1900 ربط العالم والمفكر تايلور بين الإنتاج ووظيفة التخطيط بصفتها الوسيلة المباشرة للقيام بالأعمال الخاصة في الإنتاج، وفي عام 1915 تم الربط بين الإنتاج والمخزون بصفته من الوسائل التي تساهم في المحافظة على المنتجات بعد تطبيق الإنتاج بشكل صحيح، وبين عامي 1931 و1935 تم العمل على تفعيل دور الرقابة على جودة الإنتاج، مما ساهم في تعزيز مفهوم الإنتاج بشكل كبير، وهكذا أصبح للإنتاج دور مهم في العديد من أنواع المنشآت الصناعية والخدمية.

ويرى بعض الباحثين أن الإنتاج Production هو نشاط يتم بمقتضاه تحويل المدخلات Inputs من كافة عناصر الإنتاج والمستلزمات الإنتاجية إلى مخرجات Outputs سلعية أو خدمية ذات قيمة أكبر، ومن ثم يترتب عليه خلق للمنافع التي تشبع رغبات الإنسان أو زيادتها. ويتضح من هذا المفهوم أن الإنتاج لابد وأن يترتب عليه ما يلي:

- زيادة في قيمة المدخلات أي توليد قيمة مضافة لهذه المدخلات.
- توليد أو زيادة منافع قائمة للإنسان.

إن الإنتاج وما يترتب عليه من توليد منافع، حيث يمكن أن تكون هذه المنفعة في صورة جوهرية مما يحدث تغيير في شكل المخرجات مقارنة بالمدخلات، فقد يمكن أن تكون زمنية متمثلة في عملية التخزين، كما تكون مكانية في صورة نقل السلع من مكان لآخر، وقد تكون نوعية مثل التعليم والتدريب الذي يرفع من كفاءة وانتاجية الإنسان.

كما يقصد بالإنتاج أيضا عملية تحويل المدخلات إلى مخرجات أي تحويل عوامل الإنتاج التي تشترى من قبل المؤسسة إلى منتجات تقوم المؤسسة ببيعها، ونلاحظ أن التعبيرين المدخلات وعوامل الإنتاج يحملان معنى واحد وفي كثير من الحالات يستخدمان كمرادفين، رغم أن المدخلات تعتبر ذات مفهوم أوسع من مفهوم عوامل الإنتاج، فالمدخلات تشتمل على جميع الأشياء التي تقوم المؤسسة بشرائها، أما عوامل الإنتاج فتشتمل عادة على كل من عنصر العمل، رأس المال، الأرض والتنظيم. وعليه يمكن القول بأن الإنتاج هو عملية المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية، من أجل تحقيق ثروة للمجتمع بواسطة المنتوجات المادية والخدمات المختلفة.

2. مفهوم الإنتاجية:

الإنتاجية هي علاقة للقياس الكمي بين مدخلات الإنتاج (رأس المال، العمل، المواد الخام، التقنية) والمخرجات المتمثلة في المنتجات (كمية الإنتاج من سلعة أو خدمة) أي النسبة بين المنتوج وعناصره بمعنى المخرجات على المدخلات، وتمثل كذلك العلاقة بين النفقات والايرادات، كمية الإنتاج وعدد المكائن، كمية الإنتاج وعدد العمال، قيمة الإنتاج وساعة العمل.

وعليه فإن الإنتاجية تعبر عن علاقة نسبية قابلة للقياس بين المخرجات والمدخلات لتبين مدى امكانية الحصول على أعلى كمية من المخرجات بأدنى كمية من المدخلات، أي حجم الإنتاج إلى المستلزمات المستخدمة في العملية الإنتاجية.

ما هو الفرق بين الإنتاجية والإنتاج؟

الإنتاج هو ذلك النشاط الذي يمارس من قبل فرد أو مؤسسة إنتاجية أو خدمية مع عناصر إنتاجية أخرى بقصد ايجاد سلعة أو تقديم خدمة خلال فترة زمنية معينة، فالإنتاج هو محصلة مطلقة لكمية المنتج النهائي. وتختلف الإنتاجية عن الإنتاج من كون الأخير يمثل العملية نصف النهائية أو النهائية، بينما تعتبر الإنتاجية على أنها علاقة الانتاج بمفردات العملية الانتاجية ومن ثم فهي تحمل تقييما أكثر دقة من الإنتاج في تقييم آداء المشروعات وكفاءة العامل وطريقة استخدام الماكينة أو المواد الأولية أو الوحدة النقدية أو مساحة الأرض الزراعية، ولذلك استخدمت الإنتاجية كمعيار لتأشير مستوى كفاءة آداء المشاريع الاقتصادية.

3. أهمية الإنتاج:

يتميز الإنتاج بأهمية كبيرة سواء على مستوى الأفراد في المجتمع أو الشركات التي تعتمد على المنتجات والخدمات، وتتمثل هذه الأهمية في النقاط التالية:

- العمل على تلبية الحاجات وتطوير العديد من المجالات الحياتية العامة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الرفاهية عند الأفراد عن طريق إنتاج العديد من المنتجات والخدمات التي تساعد على توفير مجموعة من الأشياء المفيدة، مثل أجهزة الحاسوب، والهواتف المحمولة.

- العمل على رفع مستوى الأفراد العاملين المادي والمعيشي وتطوير خبراتهم وتنمية مهاراتهم في مجال الإنتاج والصناعة من خلال المساهمة في ظهور التطور الصناعي العالمي، والذي أدى إلى نمو العديد من أنواع الصناعات، وخصوصا المستحدثة منها.
- توفير الدعم المناسب للتنمية الاقتصادية عن طريق تزويد الناتج المحلي الإجمالي بمجموعة من الموارد التي تساعد على تنميته، مما يزيد من قدرة وإمكانية البلد المنتج على التطور والرفاهية وإشباع الاحتياجات المحلية دون الحاجة للاستيراد وحتى القدرة على التصدير.
- المساعدة في دعم العديد من القطاعات المهنية والزراعية التي كانت تعتمد في السابق على مهارات الأيدي العاملة فقط، والتي أصبحت مع مرور الوقت تستخدم الأجهزة والآلات في تعزيز سير العمل الخاص بها.
- العمل على تطوير التجارة والتي كانت في الماضي تعتمد على وسائل تقليدية، بحيث ساعد الإنتاج في جعلها أكثر نموا من خلال الاستعانة بوسائل النقل البحرية والجوية التجارية.

4. أشكال الإنتاج:

يمكن التمييز بين نوعين من الإنتاج:

- **إنتاج سلعي:** ويقصد به كل السلع والخدمات التي تباع في السوق، حيث أن الخدمات التي تكون موضع عرض في السوق لابد أن يكون سعرها يغطي نفقات الإنتاج ويسمح بالحصول على هامش ربح مثال على الإنتاج السلعي (النقل، الإشهار) مقابل سعر يغطي على الأقل تكلفة الإنتاج.
- **الإنتاج غير السلعي:** ويقصد به الخدمات غير المعروضة في السوق أو المقدمة من طرف الإدارة مثل التعليم، الأمن،...إلخ.

5. منافع الإنتاج:

تتمثل المنافع المحققة من العملية الإنتاجية فيما يلي:

الجدول رقم 01: منافع الإنتاج

منافع الإنتاج:	تعريفها:
المنفعة الشكلية:	هي المنفعة المتحققة من تحويل شكل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو نصف نهائية، توجه لتلبية الحاجات والرغبات.

المنفعة المكانية:	تعني القدرة على نقل المنتج بعد إنتاجه من مكان لآخر.
المنفعة الزمانية:	تعني القدرة على نقل المنتج بعد إنتاجه من زمن إلى آخر.
منفعة التملك:	تعني إمكانية تملك المنتج بعد إنتاجه.
منفعة الخدمات الشخصية:	هي المنفعة المتحصل عليها من الخدمات كمنتجات غير مادية.

6. عناصر الإنتاج:

ويطلق عليها كذلك مدخلات الإنتاج، وهي العوامل التي تستعمل لإنتاج السلع والخدمات، والتي تصنف إلى أربع عناصر رئيسية هي العمل، رأس المال، الأرض والمنظم:

- **العمل "Labor"**: ويقصد بذلك الجهد الذهني أو العضلي الذي يقدمه العامل في العملية الاقتصادية وتتوقف مساهمة العمل في الإنتاج على عوامل عديدة تختلف في طبيعتها وتتركز في العاملين الآتيين:
  - حجم القوة العاملة ونوعيتها من جهة، ودرجة تناسب هذا الحجم مع كمية عناصر الإنتاج الأخرى المتاحة في البلد من جهة أخرى، بحيث يرتبط بمجموع السكان والهيكل العمري للسكان والذي يتأثر بدوره بعوامل ديمغرافية مثل معدل الولادات، معدل الوفيات وغيرها.
  - إنتاجية العمل: إذا كان للجانب الكمي أهمية في تحديد حجم القوى العاملة فإن الجانب النوعي لا يقل أهمية عن ذلك، وهو الجانب الذي يتعلق بسياسات التعليم والتدريب والتأهيل والثقافة والصحة والأسلوب الذي توزع به القوى العاملة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة، هاته العوامل التي تنعكس على الكفاءة الإنتاجية للعامل ضف إلى ذلك العوامل المؤثرة في هذه الكفاءة وهي: رغبة العامل بالعمل، مدى الارتباط بين الأجر والإنتاجية، التقدم التكنولوجي ودوره في زيادة الإنتاجية، التنظيم العلمي للعمل وما له من تأثير في زيادة الإنتاجية ويقوم العامل بتقديم جهده في العملية الإنتاجية مقابل دخل أو عائد يتحصل عليه يسمى الأجر.
- **رأس المال "Capital"**: ويقصد بها عناصر إنتاج تستعمل في عمليات إنتاج لاحقة مثل الآلات، الماكينات، المعدات، وسائل النقل والتخزين والتوزيع، ويقوم أصحاب هذه السلع بتأجيرها مقابل عائد يسمى بالفائدة "Interest"، وهنا يجب التركيز على أنه هناك اختلاف بين رأس المال الاقتصادي المذكور ورأس المال بالمفهوم المحاسبي أو النقدي والذي يمثل إثبات المديونية والحقوق القانونية لأصحاب النقود والأسهم والسندات، بينما يمكن التمييز بين نوعين من رأس المال ثابت ومتغير، فالأول يشير إلى المكائن والآلات والمباني بينما يشير الثاني إلى المواد الخام، الطاقة، السلع نصف المصنعة.

- **الأرض "Land"**: تعني جميع المواد الطبيعية التي يمكن استغلالها لإنتاج السلع والخدمات مثل الأراضي سواء الزراعية أو الغير زراعية أي صالحة للبناء أو استخراج المعادن إضافة إلى المعادن الموجودة سواء في باطن الأرض مثل الحديد، النفط وغيرها، أو الغابات ومصادر المياه وغيرها، ويقوم أصحاب هذه العناصر بتقديمها للإنتاج مقابل عائد يسمى الريع.
- **المنظم "Entrepreneur"**: وهو من يقوم بتجميع عناصر الإنتاج المختلفة من عمل، رأس المال، الأرض للحصول على السلع والخدمات، بما في ذلك اتخاذ كل القرارات المتعلقة بنوع وكمية السلعة التي يجب إنتاجها، السعر، المخاطر المتعلقة بعملية الإنتاج أو المكافأة المتحصل عليها، وبالمقابل فإنه يحصل على عائد يطلق عليه الربح.

7. استراتيجية الإنتاج:

تقع استراتيجية الإنتاج ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة، حيث تخضع في توجهاتها إلى الإطار العام الإستراتيجي المحدد لتوجهات المؤسسة. وتتمثل أهم إستراتيجيات الإنتاج فيما يلي:

- **إستراتيجية تخفيض التكلفة**: ترتكز هذه الإستراتيجية على فكرة مفادها أن خفض تكلفة الإنتاج يمكن أن يؤدي إلى المنافسة على أساس سعري، حيث يتم استخدام أسلوب تحليل القيمة لمعرفة سعر التكلفة (تحليل قيمة تكلفة الموارد الداخلة في إنتاج المنتج)، وذلك من أجل التحكم في تكاليف التوريد والتسويق حتى الوصول إلى المستهلك النهائي (الاندماج الخلفي والأمامي).
- **استراتيجية التمايز السلعي**: تعمل المؤسسات وفق هذه الإستراتيجية على إنتاج منتجات تتميز بخاصية أو أكثر مقارنة بما تنتجه المنافسة، من أجل جذب الزبائن لاستهلاك منتجاتها مثل أن تتميز بالتصميم الجيد، الصلابة، سهولة الاستخدام.
- **استراتيجية جودة المنتج**: تسعى المؤسسات وفق هذه الاستراتيجية إلى التحكم في جودة منتجاتها، حيث تسعى إلى إنتاج منتجات ذات مواصفات عالية وفق معايير الجودة العالمية.
- **استراتيجية استغلال الوقت**: تسعى المؤسسات من خلال هذه الاستراتيجية إلى استغلال الوقت بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة عن طريق التنفيذ الفعال للمهام الإنتاجية بأقل وقت ممكن، مما يسمح للمؤسسة بتحقيق فوائد عديدة منها: تخفيض التكلفة الزمنية، مرونة الاستجابة لطلبات الزبائن، ابتكار منتجات جديدة في الوقت اللازم.

II. نشاط الاستهلاك

يعد الاستهلاك ظاهرة اقتصادية يمارسها الأعوان الاقتصاديون لتحقيق رغباتهم وحاجاتهم الأساسية المختلفة حسب المكانة الاجتماعية والوظيفية، وقد تطور مفهومه من عصر إلى آخر نظرا لتطور الأفكار الاقتصادية، بتعدد جوانبها مهما اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الاستهلاك في النظرية الاقتصادية. كما اهتم بهذه الظاهرة الباحثون والمفكرون الاقتصاديون اهتماما كبيرا، وحاولوا تفسيرها لارتباطها بظواهر اقتصادية أخرى كالدخل والنمو الديموغرافي والمستوى العام للأسعار وغيرها من الظواهر.

1. مفهوم الاستهلاك:

لقد عرف مفهوم الاستهلاك تطورات نظرية هامة بفضل علماء الاقتصاد وأبرز من وظف هذا المصطلح في نظريته هو الاقتصادي الإنجليزي "كينز" الذي وضع أسس النظام الاقتصادي الجديد بعد الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 في كتابه الشهير "النظرية العامة للعمل والفائدة والنقود" حلل فيها العلاقة بين إجمالي الاستهلاك للعائلات ومستوى الدخل الوطني في اطار خطتة الرامية إلى تشغيل اليد العاملة بفضل انعكاس الاستثمار، كما اتبع الاقتصاديون نهجه في دراساتهم من خلال التركيز على توزيع الدخل الوطني بين الاستهلاك من جهة وبين الادخار من جهة أخرى. لذلك يعد الاستهلاك أحد الجوانب الأساسية في حياتنا اليومية وفي ديناميكية الاقتصاد العالمي، كما يشكل جزءا لا يتجزأ من نمط حياتنا واقتصادياتنا، حيث يؤثر على العديد من الجوانب مثل الإنتاج، الطلب، والمعيشة. بالإضافة إلى ذلك تعتبر عملية الاستهلاك تبادلا للقيم يتم من خلالها تلبية احتياجاتنا ورغباتنا عبر اقتناء السلع والخدمات المختلفة، ومع تطور التكنولوجيا وتوسع الخيارات، أصبح الاستهلاك ليس مجرد فعل بسيط، وإنما أصبح يحمل وظيفة اقتصادية واجتماعية وثقافية.

ويعرف الاستهلاك على أنه عملية تتضمن شراء أو استخدام السلع والخدمات بهدف تلبية احتياجات الفرد أو المجتمع، كما يمكن أن يكون الإستهلاك مباشرا حيث يتم شراء السلع أو الخدمات مباشرة لتلبية الحاجة أو يمكن أن يكون غير مباشر عندما ينتج الفرد سلعا أو خدمات أخرى بهدف الاستخدام الذاتي أو لبيعها للآخرين. وعليه يمكن القول بأن الاستهلاك بصفة عامة هو عبارة عن استعمال السلع والخدمات بقصد الحصول على منافع، ويعد الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي كما أنه من العوامل المحركة للإنتاج وله أهمية متزايدة في عدة مجالات وفي مقدمتها التخطيط للاستهلاك، عدالة توزيع الدخول، دراسة الجدوى الاقتصادية بالإضافة إلى وضع الخطط الخاصة بمعالجة التضخم.

كما يعرف الاستهلاك اقتصاديا بأنه إهلاك السلع والخدمات المنتجة أو فنائها، والإهلاك يكون في حالة السلع الغذائية والسلع المعمرة سواء في الأمد القصير أو المتوسط أو الطويل. ومن إحدى أوجه الاستهلاك الإنفاق، فهو يختلف من دولة إلى أخرى، وهذا حسب درجة تطورها بحيث يزداد في الدول المتطورة ويقل في الدول المتخلفة، بالإضافة إلى أنه يعبر عن مستوى معيشة المجتمع، فتحسن مستوى التغذية يتوقف على الحالة التعليمية والوعي الصحي، ومجالاته كثيرة ومتعددة، فإذا زاد الإنفاق على المستويات المقررة تعمد الدولة إلى الحد منه بوسائل مختلفة.

2. أهمية الاستهلاك:

تكمن أهمية الاستهلاك في النقاط التالية:

- الاستهلاك هو النشاط الاقتصادي الأساسي والنهائي، فهو بداية سلسلة من الأنشطة الاقتصادية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات الفردية، ونهاية سلسلة من الأنشطة الاقتصادية عندما يرضي المستهلكون احتياجاتهم المختلفة.
- الاستهلاك هو العامل الرئيسي الذي يؤثر على الإنتاج والنشاط.
- يستخدم الاستهلاك كمؤشر لفهم دور الأفراد غير المنتجين في العمليات الاقتصادية، وبالتالي وجود العديد من النظريات الاقتصادية التي تسعى جاهدة لتحقيق الدور الحقيقي للأفراد في العجلة الاقتصادية الشاملة مثل مبدأ العرض والطلب، وفائض المستهلك، وقانون تناقص المنفعة الحدية،...إلخ.
- تساعد معرفة نصيب الفرد من الاستهلاك للبلدان في صياغة سياسة حكومية مثل تحديد الحد الأدنى للأجور، والضرائب، والأساسيات والكماليات، ومجالات الادخار والإنفاق في الولاية.
- يتطلب الاستهلاك إنتاجا مستمرا ومتزايدا للسلع والخدمات التي تساعد في الحفاظ على الوظائف ومنع البطالة وزيادة دخول العمال.

3. أنواع الاستهلاك:

يمكن أن نميز بين عدة أنواع من الاستهلاك، وذلك من خلال عدة تصنيفات أو معايير نذكر منها ما يلي:

✓ **من حيث الغرض والهدف:** يمكن التمييز بين نوعين من الاستهلاك:

- **الاستهلاك النهائي:** ويقصد به استخدام السلع والخدمات في إشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي، أي الإنتاج الذي يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من سلع وخدمات أو التمتع بها لإشباع رغبات المستهلك.
- **الاستهلاك الوسيط:** ويقصد به استعمال السلع والخدمات مرة ثانية في العملية الإنتاجية كاستخدام المواد الأولية أو السلع نصف مصنعة أو الآلات من أجل إنتاج سلع استهلاكية أخرى، وبالتالي فإن هذا النوع من الاستهلاك متعلق باستهلاك القطاعات المنتجة.

✓ **من حيث المستهلك (الطرف/الجهة):** يمكن أن نفرق بين نوعين من الاستهلاك من خلال معيار الطرف أو الجهة المستهلكة وهما:

- **الاستهلاك الفردي (الخاص):** يعرف الاستهلاك الفردي أو الخاص على أنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات، وهو الاستهلاك الذي يكون عن طريق الإنفاق الشخصي أو الخاص كالمأكل، المشرب، والملبس...إلخ.
- **الاستهلاك الجماعي (العام):** وهو الاستهلاك الذي تقوم به الهيئات والوحدات الحكومية أو هو الاستهلاك الذي يشترك فيه جميع أفراد المجتمع، ويكون الإنفاق عليه من طرف الدولة كاستعمال الطرقات، المستشفيات العمومية، والمؤسسات التعليمية...إلخ.

✓ **من حيث نوع السلعة المستهلكة:** ونميز بين نوعين من الاستهلاك:

- **الاستهلاك الفوري:** وهو استهلاك السلع التي تستهلك مرة واحدة، ويقصد بها السلع التي تختفي بمجرد استهلاكها في المرة الأولى.
- **الاستهلاك التدريجي:** وهو استعمال السلع التي تستهلك بشكل تدريجي، ويقصد بها السلع التي لا تختفي بمجرد استهلاكها في المرة الأولى بل تبقى صالحة للاستعمال لمدة طويلة.

4. العوامل المؤثرة في الاستهلاك:

في الحقيقة، تشكل العوامل التي تؤثر في الاستهلاك مجموعة متنوعة من الأسباب والمتغيرات التي يتفاعل معها الأفراد والمجتمعات، ففي حالة التغيرات السنوية أو الفصلية فإن الدخل وحده لن يكون هو المفسر الوحيد للتغيرات في الاستهلاك وإنما يكون للعوامل الأخرى أثرها. وفيما يلي عرض لأهم هذه العوامل:

- **الدخل المتاح**: هو ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد ويكون غالبا موجه للاقتناء واستهلاك حاجات دائمة أو غير دائمة، لذلك فإن الإنفاق الاستهلاكي شيء معين يكون في إطار ميزانية محددة، أي لا يمكن للاستهلاك أن يكون أكبر من الدخل المتوفر عليه (لابد من التصرف العقلاني أو الاستهلاك الرشيد في حدود الدخل المتاح). ويمكن أن نفرق بين نوعين من الدخل:
  - دخل دائم: هو ذلك المبلغ المالي الذي تتحصل عليه الأسرة مقابل جهد فكري أو بدني في فترة زمنية محددة.
  - دخل مؤقت: تتحصل عليه الأسرة في وقت معين ويكون راجع للأرباح الموزعة من طرف المؤسسة كالمنتج والعلاوات، فهناك أسر تستمر على نفس وتيرة الاستهلاك رغم ارتفاع دخلها المتاح وتدخر الفائض من الأموال لاستثمارها.
- **سعر الفائدة**: إن المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان، وإذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية. وبطبيعة الحال فإن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع، أي كما يقول الكلاسيك الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم لاستهلاك أكبر في المستقبل فكلما ازداد معدل سعر الفائدة تزداد المدخرات، وبالمقابل عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يوفر لهم نفعا في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي، فعندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.
- **المستوى العام للأسعار**: يؤدي التضخم لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للدخل وينخفض الاستهلاك، فالدخل الذي كان يحقق لصاحبه شراء 100 سلعة وخدمة، فإنه بعد ارتفاع الأسعار لن يستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك سوف يضحي بالادخار، وإذا كان الارتفاع شديدا سوف ينخفض استهلاك الفرد أو قد يلجأ لبيع جزء من ممتلكاته العقارية لمواجهة هذه الظروف. فالأسعار تؤثر على الاستهلاك وعادة ما تحدد الدول والحكومات مستويات الأجور عند مستويات الأسعار، وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخول بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد.

- **الثروة:** هي جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المادية والعقارية ولكن لابد من التمييز بين الدخل والثروة، فكثيرا ما نرى أفراد أغنياء يملكون أموالا وعقارات ولكن ليس لهم وظيفة ولا يتقاضون راتبا شهريا وهذا يعني أن الثروة أشمل بكثير من الدخل. وتدخل الثروة في كثير من الأحيان بدالة الاستهلاك الكلية كمحدد للاستهلاك إذ يؤدي ارتفاع قيمة الممتلكات العقارية والأوراق المالية من أسهم وسندات لدى بعض الأفراد لزيادة ميلهم للإنفاق على الاستهلاك نتيجة تحسن المركز المالي وبالتالي ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي.
- **الضرائب:** تؤثر الضرائب على الاستهلاك بشكل كبير، إذ تقلل الضرائب من الدخل المتاح للأفراد، مما يؤدي في بعض الحالات إلى تقليل معدلات الاستهلاك خاصة عندما تكون الضرائب عالية.
- **التوقعات:** تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك، فإذا توقع الفرد زيادة في دخله فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، وبشكل عام كلما كانت التوقعات متفائلة حول الدخل والثروة كلما ازداد الاستهلاك عند الأفراد والعكس صحيح فالتوقعات المتشائمة تدعو إلى تقليل الاستهلاك والميل أكثر نحو الادخار.
- **العادات والتقاليد:** لقد ارتبط الاستهلاك تاريخيا بالعادات والتقاليد والتي هي مجموعة من العلاقات الاجتماعية تنشأ بين الفئات الاجتماعية، وتنقسم العلاقات الاجتماعية إلى علاقات مادية تتشكل بصورة مستقلة عن حياة ووعي الأفراد وإدراكهم، وعلاقات ايديولوجية تظهر على أرضية الأفكار الاجتماعية التي تعكس مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية وتظهر على شكل أفكار سياسة وقانونية وأخلاقية ودينية. ونشير إلى أن العلاقات الاجتماعية في جانبها الروحي من أفكار وقيم واحترام الآخرين، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، والتعاون على إنجاز الأعمال الصعبة، ومساعدة الجيران بعضهم بعضا، والمشاركة في الأفراح، والمواساة في الأحزان وزيارة المريض وغيرها، جميعها عادات وتقاليد تؤثر بشكل مباشر على الاستهلاك والادخار معا، فكيف يظهر ذلك؟. فتعاون الأفراد في بناء مسكن مثلا سيخفض حجم الاستهلاك لأن تكلفة المسكن ستوزع على عدة بائعين، كذلك تعاون الأفراد في الأفراح والأحزان يمكن أن يخفض حجم الاستهلاك فيما لو كان الفرد سيقوم به بمفرده ودون مساعدة، وبالمقابل يؤثر مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي على العادات والتقاليد، فكلما ازدادت مستويات التطور تزداد الفردية وينخفض حجم التعاون وبالتالي يزداد الاستهلاك، وكلما ازداد حجم التعاون بين الجماعات يزداد الادخار وينخفض حجم الاستهلاك، لذلك شجعت عادات وتقاليد دول جنوب شرق آسيا على تأجيل الاستهلاك وزيادة الادخار حتى وصل الادخار إلى 40 بالمائة من الدخل، وهي من أعلى النسب العالمية.

III. نشاط الاستثمار

يعد نشاط الاستثمار من أبرز العمليات الاقتصادية التي توليها الدولة اهتماما كبيرا، حيث يتم من خلاله توظيف الموارد المالية والبشرية في مشاريع إنتاجية وخدمية بهدف تحقيق عوائد مستقبلية تساعد على زيادة ثروة المستثمر. فقد أصبح من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات تنميتها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على إشباع احتياجاتها الأساسية وتنمية ثروتها الوطنية. لذلك، تحرص الدول على تشجيع الاستثمار عبر توفير بيئة ملائمة من خلال سن القوانين المحفزة، وتقديم التسهيلات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

1. مفهوم الاستثمار:

يعتبر الاستثمار مصطلحا اقتصاديا حديث النشأة، ويشير إلى توظيف رأس المال في الإنتاج أو هو بعبارة أخرى توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية. أما في نظر أصحاب رؤوس الأموال فهو يعني حبس أرصدة حاضرة بغرض الحصول على عائد مستقبلا في صورة دخل، أو على هيئة زيادة في قيمة رأس المال الذي يقدمونه، فيكون الهدف الموحد من ورائه هو الربح وازدياد قيمة الأصل.

ويعرف أيضا على أنه أي ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى فترة طويلة من الزمن، من خلال توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطني.

كما يشير المصطلح إلى أنه متغير اقتصادي يسعى إلى الاستغلال الأمثل لرأس المال الذي تمتلكه جهة معينة تسعى من هذا الاستغلال إلى تحقيق منفعة ذات عائد مادي وربح كبير، بالاعتماد على أساليب وطرق اقتصادية حديثة غير مسبوقة.

> ومما سبق نستنتج أن الاستثمار هو توظيف الأموال للحصول على أرباح تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعود بالنفع للفرد والمجتمع.

2. أهمية الاستثمار:

للاستثمار أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر سر وجودها وعامل استمرارها وتطورها على المستوى الجزئي، كما يعد عماد التنمية والنمو للاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، ويظهر ذلك من خلال:

- رفع مستويات الإنتاج، وبالتالي التأثير إيجابيا بالدخل القومي وزيادة نسبة المتوسط لنصيب كل فرد.
- تحقيق الرفاهية للأفراد ورفع مستوى معيشتهم.
- تقديم ما يحتاجه المواطن والمستثمر من خدمات أساسية.
- فتح الآفاق أمام العاطلين عن العمل للانخراط في سوق العمل وبالتالي تخفيض مستويات البطالة.
- رفع نسبة التكوين الرأسمالي الخاص بالدولة.
- إمداد سوق العمل بالأيدي العاملة الماهرة والفنيين والإداريين من شتى التخصصات.
- إشباع حاجات المواطنين من خلال وضع السلع والخدمات المنتجة محليا التي تتماشى مع رغباتهم.
- فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج وبالتالي توفير عملات أجنبية ضرورية لاستغلالها في شراء الآلات والمعدات.

3. أهداف الاستثمار:

يمكن إجمال أهم أهداف الاستثمار فيما يلي:

- تحقيق العائد المناسب، لأن هدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة يعملان على استمرار المشروع، فتعثر الاستثمار ماليا سيدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل وربما تصفية المشروع والبحث عن مجال أكثر فائدة.
- المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية، أي المحافظة على قيمة رأس المال الأصلي للمستثمر في المشروع، ولضمان ذلك لابد للجوء إلى أسلوب المفاضلة والاختيار للوصول إلى اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة فرص مختارة والذي يمكن أن يحقق أكبر عائد بأقل درجة مخاطرة، كما يمكن للمستثمر أن يحقق ذلك من خلال التنوع في استخدامات رأس المال أي أن المستثمر يستخدم كل ما لديه من مال في عدة مجالات.
- استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته، أي أن المستثمر يسعى دائما من وراء استثماره لأمواله في مشروعات استثمارية في الحصول على عائد مستمر وزيادته وتنميته باستمرار.

- توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية، من أجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات الغير محسوبة التي قد تواجه العملية الإنتاجية.

4. تصنيفات الاستثمار:

ينقسم الاستثمار إلى عدة أقسام يمكن ايجازها فيما يلي:

➢ **من حيث الوسائل:** ويتمثل في:

- **الاستثمار المباشر:** وهو الاستثمار في جميع أنواع المشاريع باستثناء المتعلقة بالمساعدات والمعونات المالية والفنية والتقنية التي تقدم إلى الدولة، إذن فهو استثمار في الأصول الحقيقية مثل العقارات والمشاريع المختلفة.
- **الاستثمار غير المباشر أو الاستثمار المالي:** وهو الاستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تسهم في النشاط الاقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع، حيث يتم توظيف الأوراق المالية (أسهم، سندات) من خلال البورصة. فالمستثمرين الذين يرغبون بالتعامل في البورصة يجب أن تكون لديهم القدرة على الاستثمار بالمدى الطويل، وأن يكون هدفهم الأساسي العائد المرتفع المرتكز على الاستثمار الطويل الأجل، وليس الربح السريع المتأتي من عمليات المضاربة غير المدروسة.

➢ **من حيث الدوافع:** ويتمثل في:

- **الاستثمار الحكومي (استثمار الدولة):** وهو الاستثمار الحكومي بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والاتجاه السياسي والفكري القائم فيها، وهذا النمط سائد في الدول الاشتراكية سابقا.
- **الاستثمار الخاص:** وهو استثمار القطاع الخاص الذي تطور من المشروع الفردي أو العائلي المحصور استثماره بنشاط محدود إلى شركات ومؤسسات تضم عددا من المستثمرين من مختلف الشرائح الاجتماعية الذين يقومون بتوظيف مدخراتهم في مختلف المشاريع الإنتاجية والخدمية، وإزاء التطور التقني خاصة في مجال المعلومات والاتصالات الذي حول العالم إلى قرية بقي استثمار القطاع الخاص محدودا إزاء الاستثمار الأجنبي.
- **الاستثمار الأجنبي:** هو من الاستثمارات الخارجية التي أصبحت من مصادر التمويل الهامة لمشاريع التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، ودول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق. فقد تميز عقد التسعينيات وما بعده بالتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال، بحيث انكمش دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية.

5. محددات الاستثمار:

إن توقعات المستثمرين حول الأرباح المستقبلية تعتبر الدافع الرئيسي لهم في تحديد أحجام الاستثمارات المختلفة، فإذا كانت توقعاتهم تشير إلى أن الأرباح سوف تكون مناسبة لما سيقومون به فإنهم بلا شك سوف يقدمون على العملية الاستثمارية أو العكس في حال ما إذا كانت التوقعات تشير إلى حدوث خسائر، وبشكل عام يمكن الإجماع على عدد من المحددات الرئيسية للعملية الاستثمارية والتي من أبرزها:

- **الكفاية الحدية لرأس المال:** إن العنصر الأساسي في هذه العملية هو احتساب صافي العائد ومقارنته مع سعر الفائدة للأموال المقترضة للقيام بالعملية الاستثمارية، فإذا كان صافي العائد أكبر من قيمة الفوائد التي ستدفع إلى المؤسسات المالية فإن المستثمر سوف يعمل على إنجاز استثماره، في حين أنه سيحجم عن الاستثمار في حال كانت توقعاته تشير إلى أن تكلفة الأموال ستكون أعلى من العوائد، ولكن يبقى الخيار للمستثمر في حال تساوت العوائد مع الفوائد.
- **الدخل الوطني:** إن زيادة مستوى الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة المبيعات حتى تصل المنشأة إلى الحد الأقصى لطاقتها الإنتاجية، مما يدفع إلى زيادة الاستثمار وزيادة التوسع في المستقبل. ويحدث العكس في حالة انخفاض مستوى الدخل القومي، حيث يصبح الدافع إلى الاستثمار ضعيفا.
- **التقدم التقني:** إن مقدرة المؤسسات والمنشآت المختلفة على مواكبة التطورات التقنية المختلفة يكفل لها الحفاظ على مستواها التنافسي في السوق والعمل على تقليل تكلفة الإنتاج للسلع التي تقدمها للمستهلكين، وبالتالي ارتفاع الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر، لهذا نلاحظ أن العديد من المنشآت تعمل في الاستثمار على شراء المعدات والآلات الجديدة.
- **الاستقرار الاقتصادي:** يتحدد الاستثمار من خلال الوضع الاقتصادي للدولة، حيث أن عدم استقرار أوضاع الدولة الاقتصادية في فترة زمنية يؤثر سلبا على نظام الدولة الاقتصادي وعلى المشاريع الاقتصادية.
- **التوقعات المستقبلية:** إن التوقعات المستقبلية ذات أهمية بالغة في تحديد العملية الاستثمارية، فالمستثمر الذي يرى في المستقبل ازدياد في الطلب على المنتجات والسلع يكون ذلك له بمثابة حافز للاستمرار في العملية الاستثمارية والمحافظة على وضعه في السوق، بينما في حال ساد التشاؤم توقعاته المستقبلية فإنه بلا شك سوف لا يعمل على زيادة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين خوفا من تحقيق خسائر إضافية، وهذا ما يعرف بدرجة المخاطرة عند المستثمر.

- **النمو السكاني:** إن ازدياد عدد السكان لاشك سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات التي من خلالها يطمع المستثمرين أن يحققوا أرباح مناسبة، بالإضافة إلى أن زيادة عدد السكان يعني أن هناك وفرة في الأيدي العاملة التي يمكن استخدامها في الاستثمار.
- **الضرائب:** تؤثر الضرائب في قدرة واستعداد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على تكوين الادخارات وبالتالي الاستثمار في مجالات متنوعة ومختلفة، بحيث تعتمد هذه القدرة وهذا الاستعداد على السياسة الضريبية المتبعة وأنواع الضرائب ومعدلاتها وطبيعة القطاعات التي تفرض عليها ضرائب مختلفة دون غيرها، فضلا عن طبيعة اقتصاد البلد وأنواع الأنشطة الاستثمارية المتداولة ومدى تقدم هذا الاقتصاد وتخلفه.
- **التغير في الأسعار:** إن التغير في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية له تأثير إيجابي وتأثير سلبي، فعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي تدخل في استثمار ما (أي ارتفاع التكاليف) ينخفض حجم هذا الاستثمار بسبب انخفاض العائد، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات التي يتم الاستثمار فيها فإن ذلك يدفع المستثمرين إلى التوسع والزيادة في الاستثمار.
- **الطلب الكلي:** تؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات إلى زيادة حجم الاستثمارات وتشجيع المستثمرين وجذبهم لزيادة استثماراتهم، بحيث يتوقف حجم زيادة الطلب الكلي على عدة عوامل من أهمها سعر السلعة المعقول، الجودة وتوافق السلعة لرغبات وأذواق المستهلكين، عدد المستهلكين.

IV. نشاط التوزيع:

يعد نشاط التوزيع أحد أهم الوظائف الأساسية في العملية الاقتصادية، إذ لا تكتمل دورة الإنتاج دون إيصال السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك النهائي. فبعد الانتهاء من مرحلة الإنتاج، يبرز دور التوزيع كحلقة وصل حيوية تضمن توفير المنتجات في المكان والزمان المناسبين وبالكميات المطلوبة، مما يساهم في تحقيق التوازن بين العرض والطلب. كما يهدف هذا النشاط إلى تسهيل حركة السلع وتقليل التكاليف وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، إضافة إلى دعم تنافسية المؤسسات من خلال تحسين كفاءة إيصال منتجاتها. وبالتالي فإن التوزيع لا يعتبر مجرد مرحلة لاحقة للإنتاج، بل عنصرا استراتيجيا في نجاح النشاط الاقتصادي ككل.

1. مفهوم التوزيع:

إن نشاط التوزيع لا يعتبر نشاطا محصورا فقط بإدارة التسويق أو التخزين، ولكن يمتد ليشمل عمليات إيصال السلع إلى الموزعين من وإلى مختلف المناطق وتأمين وصولها بالكميات المطلوبة والأوضاع المناسبة للمستهلكين في السوق المستهدفة. وقد تنوعت تعاريف هذا النشاط حسب الباحثين والكتاب وسنتطرق إلى البعض منها:

- يعرف التوزيع على أنه "مجموعة من الأنشطة الفرعية التي تتكامل وتتفاعل وتتناسق فيما بينها من أجل تحقيق التدفق الفعال للسلع والخدمات، وبالتالي تحقيق المنفعة المكانية والزمانية والحيازية، بهدف توفير المنتجات في المكان والزمان المناسبين وبالكميات والأسعار التي يرضى ويقبل بها المستهلكين أو المستفيدين".
- وحسب الغرفة التجارية الدولية سنة 1949 فقد عرفت التوزيع على أنه " المحيط الذي يأتي بعد عملية الإنتاج ابتداء من لحظة التسويق إلى غاية وصول المنتوج إلى المستهلك النهائي، ويشمل مختلف القطاعات التي تؤمن توفر السلع والخدمات بتسهيل عملية الاختيار والإيصال إلى المستعمل أو المستهلك النهائي".
- في حين يعرفه **ماكارثي McCarthy** على أنه "تدفق السلع والخدمات من مراكز إنتاجها إلى مواقع استهلاكها من خلال ما يعرف بقنوات التوزيع أو مناطق التوزيع".
- كما يرى **كوتلر P.Kotler** على أن "التوزيع يمثل نظاما خارجيا ضمن مدخلات المؤسسة، حيث يشمل مجموعة من السياسات والأنشطة التي تهدف إلى إيصال المنتج من المؤسسة إلى المستهلك النهائي. ويعد هذا النظام من الأنظمة التي تبنى تدريجيا عبر فترة زمنية طويلة، ويتميز بصعوبة تغييره أو إعادة هيكلته بسرعة، كما يقوم على إنشاء علاقات طويلة الأجل بين مختلف أطراف قنوات التوزيع".
- ومن بين التعاريف التي تتسم بالشمولية نجد أن "التوزيع هو مجموع الوسائل والعمليات التي تسمح بوضع السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسات في متناول المستعملين والمستهلكين النهائيين".

وانطلاقا من هذه التعاريف يمكن القول أن التوزيع هو العملية والهياكل التي يتم توظيفها بعد عملية الإنتاج لإيصال المنتجات أو تقريبها من أماكن استهلاكها أو استعمالها بطريقة كفؤة وفعالة، إذ نلاحظ من تعريف كوتلر أن التوزيع نظام جد معقد ومركب ويتطلب بناءه وقتا وجهدا كبيرين، كما أنه من الصعب تغييره لأنه يركز على علاقات معقدة.

2. منافع التوزيع:

تستند أهمية التوزيع من منطق مؤداه أن أي سلعة مبتكرة ومتميزة ومعلن عنها وتباع بسعر جذاب قد لا تعني أي شيء بالنسبة للمستهلك إلا إذا كانت متاحة له عندما يريدها في المكان والوقت الذي يطلبه فيها أو في إطار ما يسمى بالسوق، فوجود عنصر التوزيع وقيامه بوظائف وأنشطة مختلفة يكون من أجل كسر الفجوات والفواصل التي يمكن أن تقف حائلا دون تحقيق عملية التبادل وتحقيق المنافع التي وجدت من أجلها السلعة. وعيله يمكن إجمال هذه المنافع في النقاط التالية:

- **المنفعة الشكلية:** وهي القيمة التي يدركها المستهلك في السلعة أو الخدمة عندما تأخذ شكلا أو وضعا معينا، ومن الخطأ أن يعتقد بأن المنفعة الشكلية تقتصر على عملية الإنتاج فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل حتى عملية التوزيع التي يقوم بها المنتج أو الوسطاء من خلال تجزئة السلعة وبيعها في عبوات صغيرة تتناسب مع حاجات المستهلكين وعرضها في أماكن تساعدهم على رؤيتها، وخير مثال عن ذلك البن من خلال رؤية طحنه.
- **المنفعة الزمانية:** وهي القيمة التي يكتسبها المستهلك نتيجة لحصوله على السلعة أو الخدمة وقت ما أرادها، وتنشئ هذه المنفعة عن طريق قيام المنتجين والوسطاء بعملية التخزين لحين حاجة المستهلكين.
- **المنفعة المكانية:** وهي تلك المنفعة أو القيمة التي تكتسبها السلعة لدى المستهلك نتيجة توفرها في المكان الذي يريده دون تنقل أو سفر إلى المناطق الأخرى، ويلاحظ أن بعض المستهلكين يشعرون بالسعادة عند الحصول على سلعة غير متاحة أو صعبة الوصول إليها وتكون مصدر للتفاخر.
- **المنفعة الحيازية:** ونعني بها توفر السلعة بين أيدي المستهلك وقت ما يطلبها، وفي أي مكان توجد فيه، وهذا النوع من المنافع يدل على بوادر إنهاء الصفقة التجارية وامتلاك السلعة من طرف المستهلك.
- **منفعة الملكية:** لا تتحقق أهداف كل من المنتج والمستهلك إلا إذا تم التبادل الحقيقي للسلع والخدمات، وإتمام انتقال ملكية السلعة من طرف إلى آخر حيث تصل إلى المستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي.
- **المنفعة الإدراكية:** معناه تقديم المنتج لسلعة تتلاءم مع حاجات ورغبات المستهلكين عن طريق المواصفات الرئيسية الموجودة في الغلاف الخارجي، أو في التميز وإرسالها إلى المستهلكين بما يتناسب مع قدراتهم الشرائية، وكل هذا يوضح إدراك المنتج للحاجات الحقيقية للمستهلك النهائي.

3. أهداف التوزيع:

هناك البعض من المفكرين من يرون بأن التوزيع عبارة عن تكلفة ومنهم من راح يعتبره بأنه نشاط سلبي أو حتى طفيلي على هامش المؤسسة الذي يقتطعه منه، لذا وجب ذكر بعض أهداف التوزيع:

- **التقليص من عدد المبادلات:** إذ أن التوسط بين المنتجين والمستهلكين من شأنه أن يقلص من عدد المبادلات ويظهر ذلك في حالة وجود أو عدم وجود التوسط.
- **تحسين حصة السوق:** يتم تحسين حصة السوق الذي تتعامل معه المؤسسة عن طريق قنوات التوزيع، كقيامها بزيادة عدد الموزعين مما يؤدي إلى زيادة تدفق السلع والخدمات إلى السوق.
- **تطوير وتوسيع سوق المنتجات:** عن طريق توصيلها إلى أسواق جديدة لم يسبق للمؤسسة تقديمها في هذه الأسواق.
- **مساعدة اقتراب المنتج من المستهلك:** حيث أنه خلال عملية التوزيع عادة يكون المنتج بعيدا عن الزبائن خاصة بالنسبة للسلعة الواسعة الاستهلاك، فالانتشار الواسع لنقاط البيع وعدم إدراكها هي عوامل يمكن أن تحد من معرفة وإدراك حاجات المستهلك، لكن بتدخل الوسطاء والوكلاء تقرب الصلة بين المنتج والسوق.
- **رفع كفاءة النشاط التوزيعي:** لأن التوزيع نشاط متكامل تتدفق من خلال أجزائه الموارد والأفراد والأفكار، والمعلومات إلى الأمام، وإلى الخلف وذلك لتحقيق رضا المستهلك عن طريق توصيل السلعة، أو الخدمة له في المكان الملائم وبالشكل والوقت المناسبين وبأقل تكلفة.

بالإضافة إلى القضاء على المضاربة وكذلك توزيع الأخطار بين المشاركين في السلع من خلال التخفيض من الأخطار التي تواجه المؤسسة خاصة عند فقدان سلعة ما قيمتها السوقية من جراء المنافسة أو انتهاء مدة صلاحيتها أو من هذا القبيل، فعوض أن تتحمل المؤسسة كل هذه الخسارة لوحدها يتقاسمها أطراف الموزعين المتواجدين في شبكة التوزيع، وهذا التخفيف تستفيد منه المؤسسة بالدرجة الأولى مما يتيح لها فرصة إعادة توجيه إنتاجها نحو سلع أخرى بدل تحمل الخسائر الكاملة.

4. وظائف التوزيع:

يقوم التوزيع بوظائف جد مهمة والتي تصب في مجملها في تحريك المنتج من المنتجين إلى المستهلكين، وتتمثل هذه الوظائف فيما يلي:

الجدول رقم 02: وظائف التوزيع

الوظيفة:	تعريفها:
البحث:	ويتمثل في جمع المعلومات الضرورية للتخطيط وتسهيل التبادل.
الترويج:	أي تطوير وبث برامج ترويجية حول السلع والخدمات.
الاتصال:	من خلال البحث عن المشترين المحتملين والاتصال بهم.
الملائمة:	أي تشكيل السلعة أو الخدمة بطريقة تناسب متطلبات المشتري والتي تشمل عدة أنشطة مثل: التجميع، التغليف، التصنيف، والتدريج بما يتناسب مع حاجات المستهلكين.
التفاوض:	وهو النشاط الذي يؤدي إلى اتفاق حول شروط الصفقة كالسعر، ونقل ملكية السلعة من البائع إلى المشتري.
التوزيع المادي:	والذي يتمثل في نقل وتخزين السلع.
التموين والائتمان:	أي الحصول على الأموال من أجل تمويل عملية القناة.

فقد حدد خبراء التسويق وعلى رأسهم فيليب كوتلر وأرمسترينغ سبع وظائف أساسية للتوزيع، يمكن جمعها في فرعين رئيسيين هما:

- **التوزيع الماي:** والذي بدوره يضم أربع وظائف أساسية وهي كالتالي:

- **وظيفة النقل وتعبئة المنتج:** وهنا يتضح لنا أنه في الحقيقة لا يمكن للمصنع أو المنتج أن يتوسط لكل زبون أو طلبية للمستهلك الذي هو في بحث عنها، وبالتالي من غير الممكن أن يكون للمستهلك كذلك التنقل إلى غاية مكان الصنع للحصول على منتجه، وهنا تظهر وظيفة النقل وهي المسؤولة على هاته المهمة بحيث تضم أي عملية لوجستية تسمح بتعبئة المنتج ونقله إلى مكان التخزين أو التوزيع بالتجزئة.
- **وظيفة التجميع:** تمارس خاصة من طرف الوسطاء، وتعد وظيفة جد مهمة في التوزيع لما يقوم به المنتجون من تجميع الطلب على هذا الأخير، ومع مرور الوقت يهتمون بخدمة كل زبون في السوق، بحيث يتوجب على الوسطاء أن لا يهتموا فقط بتجار الجملة أو تجار التجزئة رغم ما يوفره ذلك من امتيازات، لأن هذا التوجه قد يؤدي إلى فقدان المنتجين لفرصة الاتصال المباشر بالزبائن النهائيين.

- **الوظيفة التشكيلية أو التصنيف:** تقوم بوضع المنتج في أصناف بيع تكون وفق عروض بيعية معينة في السوق، أي ما هي المنتجات والخدمات التي يمكن طرحها في نقاط بيع حقيقية موجهة إلى المشترين النهائيين؟، ويعني ذلك أن الموزعين ينتهجون سياسات تصنيفية حسب طبيعة المنتج ووفق خطوط إنتاجية وتقنيات المتاجرة، مع إعطاء أهمية كبيرة لعرض المنتج في مكان البيع.
- **وظيفة التخزين:** ويقصد هنا أن تكون المنتجات متوفرة بالكمية المتاحة والملائمة وفي الوقت المناسب لسد حاجات المستهلك، فالتخزين يظهر دوره على عدة مستويات في العملية التوزيعية، فهو يضمن توفر المنتج ويحدد الفترة الزمنية لتواجده في السوق بما يتماشى مع الطلب. كما يلعب الوسطاء هنا دورا رئيسيا في هذه العملية الاقتصادية، لذلك هناك من يرى أنها عملية تمكن من تصحيح الاختلافات الزمنية بين فترات الإنتاج وفترات الاستهلاك، حيث يتمكن المستهلك من استهلاك السلع التي يحتاجها في الأوقات والأماكن المناسبة.

➢ **التوزيع المعنوي (الخدمي):** ويقتصر الأمر على المصالح المالية ومصالح الزبائن والاتصال وذلك على الشكل التالي:

- **الوظيفة المالية:** وتكون منذ انطلاق العملية التوزيعية من المنتج إلى المشترين عبر الوسطاء، وما يمكن أن تحمله من مخاطر تجارية، حيث يتوجب على المنتجين الانتباه لهذه المرحلة من خلال الحفاظ على الاستمرارية التمويلية لهذه العملية التوزيعية لأنها جد مهمة كذلك، وقد تشهد عدة انعكاسات أو تقلبات من طرف المستهلكين النهائيين، لذلك لابد من تحليل دقيق لكل القرارات المتخذة من طرف المنتجين والموزعين.
- **مصلحة الزبائن ومصلحة ما بعد البيع:** وتتمثل مثلا في الارشادات والتحويل والتموقع وخدمات الصيانة والضمان وغيرها.
- **وظيفة الاتصال:** تشير الدراسات إلى أن الإنسان العادي المتفاعل مع مفردات الحياة اليومية بصيغتها التقليدية يتلقى أو يجري ما يقارب من 1600 عملية اتصال في اليوم الواحد، وبافتراض أن الإنسان يقضي في الغالب 8 ساعات يوميا، فهذا يعني أنه يجري في الساعة الواحدة ما يقارب 133 عملية اتصال. ونظرا لأهمية هذه الوظيفة في الحياة البشرية نؤكد أن التوزيع بدوره يؤدي هذه الوظيفة، فهو قناة اتصال تحتل المكانة الأولى، فإلصاق السعر (إظهار السعر)، والمعلومات المتعلقة بالمنتج، والإشهار، والتعريف بمكان البيع، والحوافز البيعية في المتاجر، والتواصل مع السوق النهائي... إلخ كلها عناصر تندرج ضمن هذه الوظيفة، لذلك يوفر الموزعون قاعدة بيانات تجارية حول طبيعة وحجم المعاملات من طرف العديد من المنتجين والعلامات التجارية الخاصة

بالمنتجات، حيث أن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وضرورية للمنتجين، ولا يمكن الحصول عليها من مكان آخر وفي الوقت المناسب.

5. طرق التوزيع:

يتم نشاط التوزيع بطريقتين وهي كالتالي:

- **التوزيع المباشر:** وهو قيام المنتج بتوزيع منتجاته دون الاعتماد على منشآت التوزيع المتاحة في الأسواق، وهذا يعني قيام المنتج بالاتصال بالمستهلكين النهائيين أو المشترين الصناعيين مباشرة ومحاولة بيع السلعة لهم. كما يعرف أيضا على أنه طريقة اتصال المنتج بالمستهلك النهائي والمشتري الصناعي، من خلال القوى البيعية داخل المؤسسة". ويمكن توضيح أهم أسباب استخدام هذا التوزيع المباشر في النقاط التالية:
  - ضمان الحصول على الربح دون مشاركة الوسطاء، وبالتالي يستطيع أيضا أن يخفض أسعاره قليلا، حيث سيوفر بعض هوامش الربح التي كان سيحصل عليها هؤلاء الوسطاء.
  - رغبة المنتج في الرقابة على السوق ورقابة الجهود البيعية لضمان فعاليتها.
  - عدم تعاون الوسطاء في توزيع منتجات المؤسسة.
  - عدم اقتناع المؤسسة بفعالية جهود الوسطاء.
  - محاولة التخلص من المخزون والبحث عن أسواق جديدة.
  - الحصول على المعلومات المتعلقة بالسوق والتغيرات فيه وأنماط سلوك المستهلك، ومعرفة ردود فعل المستهلك من السلعة بصورة سريعة.

كما يتم التوزيع المباشر من خلال عدة قنوات من أبرزها ما يلي:

- ❖ المتاجر التي يملكها المنتجون.
- ❖ البيع بالبريد أو التلفون من خلال المنتجين.
- ❖ البيع عبر الانترنت أو البيع الآلي.
- ❖ البيع من خلال مندوبي البيع التابعين للمنتجين.
- ❖ البيع عن طريق الباعة المتجولين التابعين للمنتج.
- ❖ البيع عن طريق المعارض المتخصصة التابعة للمنتجين.

- **التوزيع غير المباشر**: ويقصد به قيام المنتجين بالاعتماد على الوسطاء في إيصال المنتجات إلى المستهلكين أو المستعملين، نظرا لاتساع رقعة الأسواق التي لا يمكن للمنتج تغطيتها من خلال اتصالهم المباشر مع المستهلك، ولهذا فإن التوزيع غير المباشر يعني الاستعانة بالوسطاء كحلقة وصل بين المنتج والمستهلك. ويتم تحقيق ذلك من خلال العديد من الوسطاء نذكر من أبرزهم:
  - الوسطاء الذين يمتلكون السلع من خلال الشراء من المنتجين ثم طرحها في منافذ التوزيع بقصد البيع مثل تجار الجملة وتجار التجزئة.
  - الوسطاء الذين لا يمتلكون السلع والخدمات ولكنهم يبيعونها لصالح المنتجين مثل الوكلاء والسماسرة.

كما أن هناك عدة أسباب وعوامل تؤدي بالمنتج إلى الاستعانة بالوسيط كحلقة بينه وبين المستهلك، ومن بين هذه العوامل نذكر:

- انخفاض القدرة المالية لتمويل برنامج شامل للتسويق المباشر أو ضعف الحصة السوقية وانخفاض المبيعات يؤدي إلى قيام الوسطاء بالتوزيع بتكلفة أقل دون تحمل المنتج لأعباء كثيرة.
- التوزيع الآجل للوسطاء يسهل على أصحاب الإمكانات المادية المحدودة من تجار التجزئة من الحصول على السلع والخدمات التي يحتاجونها، وغالبا ما يتم دفع المنتجات المشتراة بعد فترة محدودة أو في المرة المقبلة للشراء.
- البعد الجغرافي نتيجة لكبر حجم المؤسسة وضخامة إنتاجها، ومحاولة التوزيع في مناطق مختلفة وتزايد المسافة بين المستهلك والمنتج نتيجة لاتساع رقعة السوق، وبالتالي يضطر المنتجون إلى الاستعانة بخدمات الوسطاء المتمركزين في مواقع قريبة من المستهلكين.
- ارتفاع مستوى معرفة السوق بالسلعة بحيث تحتاج إلى خدمات محدودة وجهد بيعي واتصال كبير، وهذا ما يقوم به الوسيط فعلا.
- الدافع الأساسي لاستخدام الوسطاء يرجع إلى كفاءتهم العالية في أداء الأنشطة التسويقية، إذ يتميزون بالخبرة والتخصص والاتصال بالعملاء المشترين وإمكانية خدمتهم بدرجة عالية من الجودة.
- اعتبار الوسطاء مورد خارجي خارج ميزانية المؤسسة، في حين تعد التكاليف المتزايدة باستمرار للتمثيل المباشر من أبرز الأسباب التي تدفع بعض المنتجين إلى الاعتماد على الوسطاء.

V. نشاط الادخار

الادخار من المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تعزز النمو الاقتصادي، إذ يعد مصدرا من مصادر التمويل الداخلي، ويشكل الادخار العائلي أداة مهمة لأي اقتصاد لمساهمته في تحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة. وقد أظهرت نتائج الكثير من الدراسات التطبيقية أن الدول التي يتمتع اقتصادها بازدياد معدلات الادخار فيها حققت معدلات نمو اقتصادي عالية، فإدراك العوامل التي تعتبر عائقا في طريق الادخار وتؤثر في حجمه ومعدلات نموه في مختلف الدول هو الأساس لوضع سياسات مناسبة لتعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها في المسار الاستثماري.

1. مفهوم الادخار:

اختلفت وتعددت المفاهيم الخاصة بالادخار بتعدد المدارس الاقتصادية لكنها جميعا اتفقت على أنه أحد النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والدولة، بحيث:

- عرف الادخار في المفهوم الاقتصادي بأنه "ذلك الجزء المقتطع من الدخل والذي لا ينفق على الاستهلاك"، كما يعرف بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي يكون لدى الفرد ويحتاط به للمستقبل لمواجهة ظروف الحياة المختلفة، والذي يؤدي إلى تحريك عملية التنمية الاقتصادية خلال مراحل حياته.
- أما المفهوم الإسلامي للادخار فهو تأجيل الإنفاق العاجل إلى إنفاق آجل على أن تتم إدارة هذا المال المؤجل في مؤسسة مالية خاصة بتنمية المدخرات، بحيث يقسم المفهوم الإسلامي الادخار إلى ثلاثة عناصر هي الدخل والانتفاع فضلا عن الاستثمار. فهدف الادخار هو الانتفاع من الأموال المدخرة للمستقبل، وبوجود هذا الدخل يوجد الادخار ثم يأتي الاستثمار لغرض تحقيق الانتفاع المطلوب.
- وعرف أيضا باتفاق المدارس الاقتصادية (النيوكلاسيكية والكلاسيكية والكينزية) بأنه ذلك الجزء من الدخل المتاح والذي يتم توجيهه للاستثمار في إنتاج السلع والخدمات والتي تأخذ طريقها للإنتاج، بحيث يعد عملية اقتصادية يقوم بها الفرد كما تقوم بها الدولة، لذلك فهو وسيلة ضرورية لتكوين رأس المال المستخدم في الإنتاج.
- ويرى أيضا علماء مدرسة شيكاغو للاقتصاد أن مفهوم الادخار يختلف عن الاستثمار بأنه مقدار المال المحتفظ به تحسبا للحاجة له مستقبلا لتلبية الحاجات الاستهلاكية.

وبالتالي يمكن القول بأن الادخار هو حلقة وصل حيوية بين قرارات الحاضر ومستوى الرفاه في قادم الأيام، إذ يتيح تحويل جزء من موارد اليوم لضمان حياة أفضل في المستقبل. فهو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يخصص للاكتناز، إذ يتم الاحتفاظ به بعيدا عن الاستهلاك والاستثمار إما في صورة نقود سائلة مع ايداعها لدى المؤسسات البنكية وصناديق التوفير والاحتياط أو ما شابه ذلك من أصول أخرى على درجة كبيرة من السيولة، وبعبارة أخرى هو الفرق بين الدخل الكلي المتاح للإنفاق وبين حجم الاستهلاك.

2. التمييز بين الادخار والاكتناز:

يتشابه كل من الادخار والاكتناز في كونهما يمثلان جزءا من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك، غير أنهما يختلفان في طبيعتهما وآثارهما الاقتصادية. فالادخار يعد سلوكا اقتصاديا إيجابيا، حيث يتم توجيه هذا الجزء من الدخل نحو الإيداع في المؤسسات المالية أو استثماره في مشاريع مختلفة بما يساهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة الإنتاج والدخل، ويعود بالنفع على الفرد والمجتمع على حد سواء. أما الاكتناز فيعني الاحتفاظ بالنقود أو الثروة في صورة سائلة أو جامدة خارج نطاق التداول والتوظيف كاقتناء الذهب أو تخزين الأموال دون استثمارها، وهو ما يؤدي إلى تعطيل هذه الموارد وعدم الاستفادة منها في خلق قيمة اقتصادية. كما أن انتشار الاكتناز يسهم في إبطاء سرعة تداول النقود، وقد يؤدي إلى اختلالات اقتصادية كالتضخم أو الانكماش، ويضعف جهود التنمية، خاصة في الدول النامية. وعليه فإن الفرق الجوهري بينهما يكمن في أن الادخار يوجه الأموال نحو الاستثمار والإنتاج، بينما الاكتناز يعطلها ويحد من فعاليتها الاقتصادية.

3. أهمية الادخار:

يلعب الادخار دورا مهما في تمويل الاستثمارات، فهو وسيلة من وسائل سد الحاجة ومواجهة الأزمات الطارئة سواء للفرد أو المجتمع، كما يعد نظاما اقتصاديا وماليا يمكن من خلاله تلبية رغبات الأفراد واحتياجاتهم الحالية والمستقبلية:

➢ أهمية الادخار للفرد:

- يسهم في جعل الفرد أكثر قدرة وحكمة في المحافظة على المال.
- يسهم في تحسين مستوى المعيشة.

- يعد مفتاح لتحقيق الأهداف ومتطلبات الحياة المستقبلية.
- يساعد في تأمين الاحتياجات الطارئة وغير المتوقعة.
- يسهم في زيادة الثروة وتوريثها للأبناء لمواجهة تحديات ومتطلبات الحياة.
- يساعد في تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة للفرد.
- يمنح الفرد مزيدا من الخيارات والحرية لعيش الحياة بالطريقة التي يرغب بها دون الحاجة إلى الاقتراض.

➢ **أهمية الادخار للمجتمع:**

- يسهم في تمويل المشاريع التنموية والنهوض باقتصاد البلد.
- يساعد في الحد من التضخم وزيادة عرض السلع والخدمات.
- تحقيق عوائد وأرباح للاقتصاد الوطني من خلال توجيهها للاستثمار.
- خلق تنمية اجتماعية بالتقليل من نسبة البطالة وتحسين مستوى الخدمات.
- الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد، وبالتالي زيادة الصادرات والحصول على النقد الأجنبي لتمويل المشاريع التنموية.
- تقليل الطلب على السلع المستوردة.

4. أنواع الادخار:

يتخذ الادخار أشكالا وأنماطا متنوعة تختلف باختلاف الدوافع، والجهات القائمة به، والأهداف المرجوة منه، فضلا عن الوسائل التي يتم من خلالها. وقد أدى هذا التنوع إلى تعدد معايير تصنيفه، حيث يمكن التمييز بين أنواع الادخار وفق طبيعة المدخرات، والقطاعات التي تقوم به، وصفة المدخر، والغرض منه، وكذلك الشكل الذي يتخذه. وعليه سيتم فيما يلي عرض أهم هذه التصنيفات بشكل منظم لتوضيح خصائص كل نوع ودوره في النشاط الاقتصادي.

من حيث طبيعة المدخرات:

وينقسم الادخار تبعا لذلك إلى:

➢ **الادخار الاختياري:** والذي يقوم به الأفراد في القطاع العائلي بمحض مشيئتهم واختيارهم ومن تلقاء أنفسهم، بحيث يتم ذلك بالامتناع عن إنفاق جزء من دخولهم على أغراض الاستهلاك دون ضغط أو إلزام في تكوين هذه المدخرات.

- **الادخار الإجباري:** يعتبر هذا النوع من الادخار أحد الأشكال التي تلجأ إليها الدولة لعدة أسباب منها كونه مصدرا لتمويل المشاريع الاستثمارية سواء الهادفة إلى الربح أو إلى المنفعة العامة كشق الطرقات وبناء المدارس، إضافة إلى كونه منفعة للفرد نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي. ويتضمن ما يلي:

- **الادخار لصالح الدولة:** يعتبر هذا الادخار من بين الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة لضمان تمويل نسبة من استثماراتها ونشاطاتها الاقتصادية المختلفة، حيث تعمد إلى احتجاز جزء من أرباح مشروعات القطاع العام وحصيلة الرسوم والضرائب والرسوم الأخرى.
- **الادخار لصالح المواطن:** وهو نوع من الادخار تتضمنه خطة الدولة للتنمية الاقتصادية، ويكون لصالح الفرد نفسه وتعود عليه بالفائدة المباشرة. ومن أمثلة هذا الادخار نجد التأمينات الاجتماعية والمعاشات حيث أن الدولة أو المؤسسات تقوم باقتطاع نسبة معينة من مرتبات وأجور العاملين في الحكومة التابعين للوظيف العمومي وكذا مؤسسات القطاع العام، إذ تعتبر هذه الأموال مصدرا هاما من مصادر تمويل خطة التنمية، فكلما اتسعت مظلة التأمينات لتشمل الجميع كلما كان هذا دافعا قويا لتحقيق التنمية الشاملة وضمان مستقبل أبناء المجتمع.

من حيث القطاعات التي تقوم بالادخار:

وتتمثل في ثلاث قطاعات:

- **ادخار القطاع الحكومي:** بحيث يتحقق ادخار هذا القطاع بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية.
- **ادخار قطاع الأعمال (العام والخاص):** بحيث تتحقق مدخرات هذا القطاع من الأرباح غير الموزعة والمبالغ المستقطعة من الدخل والاحتياطات.
- **ادخار القطاع العائلي:** بحيث تتكون مدخرات هذا القطاع من ذلك الجزء من الدخل الذي لم يتم إنفاقه من قبل الأفراد على الاستهلاك الجاري من السلع والخدمات.

من حيث صفة المدخر:

ينقسم الادخار من حيث صفة المدخر إلى الأنواع التالية:

- **الادخار المحلي:** ويقصد به جميع المدخرات التي تحققت داخل الدولة سواء المدخرات الاختيارية لدى البنوك وصناديق التوفير وشركات التأمين، أو المدخرات الإجبارية التي تحققت في قطاع الأعمال من الأرباح غير الموزعة ومخصصات الاهتلاك، بالإضافة إلى المدخرات لدى صناديق التأمينات والمعاشات والادخار الحكومي.

كما يقيس الادخار المحلي المقدرة الذاتية للاقتصاد على توليد موارد كافية لتمويل النشاطات الاستثمارية والاقتصادية المختلفة، بعيدا عن التأثيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها ويكون ذلك وفق عدة محددات أهمها: الدخل، سعر الفائدة، معدل النمو، تدفق رؤوس الأموال، وفرة قروض المستهلكين.

- **الادخار الوطني**: ويتمثل في الادخار الذي يقوم به المواطنون داخل دولة معينة ومواطنو نفس الدولة بالخارج، بحيث يمكن تعريفه على أنه مجموع الادخار المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي دخول عناصر الإنتاج العاملة بالخارج.
- **الادخار الأجنبي**: ويعرف على أنه الادخار الذي يتحقق خارج البلد المعين ويتكون عن طريق واردات رؤوس الأموال الأجنبية المتمثلة في القروض العمومية، القروض التجارية، المنح والمساعدات الأجنبية...إلخ، بحيث تأتي رؤوس الأموال هذه من مصادر مختلفة كالمصارف التجارية، الديون الحكومية، الأسواق المالية العالمية والتي تشكل المصادر الأساسية الخارجية لتمويل التنمية.

من حيث الغرض من المال المدخر:

يمكن التمييز بين نوعين من الادخار هما:

- **الادخار الإيجابي**: وهو ذلك الادخار الذي يؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية نتيجة استثماره في توليد دخل جديد، أو على الأقل المحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة.
- **الادخار السلبي**: وهو ذلك الادخار الذي يتمثل في الإنفاق على الاستهلاك بأكثر من الدخل الجاري للأفراد، وعليه فإنه عندما يزيد الاستهلاك الوطني عن الدخل الوطني (يكون الادخار سالب)، فإن المجتمع يعجز عن المحافظة على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني فتنخفض عن مستواها السائد، لذلك فإن الادخار السلبي يترجم في صورة تدهور للطاقة الإنتاجية للمجتمع.

من حيث الشكل الذي يتخذه الادخار:

حسب هذا المعيار ينقسم الادخار إلى نوعين وهما:

- **ادخار في صورة أصول نقدية**: يتخذ هذا النوع من الادخار صورة أموال سائلة كالودائع الجارية، الودائع الادخارية بمختلف أشكالها، المدخرات التعاقدية، الأوراق المالية (الأسهم، السندات، شهادات الاستثمار).
- **ادخار في صورة أصول عينية**: حيث يتخذ شكلا عينيا كالسلع والخدمات والعقارات ...إلخ.

5. محددات الادخار:

يتحدد الادخار بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تؤثر في سلوك الأفراد والمؤسسات في توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار، مما يستدعي تحليل هذه المحددات لفهم طبيعته ودوره في الاقتصاد وتتمثل فيما يلي:

- **الدخل ونظرياته:** بما أن الادخار جزء من الدخل الذي لم يستهلك فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار، وعلى هذا فإن كينز اعتبر أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي لكل من الادخار والاستهلاك عكس التقليديين الذين أعطوا أهمية بالغة لسعر الفائدة واعتبروها المتغير المستقل والوحيد المحدد لمتغيرات الادخار.
- **سعر الفائدة:** إذا كان الادخار يعبر عن ذلك الحرمان من الاستهلاك لفترة من الوقت فإن سعر الفائدة هي المكافأة التي يستفيد بها المستهلك نتيجة لحرمانه المؤقت، ولهذا فإن تأثير سعر الفائدة على الادخار كان محل جدل ونقاش الكثير من الاقتصاديين. فلقد اعتبر الكلاسيك أن الفائدة هي عائد الادخار ولذلك فإنهم ذكروا أنه كلما زاد سعر الفائدة كلما زاد مستوى الادخار وبالتالي قل مستوى الاستهلاك، ولكن يلاحظ أن هذا الغرض لا يكون صحيحا إلا إذا كان الهدف من الادخار هو مجرد تحقيق عائد في المستقبل، أما في الحالات التي يكون فيها الادخار بغرض الطوارئ المستقبلية أو لأغراض اجتماعية كالتعليم مثلا فإن ارتفاع الفائدة في الوقت الحاضر قد يقلل من مستوى الادخار، وبالتالي يزيد من مستوى الاستهلاك، بينما سعر الفائدة في نظر كينز هو ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها وبين الكمية الاجمالية للنقود التي عليه بعد التوظيف.
- **حجم الثروة:** هناك من يشير إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الاستهلاك والادخار وحجم الثروة، فلو أن شخصان يتساوى دخلهما الشهري ولكن أحدهم يستمد دخله من العمل والآخر يستمد دخله من ثروة يملكها كالأرض مثلا، فإنه من المتوقع أن ينفق الثاني نسبة من دخله على الاستهلاك أكبر من التي ينفقها الأول والسبب في ذلك هو أن الأول عليه أن يدخر جزءا أكبر من دخله لمواجهة الطوارئ المستقبلية أو ليعيش منه عندما يتقاعد عن العمل، أما الثاني فإنه يدخر نسبة أقل من دخله لاطمئنانه على مستقبله من حيث وجود مصدر شبه دائم للدخل حاضرا أو مستقبلا، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الثروة زادت نسبة الاستهلاك من الدخل وقله نسبة الادخار.

- **معدل التضخم**: ويعرف على أنه "الارتفاع العام في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق"، وهو يعني أن التضخم يتوافق ويتلاءم تماما مع الزيادة في كمية النقود. وينشأ التضخم في حالة اختلال التوازن بين كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق والطلب عليها وذلك بزيادة هذا الأخير بشكل مستمر على عكس العرض الذي يكون شبه ثابت أو مستقر، كما يعمل التضخم على إضعاف ثقة الأفراد بالعملة وبالتالي حافز الادخار في بعض الحالات.
- **العوامل الديمغرافية**: لقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والادخار مكانا بارزا في العديد من نماذج النمو، حيث توصلت الدراسات الحديثة إلى أن العوامل السكانية يمكن أن تؤثر على الادخار، إذ كلما ارتفع معدل النمو السكاني تباطأ معدل نمو رصيد رأس المال العامل في المجتمع، ويكمن هذا التأثير في أثر معدل الإعالة على كل من الادخار الخاص والحكومي.
- **حصيلة الصادرات**: تعتبر الصادرات من مكونات الدخل إذ تعتبر من الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة في الداخل والتي تم بيعها خارج الوطن، ويتسبب هذا الإنفاق الأجنبي في خلق دخل للبلد المصدر، مما يؤدي إلى خلق أصول رأسمالية، لذا تعتبر حصيلة الصادرات مصدر دخول مرتفعة للعوامل المؤثرة على الدخل القومي والذي بدوره يؤثر على الادخار القومي الذي يعتمد على الدخل.
- **حصيلة الضرائب**: تعتبر الضريبة أداة فعالة في التحفيز على الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة، حيث تستخدمها الدولة للتأثير في الطلب الكلي ومستوى الناتج القومي وفي توزيعه بين الفئات الاجتماعية والأقاليم المختلفة داخل الدولة، كما أن للضريبة أثر على كل من الادخار الحكومي والخاص.
- **التمويل الخارجي**: التمويل الخارجي هو تلك التدفقات المالية التي تعترضها من الخارج لسد فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة وقصور الصادرات عن تغطية الواردات، ومن ثم لابد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية وهذه الموارد أنواع منها: المعونات الأجنبية والقروض الأجنبية الخاصة. وللتمويل الخارجي آثار سلبية إذ أنه يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ جهود الدولة للتنمية وتعبئة الادخار المحلي، كما يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الادخار الإجمالي من خلال تأثيرات القروض والاستثمارات الأجنبية على الدخل المحلي.
- **العوامل الاجتماعية والسياسية**: إن عملية الادخار لها نظرة مختلفة عند مستوى كل من الفرد والمجتمع، وهذا راجع إلى عدة اعتبارات وعوامل من بينها اختلاف الحالات الاجتماعية والسياسية والثقافية للأفراد ومدى تمسكهم بالمعتقدات الدينية وبالعادات والتقاليد واختلاف وعيهم الادخاري، فالبعض يعتبر أن هناك علاقة

طردية بين الادخار والدخل أي أن زيادة الدخل تؤدي بالضرورة إلى زيادة الادخار والبعض الآخر ينظرون عكس ذلك.

أسئلة مقترحة للمناقشة:

يعد النشاط الاقتصادي الإطار الذي تنظم داخله عمليات إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها، بهدف تلبية الحاجات الإنسانية في ظل ندرة الموارد، مما يفرض ضرورة ترشيد الاختيارات الاقتصادية وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة. ويتجسد هذا النشاط في دورة اقتصادية مترابطة تشمل الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك، حيث تتكامل هذه العمليات فيما بينها لضمان استمرارية النشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار تطرح الإشكاليات التالية:

- حلل العلاقة بين النشاط الاقتصادي وندرة الموارد، موضحا كيف تؤثر هذه العلاقة على سلوك الأفراد والمؤسسات؟
- بين كيف تشكل العمليات الاقتصادية (الإنتاج، التوزيع، التبادل، الاستهلاك) دورة اقتصادية متكاملة؟
- اشرح الفرق بين الإنتاج والإنتاجية مع تقديم أمثلة توضيحية من الواقع الاقتصادي؟
- ناقش أهمية الاستهلاك في تحريك النشاط الاقتصادي ودعم عملية الإنتاج؟
- كيف يساهم الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وضح ذلك مع ذكر محدداته الأساسية.

المحاضرة الرابعة: الأعوان الاقتصاديين

يعتمد النشاط الاقتصادي على تشارك مجموعة من الأعوان الاقتصاديين الذين يختلفون في طبيعة أنشطتهم وأدوارهم، فكل عون اقتصادي يضطلع بدور محدد داخل المنظومة سواء في مجال الإنتاج أو الاستهلاك أو التوزيع، مما يجعلهم عناصر أساسية في تحريك عجلة الاقتصاد. كما تنشأ بينهم علاقات متبادلة ومتداخلة، تتجسد في شكل تدفقات اقتصادية متنوعة تسير في اتجاهات مختلفة، وهو ما يسمح بفهم آليات عمل الاقتصاد وتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية، إضافة إلى المساهمة في ترشيد القرارات الاقتصادية على مستوى الأفراد والمؤسسات والدولة.

1. تعريف الأعوان الاقتصاديين:

إن مجموع الأفراد الذين يقومون بالاستثمار، الإنتاج، الاستهلاك، الادخار والتبادل مع الخارج يصنفون إلى فئات متشابهة ومتجانسة من حيث السلوك الاقتصادي، إذن فالعون الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا تتولد عنه تدفقات اقتصادية. ويتميز الأعوان الاقتصاديين بالخصائص التالية:

- مستقلون في اتخاذ القرارات الخاصة بهم.
- ينجزون عمليات اقتصادية.
- تربطهم علاقات فيما بينهم، حيث تنتج عن هذه الأخيرة تدفقات اقتصادية عينية أو حقيقية أو تدفقات نقدية.

2. تعريف التدفقات الاقتصادية:

التدفق الاقتصادي هو عبارة عن حركة السلع والخدمات والأموال بين الأعوان الاقتصاديين، بحيث ينقسم إلى صنفين وهما:

- **التدفقات الحقيقية أو العينية:** وهي حركة أو انتقال السلع والخدمات بين الأعوان الاقتصاديين.
- **التدفقات النقدية:** وهي حركة النقود بين الأعوان الاقتصاديين في اتجاه معاكس للتدفق الحقيقي.

3. تصنيف الأعوان الاقتصاديين:

تتعدد الأعوان الاقتصادية وتتنوع أدوارها داخل النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يستدعي تقسيمها إلى فئات رئيسية وفق طبيعة وظائفها وأنشطتها الاقتصادية، حيث يساعد هذا التصنيف على فهم العلاقات والتدفقات المتبادلة بينها وتحليل مساهمة كل عون في سير الاقتصاد الوطني. وتصنف على الشكل التالي:

➢ **الأسر أو قطاع العائلات:**

وهو يعد أهم قطاع لاحتوائه على كافة عائلات وأفراد المجتمع المدروس والذين يمثلون عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي، فهم يقومون بتقديم العمل والمهارات والمعرفة لمختلف الوحدات الاقتصادية، بحيث يمكن أن يكونوا عمالا أو أصحاب أعمال أو مستهلكين أو مستثمرين. كما يتميز بالخصائص التالية:

- المالك الوحيد لعناصر الإنتاج فهو يتركب من عمال ورأسماليين ومنظمين وملاك الأراضي، حيث يعتبرون كلهم كأفراد داخل المجتمع المدروس بغض النظر عما يملكون.
- إمداد قطاع الإنتاج بخدمات عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال والتنظيم)، ويحصل مقابل ذلك على ما يعرف بعوائد عوامل الإنتاج من أجور، ريع فوائد وأرباح.
- إن النشاط الأساسي لهذا القطاع هو استهلاك السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية، لهذا يطلق عليه في بعض الأحيان بالقطاع الاستهلاكي.
- إن ما يتحصل عليه هذا القطاع من عوائد عوامل الإنتاج مجتمعة ما هو إلا الدخل الوطني بتكلفة عوامل الإنتاج، والذي يستخدمه في اقتناء السلع والخدمات الاستهلاكية ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي.

➢ **قطاع المؤسسات الاقتصادية:**

تعتبر المؤسسات الاقتصادية النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، فهي تقوم على أساس تجميع الوسائل المادية والبشرية مع التنسيق فيما بينها بغرض إنتاج السلع والخدمات (خلق المنافع) من أجل بيعها قصد تحقيق الربح، بحيث يتلخص نشاط المؤسسات الاقتصادية فيما يلي:

- إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج الوسائل المادية والبشرية وبيعها في السوق، فتحقق المؤسسة بذلك فائض في الثروة يسمى القيمة المضافة، وهذا النشاط يعتبر هو النشاط الرئيسي للمؤسسات.
- تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها.
- تدفع الضرائب والرسوم للدولة.

➢ **قطاع المؤسسات المالية:**

وهي عبارة عن مؤسسات كالمصارف والبنوك وشركات التأمين والتي تقوم بجمع مدخرات الأعوان الاقتصاديين وتقدمها في شكل قروض للأعوان الاقتصاديين الآخرين مقابل فوائد، بحيث تحقق من وراء عملياتها المالية أرباحا. ويتمثل نشاطها فيما يلي:

- تجمع مدخرات الأعوان الاقتصادين الآخرين.
- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد.
- تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة.
- تستهلك السلع والخدمات.

➢ **قطاع الحكومة (الإدارة العمومية):**

يضم هذا القطاع كل مؤسسات وهياكل الدولة التي تقدم خدمات عمومية بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال وغالبا ما تكون مجانية، أما نشاطها فيتمثل فيما يلي:

- تقديم خدمات لأفراد المجتمع.
- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين.
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية.
- تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة.

➢ **القطاع الخارجي:**

يشمل هذا القطاع مجموع العلاقات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني ببقية دول العالم مثل التجارة الخارجية، حركة رؤوس الأموال، السياحة، التحويلات المالية وغيرها، أي أنه يتمثل في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن والذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية. وكما هو معلوم، فإن العديد من الاقتصاديات الوطنية أصبحت أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، مما أدى إلى تنامي وتنوع التدفقات الاقتصادية فيما بينها، إلى درجة يمكن اعتبار "باقي أنحاء العالم" بمثابة وحدة اقتصادية متكاملة. ويتمثل الدور الاقتصادي لهذا القطاع في النقاط التالية:

- تصدير السلع والخدمات المحلية إلى الخارج.
- استيراد السلع والخدمات غير المتوفرة محليا.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتصدير رؤوس الأموال.
- المساهمة في ميزان المدفوعات واحتياطي العملة الصعبة.

أسئلة مقترحة للمناقشة:

انطلاقا مما تم التطرق إليه في المحاضرة، اختر من بين الخيارات التالية الإجابة الصحيحة:

- **العون الاقتصادي هو:**

أ) مؤسسة مالية فقط ب) كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا

ج) الدولة فقط د) المستهلك فقط

- **التدفقات الاقتصادية تشمل:**

أ) السلع والخدمات فقط ب) النقود فقط

ج) السلع والخدمات والنقود د) الضرائب فقط

- **التدفقات الحقيقية هي:**

أ) حركة النقود بين الأعوان ب) حركة السلع والخدمات

ج) حركة الضرائب د) حركة الأرباح فقط

- **القطاع الذي يتمثل دوره الأساسي في الاستهلاك هو:**

أ) المؤسسات ب) الأسر

ج) الحكومة د) القطاع الخارجي

- **المؤسسات المالية تقوم أساسا بـ:**

أ) إنتاج السلع ب) جمع المدخرات وتقديم القروض

ج) الاستهلاك د) التصدير

- **القطاع الخارجي يشمل:**

أ) الأسر فقط ب) المؤسسات فقط

ج) العلاقات الاقتصادية مع باقي العالم د) الحكومة فقط

- **العلاقة بين التدفق الحقيقي والنقدي تكون:**

أ) في نفس الاتجاه ب) عكس بعضهما البعض

ج) لا علاقة بينهما د) ثابتة دائما

المحاضرة الخامسة: المؤسسة الاقتصادية

تعد المؤسسة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، فهي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث أنها تعبر عن واقع اقتصادي واجتماعي وقانوني، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة، وتمثل في نفس الوقت جزءا لا يتجزأ من البيئة التحتية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع مهما كان. فالمؤسسة بهذا المنظور لها وظائفها الخاصة بها والمتميزة عن الوظائف لمختلف الهيئات الأخرى المشابهة لها، لهذا فهي تعتبر الهيكل القائم والمحرك الأساسي لاقتصاديات العالم.

1. مفهوم المؤسسة الاقتصادية:

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمثابة الخلية الأساسية في اقتصاد أي بلد والمحور الأساسي الذي يدور حوله علم الاقتصاد، حيث أن تحديد الإطار المفاهيمي من خلال إعطاء ووضع تعريف موحد وواضح للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أمر بالغ الصعوبة، فقد تعددت وتباينت أراء الاقتصاديين حول مفهوم المؤسسة الاقتصادية، وهناك جملة من الأسباب التي أدت إلى عدم الوقوف على تعريف موحد أهمها:

- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها، وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وخاصة في هذا القرن.
- تشعب واتساع نشاط المؤسسة الاقتصادية، سواء الخدماتية منها أو الصناعية، وقد ظهرت عدة مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات المتعددة الجنسيات والاحتكارات.
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، حيث أدى ذلك إلى اختلاف نظرة الاقتصاديين في النظام الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين، وعليه إعطاء تعاريف مختلفة للمؤسسة.

ومن هنا جاءت تعاريف شاملة تشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف. وبالتالي يمكن تعريف المؤسسة على أنها:

- "اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان اقتصاديين أخريين، وهذا في إطار قانوني ومالي اجتماعي معين، ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي

تقوم به، ويتم هذا الاندماج لعوامل الإنتاج بواسطة تدفقات نقدية حقيقية وأخرى معنوية وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالأفراد. وتتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة، أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى".

- "جميع المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الإنتاج بغرض التسويق، وهي منظمة مجهزة توزع فيها المسؤوليات، ويمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية، المادية، المالية اللازمة للإنتاج الاقتصادي، بغرض تحقيق أهدافها".
- "مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين وتوليفة محددة، قصد إنجاز أو أداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع".

2. مختلف المناهج والمقاربات في تحليل ودراسة المؤسسة:

كما ذكرنا سابقا فإن الوصول إلى تعريف جامع وشامل للمؤسسة الاقتصادية يعتبر من الصعوبة للباحثين والدارسين، نظرا للاختلافات الفكرية بين رواد علم الإدارة والباحثين فيه، وقد جاءت مجموعة من المقاربات والمناهج من أجل تبسيط ذلك وتكمن أهميتها في تفعيل نشاط المؤسسة، حيث تمثلت هذه المقاربات فيما يلي:

- **المؤسسة كعون اقتصادي:** يتم تعريف المؤسسة الاقتصادية وفقا لهذه المقاربة بأنها هي التي تقوم بتوليف عناصر الإنتاج بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للسوق، لذلك فهي تلبي حاجات أي تلبي طلب.
- **المؤسسة كتنظيم اجتماعي:** ترتكز هذه المقاربة على مفهوم المجموعة الاجتماعية وعليه تعرف وفقا لهذه المقاربة بأنها مجموعة أفراد تشارك وتساهم جماعيا داخل تنظيم مهيكل في إنتاج سلع وخدمات، حيث أن نجاح المؤسسة وتطورها واستمراريتها أو حتى فشلها مرهون بصورة مباشرة بنوعية العنصر البشري ومدى تفانيه واندفاعه في العمل وكذا قدرته في الاندماج ضمن المؤسسة.
- **المؤسسة كنظام:** يرتكز هذا المنظور للمؤسسة على مفهوم النظام، هذا الأخير الذي يعبر عن مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها بالعديد من العلاقات على أن يبقى المجموع منتظما، ومتساندا بغية تحقيق هدف مشترك. وبالتالي تعريف المؤسسة وفقا لهذه المقاربة بأنها نظام يتكون من مجموعة من الأنظمة الفرعية، التي يعتمد كل جزء منها على الآخر وتتداخل العلاقات فيما بينها وبين المتغيرات الخارجية المحيطة بها لتحقيق الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها.

3. خصائص المؤسسة الاقتصادية:

إن الخصائص والمقومات التي نتكلم عنها هنا هي تلك التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية أينما كانت سواء في بلد متقدم صناعيا أو في طريق التنمية، غير أن المؤسسة العادية لها صفات ذاتية يمكن الاستعانة بها للتعرف على مكانتها من خلال نقاط قوتها وضعفها. ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- **خاصية الهيكل الملائم للمؤسسة:** يعتبر الهيكل أساسا وأساسي في نفس الوقت في تكوين وتحديد وضعية المؤسسة، فهو الذي يسهل لنا مسألة التنظيم وتقسيم المسؤوليات على اختلاف المستويات ضمن المؤسسة وعليه تسهيل عملية اتخاذ مختلف القرارات فيها. فكلما كانت الهيكلة واضحة معبرة جدا عن العلاقات والتبادلات بين مختلف الأقسام والوظائف من جهة ومرنة في تسهيل عملية إحداث التغيرات المرتبطة بالمحيط والإستراتيجية من جهة أخرى، كلما كانت أكثر ملائمة ومساعدة على تحقيق الأهداف وبالتالي تتخذ صورة الأداة الجيدة والأحسن في تسيير نشاط المؤسسة.
- **خاصية التقرب من المستهلك:** إن المؤسسات الاقتصادية سواء باختلاف أنواعها وأشكالها وحتى اختلاف القنوات التي تنشط فيها فإن وجودها من عدمها مرتبط ارتباطا وثيقا بوجود المستهلك الفعلي أو حتى المتوقع، وباعتبار أن المستقبل أو بعبارة أخرى الدراسات الاستشرافية المستقبلية تنصح بأن يتم إدراج ضمن هياكل المؤسسة الاقتصادية فرع يتولى دراسة مختلف سلوكيات المستهلك من أجل التوجه نحو السوق ومعرفة مختلف حاجات السوق التنافسي، وهذا يعني أنه على المؤسسة المساهمة في الحياة الاقتصادية بتقديم دراسات قصد التعرف على الاحتياجات والرغبات الاستهلاكية سواء من الناحية الكمية أو حتى النوعية وتقديم الجودة المطلوبة لمختلف المستهلكين.
- **خاصية اللجوء إلى تكنولوجيا المعلومات:** إن مميزات المؤسسة في الدول المتقدمة والتي تعتمد على تكنولوجيات عالية، تنطوي على مختلف الوسائل التقنية والآلية الحديثة والتي ترتبط بكيفية أو أخرى بالمعلومات، إذ أن خاصيتها تمكنها من الحصول على جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات موثقة بصورة آلية ويمكن الاعتماد عليها، أي أن المعلومة تتحول الى مصدر موثوق فيتم تخزينها أو استخراجها متى حصل الطلب عليها، معتمدين في ذلك دائما على التكنولوجيا الحديثة للإعلام أو الاتصال، من خلال تكريس مبادئ البحث العلمي في خدمة المؤسسة الاقتصادية.

- **خاصية الاعتماد على الإبداع والتجديد:** المقصود بالإبداع هنا التكنولوجي المرتبط بالمنتوجات وطرق الإنتاج، إذ أنه المصدر الأساسي للقوى التنافسية، أما التجديد فهو تعبير ايجابي من شأنه أن يساعد عل تحسين التسيير والأداء ويدخل ضمن هذا التجديد طرق تسيير الأفكار والتنظيم.

وانطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تتصف بها المؤسسة وهي كالتالي:

- إن المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها للحقوق والصلاحيات ومن حيث واجباتها ومسؤولياتها.
- قدرتها على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف مواتية.
- التحديد الواضح والجلي للأهداف والأساليب التي تزاول نشاطها في حدودها.
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها، وذلك لضمان وفرة المواد الأولية وكذا الموارد المالية عن طريق الاعتمادات، الإيرادات والقروض.
- مساهمة المؤسسة في نمو الدخل الوطني باعتبارها وحدة اقتصادية.
- المؤسسة كنظام مشكل من هياكل يمكن وصفها بأنها عناصر ثابتة لفترة معينة مثل هياكل الإنتاج والتوزيع.

4. الموارد المستخدمة في المؤسسة الاقتصادية:

تتكون المؤسسة من العناصر والموارد التالية:

الموارد البشرية: تتمثل في مجموعة من العمال أي بعبارة أخرى حجم العمال والمكونين لجميع المصالح والوحدات المتمثلة لهياكل المؤسسة سواء كانوا مسيرين، عمال تنفيذ، مستشارين،...الخ.

الموارد المالية: تتمثل في الاعتمادات المالية ورؤوس الأموال من مصادرها المختلفة والمقدمة من طرف الجهات المختصة وفق الخطة الاستثمارية العامة التي تتبعها المؤسسة.

الموارد المادية: يقصد بها الأصول المنتجة بما فيها أجهزة الإنتاج المختلفة والآلات والمعدات وتجهيزات المكاتب ومعدات النقل، إلى جانب الأصول الثابتة والمتمثلة في المباني والأراضي الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

5. أهمية المؤسسة الاقتصادية:

إن وجود المؤسسات الاقتصادية داخل المجتمع أي في حيز زماني ومكاني يجعلها تؤثر وتتأثر به، ومن خلال هذا التأثير تظهر لنا أهمية المؤسسة الاقتصادية والمصنفة في نوعين أساسيين:

- **الأهمية الاجتماعية:**
  - توفير مناصب شغل من خلال امتصاص البطالة في المجتمع حسب حجم المؤسسة ونوع النشاط والتكنولوجيا المتبعة في هذه المؤسسة.
  - التأثير على الأجور بسبب قوة استقطابها لليد العاملة وتحويل العمال إلى قطاع معين.
  - دفع عجلة التغيير وذلك بإنشاء مساكن للعمال وإعداد الطرق والمرافق العامة وظهور تجمعات سكانية.
- **الأهمية الاقتصادية:**
  - ظهور منشآت تجارية جديدة بسبب زيادة عدد السكان (العمال)، وبالتالي ضرورة القيام بإعداد منشآت تجارية جديدة لتلبية حاجات العمال.
  - التأثير على الاستهلاك من خلال زيادة المبيعات وتنوعها هذا ما يؤدي إلى المنافسة وبالتالي انخفاض الأسعار مع تنوع في السلع المعروضة.

6. أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تسعى المؤسسات الاقتصادية مهما كان نوعها سواء عامة أو خاصة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تختلف باختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، ويمكن تقسيم هذه الأهداف كما يلي:

- **الأهداف الاجتماعية:** من الأهداف التي يمكن أن تدخل ضمن هذا النوع ما يلي:
  - **ضمان مستوى مقبول للأجور:** فالعامل هو العنصر الأساسي وله حق قانوني، حيث يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، فهم يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعد هذا المقابل حقا مضمونا قانونا وشرعا وعرفا، باعتبارهم العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسة وطبيعة النظام الاقتصادي والمستوى المعيشي.
  - **تحسين المستوى المعيشي للعمال:** إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتجات جديدة، أي تحسين وعقلنة الاستهلاك

الذي يكون بتنويع وتحسين الإنتاج وتوفير إمكانيات مادية ومالية أكثر فأكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

- **الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:** حيث تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص تختلف مستوياتهم العلمية، وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أن دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها، ونجد عادة في المؤسسة وسائل وأجهزة مختصة تقوم بذلك مثل مجلس العمال.
- **توفير تأمينات ومرافق للعمال:** تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل: التأمين الصحي ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، بالإضافة إلى تخصيص سكنات سواء وظيفية أو العادية لعمالها. مع العلم أن هذه العناصر الاجتماعية لم يتحصل عليها العمال بشكل عفوي، بل كانت نتيجة لنضال الطبقة العاملة وبعض الأحزاب العمالية.

- **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل مختلف الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

- **عقلنة الإنتاج:** يتم ذلك بواسطة الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج ورفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد والتدقيق للإنتاج والتوزيع، بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ هذه الخطط والبرنامج وذلك بهدف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية والإفلاس في آخر المطاف نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج.
- **تحقيق متطلبات المجتمع:** عند قيام المؤسسات بعملية بيع منتجاتها فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة بها، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الجهوي أو الدولي.
- **تخفيض التكاليف:** تبحث المؤسسة عن مواقع الوفر من أجل استنفادها وبالتالي استغلال الاحتياطات استغلال أمثل أو الوصول إلى تكاليف بأقل مستوى ممكن.
- **تعظيم الربح:** يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدراتها الإنتاجية وتطويرها أو على الأقل الحفاظ عليها، وبالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى والاستمرار في الوجود. وهناك مجموعة من القرارات لتعظيم الربح:
  - زيادة السعر مع ثبات التكلفة.
  - زيادة السعر مع زيادة التكلفة (بشرط نسبة الزيادة في التكاليف تكون أقل من نسبة الزيادة في السعر).
  - تخفيض السعر مع ثبات التكلفة.

- تخفيض السعر مع تخفيض التكلفة (بشرط نسبة التخفيض في التكاليف أكبر إلى حد معين من نسبة تخفيض السعر).

- **إيجاد مركز تنافسي جيد في السوق:** وذلك عن طريق المنافسة مع مؤسسات أخرى من خلال أبعاد متمثلة في: السعر المناسب، النوعية المناسبة، الكمية المناسبة، الوقت المناسب، طريقة الدفع المناسبة، ووجود مواقع معلوماتية مناسبة).

- **الأهداف الثقافية والرياضية:** تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- **توفير وسائل ترفيهية وثقافية:** تشمل المؤسسات أيضا الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافة التي توفرها للعمال وحتى لأولادهم من مسرح ومكتبات ورحلات، نظرا لتأثير هذا الجانب على المستوى الفكري للعامل وبالتالي تحسين مستواه.

- **تأهيل العمال وتدريبهم:** مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهاراتهم المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال.

- **تخصيص أوقات الرياضة:** تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد مما يجعل العامل يتخلص من الملل ويحتفظ بصحة جيدة، فهي تعتبر بمثابة عناصر جد مفيدة تعطي العامل الاستعداد للعمل والتحفيز وبالتالي تحسن كل من الإنتاج والإنتاجية.

- **الأهداف التكنولوجية:** من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة ما يلي:

- **البحث والتنمية:** حيث مع تطور المؤسسات عملت على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، وترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبة عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة.

- **مساندة ودعم السياسة الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي:** حيث تساعد المؤسسة الدولة في مجال البحث والتطوير وبالتالي تنفيذ الخطة التنموية المسطرة من طرف الدولة، من خلال التنسيق بين مختلف الجهات من مؤسسات البحث العلمي، جامعات ومؤسسات اقتصادية وغيرها كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر.

7. تصنيف المؤسسة الاقتصادية:

توجد عدة أصناف للمؤسسة الاقتصادية، ويقوم هذا التصنيف على أساس عدة معايير هي:

- **حسب المعيار القانوني:** ومن خلال هذا المعيار يتجلى لنا أن المؤسسات تنقسم إلى نوعين حسب الطبيعة القانونية سواء تكون عبارة عن مؤسسات فردية أو جماعية وقد تكون مؤسسات تقوم على أساس الاعتبار الشخصي:
  - **المؤسسات الفردية:** هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى شخص واحد أو تشترك في ملكيتها عائلة واحدة، وقد تؤول هذه المؤسسة بطبيعة الحال إلى الورثة بعد هلاك المالك أو تنتقل إلى الغير عن طريق وسائل نقل الملكية القانونية أو تخضع ملكية هذه الأخيرة عن طريق الاندماج، كما تشكل هذه المؤسسة جزء من رأس مال في إنشاء مؤسسة أخرى وبالتالي صاحب المشروع أو النشاط يعتبر هو المسؤول عن نتائج أعمال هذه المؤسسة، فهي تعتبر محدودة النشاط وتمتاز بسهولة التنظيم.
  - **المؤسسات الجماعية:** تكون في شكل شركات والتي تمتاز بالإدارة والمساهمة عن طريق الجانب البشري والمالي، وقد تأخذ شكل التعاون ما بين شخصين أو أكثر في إحداث شخص معنوي جديد وملكية هذا الشخص المعنوي مستقلة كل الاستقلال عن أعضاء الشركة أو الشركاء انطلاقا من مبدأ استقلالية الذمة المالية ما بين الشخص المعنوي والشركاء. وهي بدورها تنقسم إلى نوعين:

أولا: شركة الأشخاص والمتمثلة في شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وشركة ذات المسؤولية المحدودة، وهي شركات سهلة التكوين فهي تحتاج لعقد شركاء يتضمن مجموعة من الشروط القانونية، وهدف المؤسسة هو تحقيق الأرباح وتوزيعها على الشركاء، أما المسؤولية فيها هي مسؤولية تضامنية وغير محدودة إذا تعلق الأمر بالنسبة لشركة التضامن مثلا. وقد تكون محدودة إذا تعلق الأمر بشركة ذات المسؤولية المحدودة كمثال آخر، أي حدود المسؤولية التضامنية تكون في حدود الحصة كما هو الحال بالنسبة لشركة التوصية البسيطة بالأسهم.

ثانيا: شركة الأموال فهي على عكس شركة الأشخاص، لأن شركة الأموال الاعتبار القانوني القائم ما بين الشركاء فيها مرده الحصة المقدمة فقط، أي أن الاعتبار الشخصي مستبعد بصورة نهائية وعليه فإن الشريك مسؤول بحسب الحصة المقدمة ومثال على ذلك شركة المساهمة والتوصية بالأسهم.

- **حسب معيار طبيعة الملكية:** يتم تقسيم المؤسسة حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع:

- المؤسسات الخاصة هي تلك المؤسسات التي تعود ملكيتها للأفراد وتخضع في نظامها القانوني إلى أحكام القانون الخاص (القانون التجاري)، وهي مجموعة من الأفراد سواء طبيعية أو معنوية وتنشط في السوق وفقا لقانون العرض والطلب بغية تحقيق هدف اقتصادي، فرأسمالها هو خاص.
- المؤسسات العمومية: فهي مجموعة المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة ويكون التسيير فيها بواسطة شخص أو أشخاص تختارهم الجهة الوصية، بحيث تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.
- المؤسسات المختلطة: وهي بصورة عامة المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة بين القطاعين الخاص والعام، حيث تنشأ للقيام بمشروع اقتصادي معين يتم تحديد أهدافه وحجمه وشروطه ومدة حياته وتتم المساهمة في رأس المال من الطرفين، مع العلم أن تنظيم هذا النوع من المؤسسات يخضع لعدة ضوابط تحددها تشريعات وأحكام خاصة.

➢ **حسب معيار النشاط الاقتصادي:** توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى القطاعات التالية:

- **المؤسسات الصناعية:** وهي المؤسسات ذات الطابع الصناعي والمتخصصة في إنتاج المنتوجات الصناعية ووسائل الإنتاج وتتميز بالضخامة، حيث تتمثل في مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، وكذلك صناعات تحويل وتكرير للمواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها. وهي نوعين: مؤسسات صناعية تشغيلية أو استخراجية، مؤسسات صناعية تحويلية.
- **المؤسسات الفلاحية:** هي مؤسسات تهتم بالقطاع الزراعي وذلك بزيادة الإنتاجية للأرض وإصلاحها، وتتوفر على ثلاثة أنواع من الإنتاج: الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، الإنتاج السمكي.
- **المؤسسات التجارية:** هي مجموعة المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري بمختلف أنواعه وأشكاله، أي تحقيق قاعدة الشراء من أجل البيع وتحقيق المضاربة والوساطة التجارية، وكمثال ذلك المؤسسات التجارية التي تنشط في المجال الغذائي وكذلك المؤسسات الخدماتية التي تنشط في المجال السياحي.
- **المؤسسات المالية:** وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، مؤسسات التأمين، مؤسسات الضمان الاجتماعي، صناديق التوفير والاحتياط،...إلخ.
- **المؤسسات الخدماتية:** هي المؤسسات التي تقوم بتقديم خدمات معينة كمؤسسة النقل وعيادة الطب ومؤسسات البريد والمواصلات والمؤسسات التي تنشط في مجال البحث العلمي.

- **حسب معيار الحجم**: يعتبر حجم المؤسسة من العناصر التي غالبا ما تترتب على أساسها المؤسسات، إلا أن هذا الحجم يقاس بعدة مؤشرات منها ما هو أقل أهمية ومنها ما هو يتسم بأهمية بالغة، ويعتمد على مؤشرات مختلفة حسب اختلاف القطاعات الاقتصادية. ومن بين أهم المعايير الشائعة الاستخدام هي:

- **حجم الأرض أو المحل المادي**: إن هذا العنصر الذي يعتبر سهل القياس يمكن استعماله خاصة في المؤسسات الزراعية التي تربط نشاطها بصورة مباشرة بالمساحة المستعملة والتي هي بحوزة المستغل لها.
- **رأس المال**: والذي يأخذ عدة أشكال منها:

- رأس المال القانوني: وهو رأس المال للمؤسسة عند التأسيس، والملاحظ أن المقارنة بهذا الأساس تتصادم مع زمن تأسيس المؤسسات نظرا لأن هذا الزمن له تأثير على الأموال المخصصة للمؤسسات.
- رأس المال الدائم: وهو يتكون من مجموعة رأس المال الذي تأسست به المؤسسة، بالإضافة إلى كل الاحتياطات والديون لأجل طويل، حيث تؤثر هذه العناصر في تكوين أصول المؤسسة التي تقابلها عادة.
- رأس المال التقني: وهو يعبر عن رأس المال الثابت بالمعنى الاقتصادي، وهذا يبدو أحسن المقاييس للمؤسسة الاقتصادية. ولكن إن كانت في نفس الفرع من النشاط الاقتصادي فلا يصح أن نقارن مثلا بين المؤسسة التجارية بواسطة هذا المقياس مع المؤسسة الصناعية لأن طبيعة الأولى لا تحتاج دائما إلى رأس المال الثابت.
- العمل: وهو عنصر مهم على الرغم من بساطته وسطحيته إذ يتميز بصعوبة القياس الحقيقي، حيث نستطيع أن نقيسه بالقيمة النقدية مقابل مدة زمنية أو تحديد وحدة أخرى من أجل القياس، وعلى الرغم من ذلك تبقى دائما نسبية لأنه لا يعطي حقيقة العمل المنجز سواء من حيث النوعية أو المردودية.

8. وظائف المؤسسة الاقتصادية:

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، والمتمثلة في:

- **الوظيفة الإدارية**: وهي تنسيق الموارد من خلال عمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة واتخاذ القرارات حتى يمكن الحصول على أهداف معينة.
- **الوظيفة المالية**: تعتبر الوظيفة المالية من أهم الوظائف التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية، فهي تجمع بين أوجه الاستخدام المالي لرأس المال والحسابات المالية.
- **الوظيفة التموينية**: تتضمن الأنشطة المساعدة على توفير المواد الخام ومستلزمات الإنتاج وتخزينها بطريقة مناسبة، أي العمل على توفير مختلف عناصر المخزون المحصل عليها من خارج المؤسسة بكميات وتكاليف

ونوعيات مناسبة طبقا لبرامج وخطط المؤسسة، ومن هنا يتضح لنا أن وظيفة التموين تنقسم إلى مهمتين فرعيتين وهما: مهمة الشراء ومهمة التخزين.

- **الوظيفة التسويقية:** يعرف التسويق على أنه مجموع العمليات والمجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر لمتطلبات السوق، وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتوج الشكلية والتقنية حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة، وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتوج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة من جهة أخرى حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكثر أرباحا لها.
- **وظيفة الموارد البشرية:** تعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية، وتطويرها وتحفيزها والحفاظ عليها، بما يمكّن من تحقيق الأهداف بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية.
- **الوظيفة الإنتاجية:** الإنتاج هو تلك الأنشطة التي تسمح بتحويل المدخلات (المواد الأولية ولوازم العمل) إلى مخرجات (منتجات تامة الصنع أو نصف مصنعة)، حيث يعتبر الوظيفة الأساسية للمؤسسات الإنتاجية فهو المبرر لوجودها والحافز على استمرارها وبقاءها كون الإنتاج يرتبط بإشباع الحاجات الإنسانية، وبالتالي فإنه يستمر ما دامت الحاجة الإنسانية قائمة.

أسئلة مقترحة للمناقشة:

وفي ختام هذه المحاضرة نقدم بين أيدي الطلبة مجموعة من الأسئلة التحليلية التي تساعدهم على استيعاب أهم الأفكار المطروحة، ومناقشة انعكاساتها على الواقع العملي:

- قارن بين المقاربات المختلفة لدراسة المؤسسة الاقتصادية (المؤسسة كعون اقتصادي، كتنظيم اجتماعي، كنظام)، وبين كيف يساهم كل منظور في فهم طبيعة المؤسسة ووظائفها؟
- ناقش دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع؟
- في ظل المنافسة الشديدة التي تشهدها الأسواق الحديثة، ما هي الاستراتيجيات التي تمكن المؤسسة من تحقيق مركز تنافسي جيد والمحافظة عليه؟
- إذا كانت المؤسسة تسعى إلى تعظيم الربح، فكيف يمكنها في الوقت نفسه الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه العمال والمجتمع؟ ناقش كيف ذلك.

المحاضرة السادسة: السوق

يعتبر السوق من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي، حيث يشكل الفضاء الذي تنتظم فيه مختلف العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والمؤسسات. وقد شهد مفهوم السوق تطورا ملحوظا عبر الزمن متأثرا بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي عرفتها المجتمعات، فهو لم يعد مجرد مكان لتبادل السلع والخدمات فحسب، بل أصبح منظومة متكاملة تعكس ديناميكية النشاط الاقتصادي وتنوع الفاعلين فيه. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة السوق لفهم كيفية تنظيم المبادلات الاقتصادية ودوره في تحقيق التوازن والاستقرار داخل الاقتصاد.

1. مفهوم السوق:

يعرف السوق بأنه: "المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات" أو بعبارة أخرى "هو محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات"، ويعرف أيضا بأنه مجموعة من المشترين الفعليين والمحتملين للسلعة أو الخدمة يتشاركون بالحاجات أو الرغبات التي يمكن إشباعها من خلال عملية التبادل. فكل إطار يتم فيه التعامل والتعاقد على الصفقات التجارية يسمى سوقا، وعلى هذا فالسوق يشمل الموضع المادي الحقيقي الذي يتم فيه البيع والشراء، كما يشمل الموضع الاعتيادي الذي تتحدد فيه أسعار السلع كأن يقال: أسعار سوق الذهب وأسواق النفط والماشية، العملات...إلخ.

ويعرف التحليل الاقتصادي السوق بأنه: "المكان النظري الذي يتلاقى فيه العرض مع الطلب على المواد أو الخدمات التي يعتبرها المشترون أو المستعملون قابلة للاستبدال فيما بينها، لكن غير قابلة للاستبدال مع غيرها من الأموال والخدمات المعروضة".

وعليه يمكن القول بأن السوق من الناحية الجغرافية يقصد به المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لإتمام عملياتهم التبادلية من السلع والخدمات المختلفة، ومن الناحية الاقتصادية يعرف السوق بالآلية التي يتم من خلالها تحديد الأسعار والكميات المتبادلة من السلع والخدمات المختلفة والقوى المحركة لهذه الآلية هي قوى الطلب والعرض وتسمى بقوى السوق.

كما يعتبر السوق وفقا للمفهوم الاقتصادي الحديث، مجموع العلاقات التي تربط بين طرفين تتلاقى رغباتهم في تبادل سلعة أو خدمة في فترة زمنية معينة، وليس بالضرورة أن يكون التبادل في مكان محدد نظرا للتطور التكنولوجي الذي سهل سبل الاتصال بين أطراف المعاملات الاقتصادية.

2. العوامل التي تحدد نطاق السوق:

يمكن تلخيص العوامل المحددة لنطاق السوق على النحو التالي:

- **نوع السلعة:** يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوعية السلع التي يتم التعامل بها، فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف فإنه بلا شك ستكون ذات نشاط محلي وعمليات تداولها بين البائعين والمشترين سيكون ضمن سوق محلي، بينما السلع الصناعية التي تكون قابلة للتخزين والنقل دون الخوف من نقلها مما قد تصبح سوقا عالمية تتداولها الأيدي في مختلف أرجاء العالم.
- **العادات والتقاليد:** إن للعادات والتقاليد دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فإنه وبلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها والقيام بعمليات البيع على مستوى دولي بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك السلع التي قد تعتبر بمقياسهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم وتقاليدهم، وبالتالي يتم التركيز على ترويج وبيع تلك السلعة في أسواق محلية محددة تلاقي قبولا عاما من كافة فئات المجتمع.
- **سهولة الاتصال بين البائعين والمشترين:** إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على عملية سهولة الاتصال ما بين البائع والمشتري ذات أثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق، فسرعة الاتصال والانتقال أدى إلى زيادة وتنشيط التبادلات الاقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق.
- **تكاليف النقل والتأمين:** إن ارتفاع نفقات النقل والتأمين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الاقتصادي، ربما يكون في سوق محلي أو كحد أقصى في سوق إقليمي، على الرغم أن تكاليف إنتاج هذه السلعة في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي أقل بكثير من تكلفة إنتاجها في بلد المنتج.
- **التشريعات والنظم الاقتصادية:** تلعب التشريعات والنظم الاقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في أسواق أخرى، أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص ورخصة الاستيراد، مما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع وإمكانية نقلها إلى أسواق أخرى وبالتالي الحد من نطاق السوق.

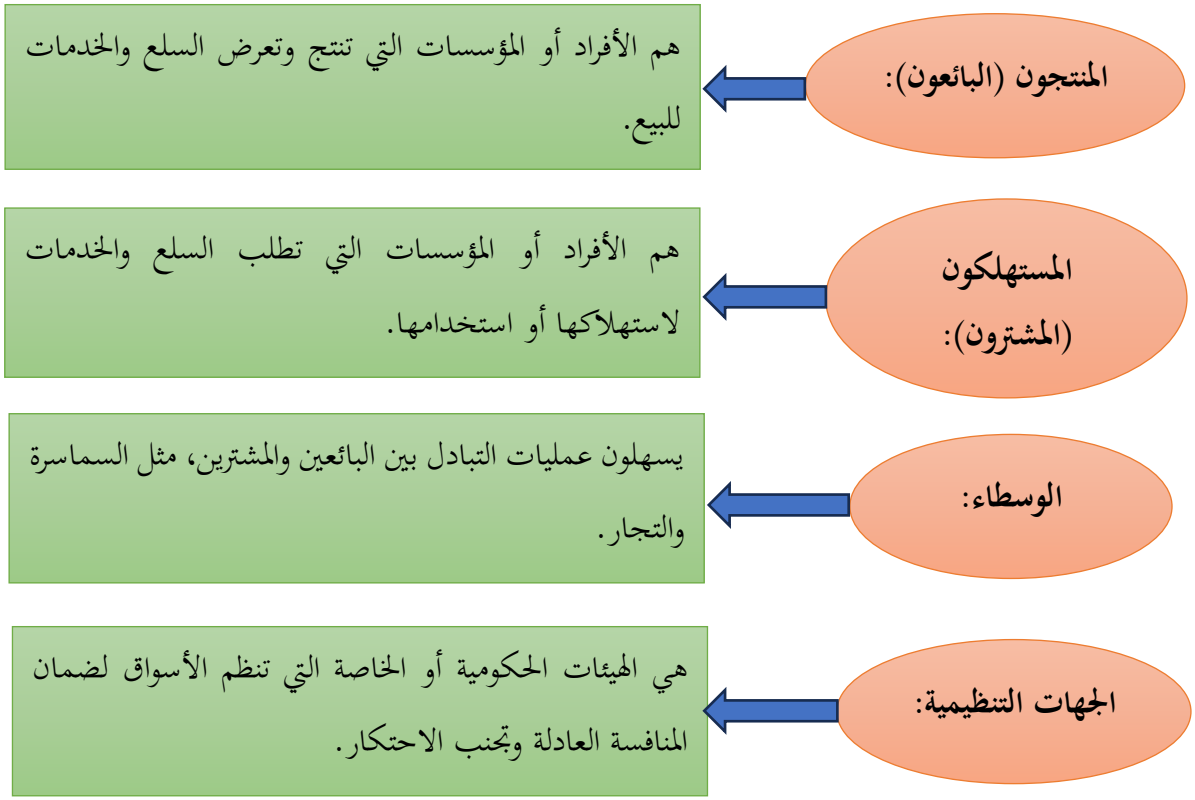
3. وظائف السوق:

تختلف وظائف الأسواق باختلاف الأنظمة الاقتصادية الموجودة، ولكن أغلبية الأسواق تشترك في الوظائف التالية:

- **تنظيم الإنتاج:** حيث تتم عملية تنظيم الإنتاج لسلعة أو خدمة معينة على ضوء موقف السلعة أو الخدمة في السوق بمتابعة عرضها والطلب عليها ومستوى أسعارها في السوق، وبالتالي تنسيق الإنتاج بناء على الأسعار والطلب على مختلف السلع والخدمات.
- **تحديد قيمة السلع أو الخدمات:** حيث يتم تحديد قيم السلع والخدمات بناء على تفاعل الطلب مع العرض على السلع والخدمات، وتكون الأسعار هي مقياس تلك القيم.
- **توزيع السلع والخدمات:** ويقصد بذلك نقل وإيصال السلع والخدمات المنتجة إلى الأسواق والمستهلكين من خلال مختلف قنوات التوزيع والتسويق.
- **تشجيع الاستثمار والادخار:** حيث يعتبر الاستثمار والادخار من أهم وظائف السوق المهتمة بالمستقبل، وتتم هاتين العمليتين نتيجة ظروف السوق المختلفة.

4. المتدخلون في السوق:

يتكون السوق من عدة فئات من المتدخلين الرئيسيين:



5. أنواع السوق:

إن ما يميز الأسواق هو عدم استقرارها على نمط معين فهي تخضع لظروف يفرضها العرض والطلب، حيث يمكن تقسيمها حسب عدة معايير سنعتمد على ثلاثة منها:

- **حسب البعد الجغرافي:** يمكن تحديد ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

- **أسواق محلية:** إن طبيعة العادات والتقاليد والمناخ المحلي، تفرض على المنتج إنتاج سلعة معينة لا تستهلك إلا في نطاق محدد، وارتفاع تكاليف النقل يساعد على بقاء السلع في نطاق محلي، وأيضا أن بعض السلع تكون غير ملائمة للأقاليم المجاورة، كما أن سهولة وسرعة تلف هذه السلع يؤدي بها إلى أن تكون سلعا تستهلك محليا.
- **أسواق إقليمية:** هي أسواق تضم عدة دول لها عادات وتقاليد ومناخ واحد، ووجودها في إقليم واحد يساعد على إنتاج سلعة معينة يمكن استهلاكها داخل هذا الإقليم.
- **أسواق دولية (عالمية):** هو سوق يتم فيه إنتاج السلع بحيث تصلح للاستهلاك على مستوى العالم، وقد جاءت هذه الأسواق نتيجة للتخصص الدولي عن طريق نظرية ريكاردو، الكلفة النسبية، أي أن من مصلحة المنتج إنتاج سلعة معينة تنخفض فيها الكلفة النسبية إلى أقل ما يمكن.

- **حسب طبيعة السلعة:** تصنف الأسواق حسب طبيعة السلعة إلى الأصناف التالية:

- **أسواق المنتجات:** وهي صنفان، أسواق السلع والتي يتم التعامل فيها بالسلع المختلفة مثل الأغذية والملابس والأثاث وغيرها، وأسواق الخدمات والتي يتم التعامل فيها بالخدمات المتنوعة، مثل خدمات المواصلات والبريد والاتصالات...إلخ.
- **الأسواق المالية:** وهي جوهر النظام المالي وأساس تمويل الأنشطة الاقتصادية.
- **أسواق عوامل الإنتاج:** يتم التعامل فيها بعوامل الإنتاج مثل الأراضي والعمل والمهارات الإدارية والموارد الإنتاجية، إذ أن هذه الأسواق تساعد على توزيع عوامل الإنتاج وتوزيع الدخل الذي يأخذ شكل الأجور وبدائل الإيجار...إلخ.

- **حسب طبيعة النظام الاقتصادي:** يعتمد هذا التقسيم على وصف الأسواق وتحديد الهيكل وتركيب كل منها لتقسيم السوق من وجه النظر الاقتصادية، وتعددت أنواع الأسواق وفقا لهذا:

- **سوق المنافسة التامة أو الكاملة:** ويقصد بالمنافسة الكاملة أن يسير النشاط الاقتصادي في السوق على أساس التنافس بين الوحدات الاقتصادية (أي التنافس بين البائعين للسلع المتماثلة لاجتذاب المشترين، وتنافس بين المشترين للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع رغباتهم، وتنافس بين الراغبين في العمل للحصول على شغل، وبين أصحاب الأعمال المحتاجين لعمال، وتنافس بين المقترضين للحصول على رؤوس. ولكي تتحقق المنافسة الكاملة لابد من توافر عدة شروط تتمثل فيما يلي:

- أن تكون السلع والمنتجات متجانسة ومتماثلة تماما، وهذا يعني إمكانية إحلال سلعة مكان سلعة أخرى قادرة على تحقيق نفس الإشباع للمستهلك، وخاصة أنه من المفروض في هذه السوق أن تكون كافة المنشآت تقوم بإنتاج سلع مماثلة، بحيث لا تستطيع أي منشأة التحكم في السعر الذي تبيع به السلعة.
- حرية الدخول والخروج من الأسواق وسهولة حركة السلع والمنتجات من وإلى الأسواق دون أي عوائق، بحيث لا توجد أي قيود تمنع الجماعات أو الأفراد من الدخول أو الخروج من السوق، مما يؤكد حرية انتقال عناصر الإنتاج من صناعة إلى صناعة واستخدامها في مجالات مختلفة.
- كثرة البائعين والمنتجين، بحيث لا يستطيع المنتج الفرد التأثير على الكميات المعروضة، وكذلك المستهلك الفرد لا يستطيع التأثير على الكميات المطلوبة، فلا يستطيع أي منهم التأثير على سعر السلعة في السوق.
- العلم التام بظروف السوق والأسعار السائدة، وهذا يعني أن جميع البائعين والمشترين على علم تام بأسعار السلع وشروط بيعها، وبذلك لا يستطيع المنتج استغلال المستهلك بفرض أسعار أعلى على سلع محددة تباع بأسعار أقل بكثير في أماكن مختلفة.

- **سوق احتكار التام:** المحتكر هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ والسيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه، حيث أن سوق الاحتكار التام يعتبر حالة معاكسة ومتناقضة تماما مع سوق المنافسة التامة، ومعناه الشامل وجود بائع واحد أو مؤسسة إنتاجية واحدة تنفرد بإنتاج سلعة معينة. ويتميز هذا النوع من السوق بالخصائص التالية:

- **أن يكون هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة:** هذا الشرط يعني وجود جهة واحدة تقوم بإنتاج السلعة أو الخدمة، وهذه الصفة تعني أن المحتكر يستطيع أن يرفع سعر السلعة التي ينتجها إذا هو خفض من حجم إنتاجها، وبالعكس يستطيع أن يخفض سعر السلعة إذا هو قام بزيادة حجم الكميات المعروضة أو المنتجة من هذه السلعة.

- **أن يقوم هذا المنتج ببيع سلعة ليس لها مثيل في السوق:** حيث يعتبر البائع الذي لديه سلعة مميزة محتكرا لها عندما تكون بعض خصائصها على الأقل مختلفة عن خصائص أي سلعة بديلة لها ومثال على ذلك: مصابيح الزيوت أو الشموع أو مصابيح الغاز...الخ، والتي تعتبر بدائل ضعيفة للكهرباء في إنارة المنازل لمعظم أفراد المجتمع.
- **عدم إمكانية دخول منتجين آخرين للصناعة أو السوق:** وذلك بوجود مجموعة من العوائق نذكر منها ما يلي: الامتياز الممنوح للمحتكر من قبل الدولة، براءات الاختراع للمحتكر، وفورات حجم الإنتاج للسلعة أو الخدمة، ضخامة تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى السيطرة على مصادر المواد الأولية أي أن المحتكر يمنع بيع هذه المواد الأولية للآخرين المنافسين له بالصناعة.

- **سوق احتكار القلة:** حيث أن الأسعار في هذا السوق تختلف رغم وجود الاحتكار، وتمتاز سوق الاحتكار بالتجانس من حيث المنتجات وقد يكون من طرف مجموعة قليلة من الباعة كما قد يكون من طرف مجموعة قليلة من المشترين كما أنه قد يكون مشترك بين قلة من الباعة وقلة من المشترين. ويعرف كذلك بوجود عدد قليل من المنتجين مقابل عدد كبير من المشترين، إذ يمكن أن تكون السلعة المنتجة متجانسة أو غير متجانسة فهو يتميز بصعوبة الدخول والخروج من السوق. **ومن أهم خصائصه نذكر ما يلي:**
  - وجود عدد قليل من البائعين أو المنتجين مع مساهمة كبيرة في الإنتاج.
  - قلة المشاريع والمنتجين يؤدي للتنسيق بينها في بعض الأحيان.
  - يؤثر المنتج في سوق احتكار القلة على قرارات الآخرين لأنها تترتب عنها ردود أفعال المنتجين الآخرين.
  - إن السلع المنتجة تكون متجانسة أو متمايزة فإذا كانت متجانسة فإن تنافس المشاريع يكون بالسعر فقط، أما إذا كانت غير متجانسة فإن المشاريع تتنافس من خلال التمييز بين السلع.
  - وجود حواجز وعوائق عديدة على الدخول للأسواق مثل براءات الاختراع وحقوق النشر والتكاليف العالية ...الخ.
  - المعلومات قليلة عن السوق نسبيا.

وما يميز هذه السوق صعوبة التحليل بسبب حالة عدم التأكد بسلوكيات المنتجين والمشترين وصعوبة التنبؤ بشكل دقيق بردود أفعالهم، لذلك لا توجد نظرية عامة لتحديد السعر والإنتاج والتوازن في السوق.

- **سوق المنافسة الاحتكارية:** هو أكثر الأسواق شيوعا حيث يجمع بين خصائص المنافسة الكاملة والاحتكار في نفس الوقت، ويعرف على أنه سوق يحتوي على عدد كبير من المنتجين، لكن كل منتج يقدم سلعة متميزة

(غير متطابقة تماما) عن باقي السلع، مما يمنحه قدرة محدودة على التحكم في السعر. ويمكن بيان ذلك من خلال الخصائص الآتية:

- وجود عدد كبير من المنتجين (البائعين) وعدد كبير من المشترين، بحيث لا توجد سيطرة لشركة واحدة على السوق.
- تمييز المنتجات، حيث أن السلع تكون متشابهة لكن غير متجانسة تماما، إلا أنها يمكن أن تكون بدائل لبعضها البعض.
- حرية الدخول والخروج من السوق.

6. آليات السوق:

إن فهم آليات السوق يعد أمرا أساسيا لاستيعاب كيفية سير النشاط الاقتصادي وتنظيم العلاقات بين مختلف الفاعلين فيه، فالسوق لا يعمل بشكل عشوائي بل تحكمه مجموعة من الآليات التي تضمن تفاعل قوى اقتصادية متعددة بطريقة تؤدي إلى تحقيق نوع من التوازن، بحيث تعكس هذه الآليات درجة تطور النظام الاقتصادي ومرونته في الاستجابة للتغيرات المختلفة. ومن هنا تبرز أهمية دراسة آليات السوق وفي مقدمتها العرض والطلب، باعتبارها الأساس الذي يفسر كيفية تحديد القيم الاقتصادية وتوجيه السلوك الاقتصادي داخل المجتمع.

الطلب:

تلعب آلية الطلب دورا مهما في تنظيم النشاط الاقتصادي داخل السوق من خلال تأثيرها على حركة البيع والشراء وتحديد الكميات المتداولة من السلع والخدمات، كما ترتبط بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية تؤثر في سلوك المستهلكين واتجاهاتهم.

✓ تعريف الطلب:

يقصد بالطلب هو رغبة الفرد أو المستهلك في الحصول على كميات من السلع والخدمات بأسعار محددة ولفترة زمنية محددة أيضا مع بقاء العوامل الأخرى، فالطلب يكون من رغبة الأفراد أو المستهلكين في إشباع رغباتهم من السلع والخدمات إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وهذه الرغبة يتم التعبير عنها من خلال السوق، وهنا سيتم التفرقة بين الطلب الفردي وطلب السوق حيث:

- يقصد **بالطلب الفردي Individual Demand**، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشرائها عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة، حيث يتأثر الطلب الفردي بعدد من العوامل يؤثر كل منها عليه في اتجاه معين وبكيفية معينة.

- أما **طلب السوق Market Demand**، فيعرف بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند الأسعار المختلفة خلال فترة معينة.

✓ **محددات الطلب:**

يمكن ترتيب هذه المحددات حسب درجة أهميتها:

➢ **سعر السلعة:** وهو العامل الأساسي الذي يتوقف عليه الكميات المطلوبة من السلع وهناك علاقة مشاهدة في الحياة الواقعية بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة أو الخدمة أي علاقة دالية بين الطلب والسعر، وبالتالي فإن الكمية المطلوبة هو المتغير التابع والسعر المتغير المستقل. فعلاقة السعر والكمية المطلوبة تعتبر علاقة عكسية، حيث أنه كلما زاد السعر تنخفض الكمية المطلوبة والعكس صحيح.

➢ **دخل المستهلك:** إذا ازدادت دخول المستهلكين يزداد الطلب على السلع العادية ويقل الطلب على السلع الرديئة، أما إذا أنقصت دخول المستهلكين يقل الطلب على السلع العادية ويزداد الطلب على السلع الرديئة لذلك نميز نوعين من السلع:

- **السلع العادية:** توجد علاقة طردية بين دخل المستهلك والطلب عليها فإذا ازداد دخل المستهلك يزداد الطلب عليها، مثال: اللحوم الطازجة، الملابس، الفواكه ... إلخ.
- **السلع الرديئة:** توجد علاقة عكسية بين دخل المستهلك والطلب عليها، فإذا ازداد دخل المستهلك يقل الطلب عليها وإذا نقص دخل المستهلك يزداد الطلب عليها، مثال: اللحوم المجمدة، الأجهزة الالكترونية القديمة، الملابس المستعملة.

➢ **أسعار السلع الأخرى:** يمكن التمييز هنا بين ثلاثة أنواع من السلع:

- **السلع البديلة:** توجد علاقة طردية بين سعر سلعة معينة والطلب على السلعة البديلة لها، مثال: ارتفاع سعر اللحوم الحمراء يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة عليها ويعوض ذلك اللحوم البيضاء، فالعلاقة تكون طردية بين السعر اللحوم الحمراء والطلب على اللحوم البيضاء.
- **السلع المكملة:** هناك علاقة عكسية بين سعر سلعة معينة والطلب على السلع المكملة لها، مثال: ارتفاع سعر البنزين يؤدي إلى انخفاض الطلب على السيارات.
- **السلع المستقلة:** لا يوجد هناك علاقة بين سعر سلعة معينة والطلب على السلع المستقلة عنها، مثال: ارتفاع أسعار القهوة لا يؤثر في الطلب على الملابس.

- **ذوق المستهلك:** يزداد الطلب على سلعة معينة إذا مالت أذواقهم لصالح هذه السلعة ويترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب لليمين، أما في حالة عدم تفضيل المستهلكين لهذه السلعة سيقل وينتقل منحى الطلب لليسار ويوجد العديد من العوامل الهامة التي تؤثر في أذواق المستهلكين منها عملية الدعاية والإعلان، أي عملية الترويج لهذه السلعة وكذلك طبيعة السلعة ومدى الحاجة إلى وجود هذه السلعة.
- **حجم السكان:** يعتمد الطلب على حجم السكان، وبالتالي فإن زيادة عدد السكان يتطلب الزيادة على الطلب كبيرة والعكس صحيح.
- **توقعات المستهلكين:** إن توقعات المستهلكين عن أسعار السلع التي يستهلكونها وعن دخولهم في المستقبل سوف تؤثر في طلبهم على تلك السلع في الوقت الحاضر، فعندما يتوقع المستهلكون زيادة سعر المنتج مستقبلا سيزيد الطلب الحالي على هذا المنتج، مثل توقع المستهلكين ارتفاع سعر السلع الاستهلاكية في شهر رمضان، أما التوقعات بتراجع سعر السلعة ستؤدي إلى تراجع الطلب عليها في الوقت الراهن وشرائها لاحقا مثل توقع تراجع سعر الذهب.

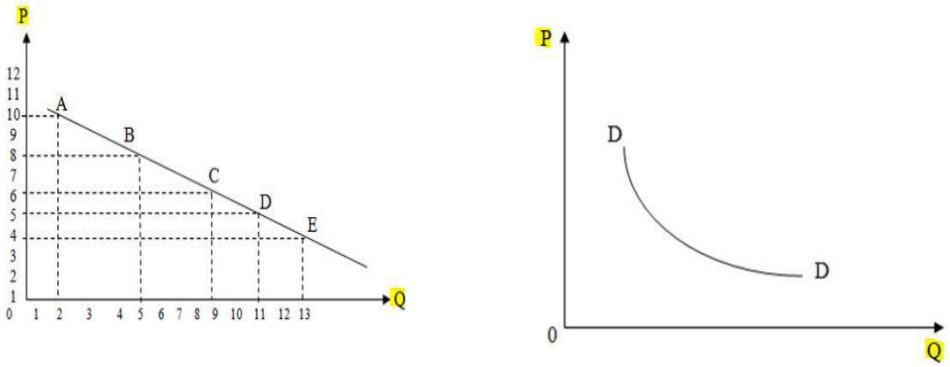
✓ **القانون العام للطلب:**

ينص قانون الطلب على أن هناك علاقة عكسية بين سعر سلعة معينة والكمية المطلوبة من تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وكما أوضحنا أن تعريف الطلب يفترض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث يكون التغير في الكمية المطلوبة راجعا إلى التغيير في سعر السلعة فقط. ومن هنا أيضا نلاحظ أن التعريف يركز على العلاقة التي يؤثر فيها السعر في الكمية المطلوبة، وليس العكس. أي أن السعر هو المتغير المستقل، والكمية المطلوبة هي المتغير التابع، والعلاقة بين السعر كمتغير مستقل، والكمية المطلوبة كمتغير تابع علاقة عكسية.

✓ **منحنى الطلب:**

يتمثل منحنى الطلب في منحنى سالب الميل ينحدر من أعلى إلى أسفل وإلى اليمين كما يوضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة، أي أن المنحنى يصور قانون الطلب حيث نلاحظ أنه يقيس على المحور الأفقي الكمية المطلوبة وعلى المحور العمودي السعر، فكل سعر وكمية مطلوبة مناظرة يتم تمثيلها بنقطة واحدة، ويتم التوصيل بين تلك النقاط ببعضها البعض بمنحنى يسمى منحنى الطلب. وقد يكون هذا المنحنى في شكل خط مستقيم أو في صورة منحنى مقوس، كما يوضح الشكلين الآتيين:

الشكل رقم 01: منحنى الطلب



المصدر: د.بن عمار سمية، محاضرات في مدخل إلى علم الاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2023/2022، ص 46.

العرض:

تلعب آلية العرض دورا أساسيا في النشاط الاقتصادي، إذ تساهم في تحديد الكميات التي يطرحها المنتجون في السوق من السلع والخدمات، كما تتأثر بعدة عوامل مرتبطة بالإنتاج والتكاليف والأسعار مما يجعلها عنصرا مهما في فهم حركة السوق وتحقيق التوازن الاقتصادي بين المنتجين والمستهلكين.

✓ **مفهوم العرض:**

تعريف العرض لا يختلف عن معنى الطلب حيث يعرف العرض من سلعة معينة أو خدمة معينة بأنه كمية السلعة أو الخدمة التي يرغب المنتج أو البائع أو العارض عرضها أو بيعها في السوق عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، ويختلف العرض باختلاف السعر، فتزداد الكميات المعروضة من السلع والخدمات كلما ارتفع سعرها، وبالعكس تخفيض الكميات المعروضة كلما انخفض سعرها، وهذا يعني أن العلاقة بين السعر والكميات المعروضة هي علاقة طردية، لأن السعر المرتفع للسلعة يغري المنتج أو البائع على زيادة الكميات المعروضة أو المنتجة.

✓ **محددات العرض:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الكمية التي يرغب المنتج في عرضها من سلعة أو خدمة ما، وأهم هذه العوامل هي:

- **سعر السلعة:** ترتبط الكمية المعروضة بعلاقة طردية مع سعرها، فكلما ارتفع سعر السلعة أو الخدمة زادت الكمية التي يرغب المنتج في عرضها منها، بينما تقل الكمية التي يرغب المنتج في عرضها كلما انخفض سعر السلعة.

- **أسعار عناصر الإنتاج:** إن التغيرات التي قد تطرأ على أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية إنتاج سلعة ما (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) لها تأثير مباشرة على تكلفة إنتاج السلعة، وبالتالي على عرض السوق لهذه السلعة. ففي حالة حدوث انخفاض في أجور العمال والمستخدمين أو أسعار المواد الأولية فإن ذلك سيحدث تخفيضا في تكلفة إنتاج السلعة، مما يحفز المنتجين لزيادة عرضهم للسلعة، كما سيحدث العكس فيما لو ارتفعت أسعار عناصر الإنتاج، وعلى ذلك تكون العلاقة بين أسعار عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلعة والكمية المعروضة منها علاقة عكسية.
- **المستوى التكنولوجي:** إن تحسين المستوى التكنولوجي أو الفن الإنتاجي المستخدم في عمليات الإنتاج له تأثير إيجابي في انخفاض تكلفة الإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية، ما يؤدي إلى زيادة إنتاج السلعة وعرض السوق لها، بينما يحدث العكس في حالة تخلف الفن الإنتاجي والذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة إنتاج السلعة وبالتالي انخفاض عرضها.
- **أسعار السلع الأخرى:** ترتبط الكمية المعروضة من السلعة بعلاقة عكسية مع ثمن السلعة البديلة لها في الإنتاج، وعلاقة طردية مع السلعة المكملة لها في الإنتاج. فمثلا لو ارتفع سعر اللبن فإن الكمية المعروضة من الحليب ستنخفض، لكون اللبن بديل للحليب في الإنتاج، أما لو ارتفع ثمن الجبن فإن الكمية المعروضة من الحليب ستزيد لأن الجبن مكمل في الإنتاج للحليب.
- **عدد البائعين أو المنتجين للسلعة:** بما أن عرض السوق لسلعة ما هو إلا مجموع الكميات التي يعرضها المنتجون عند مختلف مستويات السعر، فإن ارتفاع عدد البائعين أو المنتجين لسلعة ما سيؤدي إلى زيادة عرض السلعة، وبالتالي انتقال منحنى عرض السوق إلى اليمين وإلى الأسفل ويحدث العكس في حالة انخفاض عدد البائعين أو المنتجين للسلعة.
- **الضرائب والإعانات:** تؤثر سياسة الحكومة في النشاط الاقتصادي ومن ثم العرض من خلال الضرائب والإعانات، فتقديم معونات للمنتجين أو تخفيض الضرائب على الإنتاج أو المبيعات سيؤدي إلى تخفيض تكلفة إنتاج السلعة وبالتالي زيادة عرض السلعة في السوق، والذي يتمثل بيانيا في انتقال منحنى عرض السوق إلى اليمين وإلى الأسفل. كما أن زيادة الضرائب أو تخفيض مستوى الإعانات الحكومية له تأثير سلبي على أرباح المنتجين للسعلة وسينعكس ذلك على نقص عرض السوق، وبالتالي انتقال المنحنى إلى اليسار وإلى الأعلى.

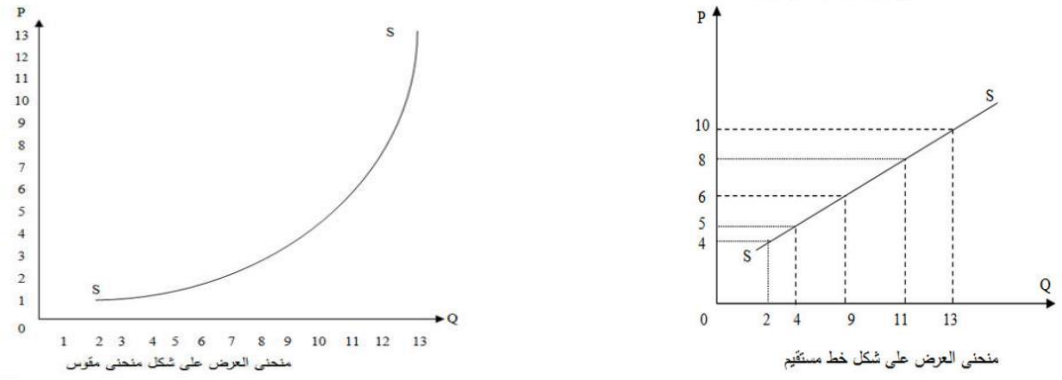
✓ **قانون العرض:**

إن العلاقة بين سعر السلعة (كمتغير مستقل) والكمية المعروضة منها (كمتغير تابع) هي علاقة موجبة أو طردية مع ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في العرض، ويبين قانون العرض أن الكمية المعروضة من سلعة ما سوف تزيد كلما ارتفع سعر السلعة وتنخفض كلما قل سعر سعرها مع بقاء العوامل الأخرى (محددات العرض) على حالها. فارتفاع سعر السلعة يحفز المنتج إلى زيادة الكمية المعروضة منها أملا منه في زيادة الأرباح من خلال زيادة كمية المبيعات، أما انخفاض سعر السلعة فإنه يدفع المنتج إلى عدم زيادة المعروض من السلعة باعتبار أن هذا الانخفاض في السعر يعني فقدان جزء من أرباح المنتج.

✓ **منحنى العرض:**

يكون على شكل منحنى موجب الميل، يميل من الأسفل إلى الأعلى وإلى اليمين، وهذا ما يوضح العلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة، أي أن منحنى العرض يصور لنا أو يعكس لنا قانون العرض. كما نلاحظ أنه يقيس على المحور الأفقي الكمية المعروضة وعلى المحور العمودي السعر، فكل سعر وكمية معروضة مناضرة يتم تمثيلها بنقطة واحدة، ويتم التوصيل بين تلك النقاط ببعضها البعض بمنحنى يسمى منحنى العرض، وقد يكون هذا المنحنى في شكل خط مستقيم أو في صورة منحنى مقوس، كما يوضح الشكلين الآتيين:

الشكل رقم 02: منحنى العرض



المصدر: د.بن عمار سمية، محاضرات في مدخل إلى علم الاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2023/2022، ص 49-50.

كما يجب أن نوضح الفرق بين منحنى العرض الفردي ومنحنى عرض السوق كما يلي:

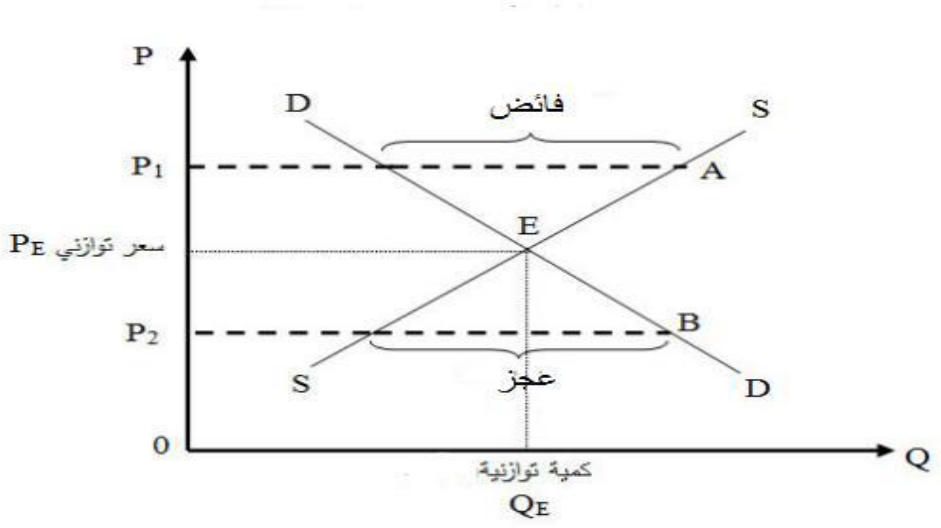
- **منحنى العرض الفردي Individual Supply Curve**: وهو منحنى العرض لمنتج أو بائع واحد من سلعة معينة بحيث يميل من أسفل إلى أعلى وإلى اليمين، مما يعكس العلاقة الموجبة (طردية) بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها.

- **منحنى عرض السوق Market Supply Curve**: لا يختلف عن مفهوم منحنى طلب السوق، فمنحنى عرض السوق على سلعة معينة، يمكن الحصول عليه من خلال الجمع الأفقي لمنحنيات العرض الفردي، أي أن تجميع الكميات المعروضة من السلع والخدمات من قبل جميع المنتجين عند كل سعر. ومن صفات منحنى عرض السوق بأنه يتجه من أسفل الى أعلى ومن اليسار الى اليمين، أي أنه موجب الميل، وهذا يعكس قانون العرض الذي ينص على وجود علاقة طردية بين الكميات المعروضة وبين سعرها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

توازن السوق:

رأينا في دراسة العرض والطلب أنه لا الطلب وحده، ولا العرض وحده يستطيع أن يحدد السعر الذي تباع به السلعة في السوق، وإنما تفاعل قوى العرض والطلب معا هو الذي يحدد ذلك السعر. وقد اتفق الاقتصاديون على أن ثمن السوق يتحدد عند تعادل الكميات المعروضة من السلعة مع الكميات المطلوبة من نفس السلعة، وهذا ما يعبر عنه بقانون العرض والطلب، وبمقتضى هذا القانون فإن سعر أية سلعة أو خدمة يتوقف على العلاقة بين العرض والطلب، فإذا انخفض السعر تنكمش الكمية المعروضة من السلعة، ويتمدد الطلب عليها، وإذا ارتفع السعر تتمدد الكمية المعروضة وتنكمش الكمية المطلوبة، ونتيجة تفاعل قوى العرض والطلب يستقر السعر عند مستوى تتعادل فيه الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة، يسمى هذا السعر بسعر التوازن، أما الكمية التي يحددها السعر فتسمى كمية التوازن. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 03: منحنى توازن السوق



المصدر: د.بن عمار سمية، محاضرات في مدخل إلى علم الاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2023/2022، ص 52.

نستنتج مما سبق النقاط التالية:

- يتحدد السعر في السوق بتقاطع منحنى العرض ومنحنى الطلب، ويطلق على السعر في هذه الحالة بسعر التوازن ونقطة تقاطع الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة بكمية التوازن.
- أي سعر أعلى من سعر التوازن يؤدي إلى حالة فائض العرض، وهي حالة تؤدي إلى انخفاض السعر نتيجة تنافس المنتجين أو البائعين.
- أي سعر أقل من سعر التوازن يؤدي إلى حالة فائض الطلب، وهي حالة تؤدي إلى ارتفاع السعر نتيجة تنافس المشترين.

أسئلة مقترحة للمناقشة:

- **تعمل مؤسسة في سوق يضم عددا كبيرا من المنتجين الذين يقدمون منتجات متشابهة لكنها غير متطابقة، وتعتمد المؤسسة بشكل كبير على الإشهار والعلامة التجارية لجذب الزبائن. أجب على الأسئلة التالية:**
  - حدد نوع السوق الذي تنشط فيه المؤسسة مع التعليل؟
  - بين الخصائص التي تميز هذا السوق عن سوق المنافسة التامة؟
  - كيف يمكن للمؤسسة تعزيز قدرتها التنافسية داخل هذا السوق؟
- **تشهد إحدى المدن ارتفاعا كبيرا في أسعار مادة غذائية أساسية نتيجة زيادة الطلب عليها خلال فترة معينة من السنة، في حين بقيت الكميات المعروضة ثابتة. أجب على الأسئلة التالية:**
  - حلل أثر هذه الوضعية على توازن السوق مستعينا بقانون العرض والطلب؟
  - ما هي الآثار المتوقعة على المستهلكين والمنتجين؟
  - اقترح حلولا يمكن أن تساهم في إعادة التوازن إلى السوق؟

المحاضرة السابعة: النقود

تعد النقود من أبرز الظواهر الاقتصادية التي رافقت تطور المجتمعات البشرية وأسهمت في تنظيم معاملاتها اليومية، فقد ارتبط ظهورها بتعقد الحياة الاقتصادية واتساع نطاق التبادل، مما استدعى وجود أداة موحدة تضبط العلاقات بين الأفراد. ومع مرور الزمن أصبحت النقود عنصرا محوريا في فهم النظام الاقتصادي وتحليل حركته، كما شهدت تطورا ملحوظا يعكس التحولات التي عرفتها المجتمعات عبر مختلف المراحل التاريخية.

1. نشأة النقود وتطورها التاريخي:

لم تنشا النقود دفعة واحدة بل نشأت وتطورت مع تطور المجتمعات البشرية، بحيث عرفها الإنسان وتعامل بها منذ القدم. وقد أخذت النقود أهميتها تبعا لانتقاله من عصر إلى آخر من عصور حياته، وبهذا ارتبط شكل النقود ونوعها بتطور الحياة البشرية. وللتعرف على حقيقة النقود يجب تتبع تطورها التاريخي عبر مراحلها الزمنية وهي ثلاث مراحل أساسية:

- **مرحلة الاكتفاء الذاتي**: ترجع هذه المرحلة الى المراحل التاريخية الأولى للإنسان ولم يكن للتبادل دورا في ذلك، حيث كان ينتج فقط ما يلبي احتياجات الفرد والجماعة المرتبطة به (الإنتاج لأجل الاستهلاك الذاتي)، ويتم التوزيع تلقائيا حسب طبيعة التكوين العائلي والاجتماعي والوظيفي ووفقا للعادات والتقاليد السائدة لدى الجماعة. ولكن بعد تطور الحياة الاجتماعية واندماج الفرد ضمن الجماعة، ونتيجة لتفاوت قدرات الأفراد ضمن الجماعة الواحدة بدأ الاهتمام بإنتاج سلع دون غيرها، وهناك ظهرت الحاجة للتبادل.
- **مرحلة المبادلة السلعية (نظام المقايضة)**: بتعدد الحاجات وتنوعها كان لابد من التخصيص في العمل، لأن التخصيص وتقسيم العمل يرفع من مستوى الإنتاج وبالتالي يتحقق الفائض لكل جماعة، فما عليها إلا إجراء تبادلات بين هذه الفوائض لمختلف السلع والخدمات، وهذا ما يسمى بالمقايضة والتي تعرف على أنها نظام يعتمد عمله على أساس مبادلة سلعة أو خدمة ما فائضة عن حاجة صاحبها بسلعة أخرى بصورة مباشرة دون وجود فاصل زمني، ودون استخدام النقود أو وسيط نقدي آخر، بحيث يعتبر نظام المقايضة أول نظام تجاري أوجدته المجتمعات البشرية. ولكن مع تطور هذه المجتمعات وظهور حاجات جديدة للأفراد وتطور مهاراتهم وخبراتهم بشكل يسمح بإيجاد سلع جديدة، أصبح نظام المقايضة غير مجدي عمليا وغير كاف لتسهيل عملية

التبادل والحصول على السلع والخدمات المختلفة مما أدى إلى انهيار نظام المقايضة. ويمكن تلخيص أهم عيوب المقايضة والتي أدت إلى انهيار هذا النظام فيما يلي:

- **صعوبة تحقيق "التوافق المزدوج التام" لرغبات المتعاملين:** لأن القيام بعملية المبادلة يتوجب على المبادل بذل الجهد والوقت للعثور على الطرف المكمل لهذه العملية، حيث تفترض المقايضة توافق رغبات الأفراد، وأن يكون هذا التوافق في نفس الوقت وبنفس الكمية، ومع تعدد السلع وتنوعها بات من الصعوبة تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين.
- **صعوبة تقدير نسب المقايضة أي "معدل التبادل":** مع ازدياد عدد العارضين وكمية السلع المعروضة في السوق، يصبح من الصعوبة تحقيق التوافق المزدوج لرغبات المتعاملين.
- **عدم قابلية بعض السلع للتجزئة:** واجه نظام المقايضة صعوبة تجزئة بعض السلع، فكما يوجد عدد من أنواع السلع يمكن تجزئتها إلى كميات صغيرة دون إهلاكها (القمح، الفاكهة،...الخ)، هناك عدد آخر من السلع التي يصعب تجزئتها مثل (الحيوانات، المنازل).
- **الخلاف حول كيفية تقويم السلع والخدمات:** لنفرض أن التوافق بين الرغبات قد تم، فماهي الكمية التي يمكن التخلي عنها من السلعة A مقابل الكمية من السلعة B وكيف يمكن قياس السلع موضوع المقايضة خاصة مع تعدد السلع وتنوعها.
- **صعوبة ايجاد وسيلة للادخار والقيام بعمليات الدفع المؤجل:** فنظام المقايضة يعجز عن تقديم وسيلة صالحة لاختزان القيمة، لأنه إذا زاد إنتاج الفرد سيضطر إلى تخزينه في شكل سلعة، وسيتعذر عليه ذلك إذا كانت هذه السلعة سريعة التلف.

➢ **مرحلة المبادلة النقدية:** تطلبت الصعوبات التي تكتنفها المقايضة إيجاد معدل حسابي للقيام بعملية المقايضة لعدد من الأطراف المبادلة لعدة سلع مختلفة وتجسد ذلك في إيجاد سلعة معينة تختار في حساب قيم السلع الأخرى (أداة قياس)، ثم بعد ذلك تعدت لأن تكون لهذه السلعة قيمة ذاتية يقبلها الجميع، وقابلة للتخزين والنقل وصالحة في كل وقت لأن تتخذ كوسيط للمبادلة، وقد تم الاتفاق على المعادن النفيسة (الذهب والفضة) واعتمادها كوسيط للمبادلات.

2. تعريف النقود:

لقد ظل تقديم تعريف محدد للنقود محل جدل كبير بين الاقتصاديين والمفكرين والفلاسفة، حيث لم يكن تحديد ماهية النقود أمرا سهلا، وفيما يلي يمكن تقديم مجموعة من التعاريف:

- تعرف النقود على أنها أي شيء يؤدي وظيفة التعامل ويحظى بالقبول العام، حيث تستخدم كأداة للتبادل ولذلك يجب أن تحظى بقبول عام إضافة إلى خصائص أخرى أهمها سهولة الحمل، قابليتها للتجزئة وتجانس وحداتها وندرتها النسبية للحفاظ على قيمتها.
- يتفق معظم الاقتصاديين على تعريف النقود بالرجوع إلى الصفات والوظائف التي تؤديها، فيعرفها Walke على أنها "النقود هي كل ما تفعله النقود Money is what money does"، كما يعرفها Keynes هي "كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتبارها ذات قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية". كما يعرفها klein John بأنها "أي شيء مقبول عموما كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون"، ويعرفها أيضا الاقتصادي James Emile على أنها "كل سلعة تسمح بحكم القانون أو العرف لكل مشتري أو مدين بالدفع مقابل سلعة".
- وتعرف كذلك بأنها: "أي شيء يستخدم من قبل الأفراد كوسيط للتبادل ولقياس القيم وحفظ الثروة".

وفي الأخير يمكن تقديم تعريف شامل للنقود وهو التعريف المستوعب لكل وظائف النقود، وهو على النحو التالي: "النقود هي أي شيء يحظى بالقبول العام بحكم القانون ويستخدم كوسيط في التبادل وكوحدة للحساب وخزن للقيم وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة"، بالإضافة إلى أن النقود هي أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تستخدمها السلطات النقدية كأداة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية فيما يخص الاستقرار والنمو الاقتصادي.

3. خصائص النقود:

تتميز النقود بمجموعة من الخصائص تتمثل أهمها فيما يلي:

- **القبول العام:** يجب أن تتميز النقود بالقبول العام من قبل أفراد المجتمع كوسيلة تقييم وأداة لتبادل السلع والخدمات، لذا فإن الحقيقة الأساسية التي تضفي على شيء ما صفة النقود هي مدى قبول الأفراد لهذا الشيء

مقابل قيمة معينة لسلعة أو خدمة. وقد يرجع هذا القبول إلى أسباب ترتبط بالعرف السائد في المجتمع كما هو متفق عليه في المجتمعات البدائية التي تفتقر لسلطة مركزية أو حكومة، أو أنها ترتبط بالمادة التي تصنع منها النقود مما يجعلها تقبل قبولا عاما، أو أنها ترتبط بقوة القانون الذي تصدره الحكومة وتفرض بموجبه استخدام النقود.

- **الدوام والثبات النسبي في القيمة:** إن عدم ثبات قيمة النقد عبر الزمن يفقد ثقة الغير فيه، ويحدث اضطرابات في المعاملات ولذلك يجب أن يكون ثابتا نسبيا. كما أن ضمان الدولة لدوام هذا النقد لا يكفي إذا انهارت قيمته مثلا، لأنها تؤثر في قيمة الأصول والمبالغ المقرضة للغير لانخفاض القوة الشرائية لها.
- **سهلة الحمل:** لابد من أن تكون سهلة الحمل وسهلة النقل من أجل أن تكون متاحة للجميع في جميع المناطق، فإذا كانت النقود لا تتمتع بهذه الميزة كما هو الحال في نظام المقايضة فسيكون من المتعذر استخدامها كوسيط للتبادل، وإن تم ذلك ستكون تكلفة المبادلات مرتفعة نسبيا.
- **غير سريعة التلف:** يجب أن تكون النقود غير قابلة للتلف حتى لا تفقد قيمتها بالمفهوم المعاصر.
- **قابلة للتجزئة:** تتسم النقود بقابليتها للتجزئة بحيث يمكن إصدارها في شكل وحدات كبيرة وصغيرة ومتوسطة.
- **ألا تتسم بالوفرة ولا بالندرة:** بمعنى أن يتسم عرضها بالكفاية والملائمة مع حجم التبادلات واحتياجات الاقتصاد الوطني، ذلك لأن زيادة كمية النقود عن حد معين سيؤدي إلى انخفاض قيمتها، كما أن تقليل عرضها عن حد معين، قد لا يواكب متطلبات الزيادة في حجم النمو الاقتصادي.
- **سهلة التمييز:** يجب أن تتسم النقود بسهولة التمييز من قبل الجمهور من حيث الشكل والتصميم الخاص بكل فئة من فئات العملة، كما هو الحال بالنسبة للعملات المعدنية والورقية.
- **ذات مواصفات موحدة (التجانس):** يجب أن تتمتع النقود بهذه الخاصية حتى تتمتع بالقبول العام، ولتفادي أي نشوب خلاف بين طرفي التبادل، كما يجب أن تتمتع النقود بهذه الصفة من أجل تجنب حدوث أي نوع من التزوير.

4. وظائف النقود:

للنقود وظائف أساسية تقليدية وأخرى حديثة وهي كالتالي:

- **الوظائف التقليدية للنقود:** وتتمثل فيما يلي:
  - **النقود وسيط للمبادلة:** أي أن تكون الأداة أو الوسيلة التي يمكن بها مبادلة السلع والخدمات المختلفة.

- **النقود مقياس للقيمة:** تتحصل هذه الوظيفة للنقود في قيامها بمهمة قياس قيم الأشياء، أي بكونها وحدة معيارية ترد إليها قيم مختلف السلع والخدمات، وهذه الوظيفة هي وظيفة محاسبية فقط.
- **النقود مخزن للقيمة:** ترتبط هذه الوظيفة بخاصية الدوام والثبات وتعتبر أكثر وظائف النقود أهمية في الاقتصاديات الحديثة، وتعني هذه الوظيفة للنقود إمكانية تأجيل تبادلها مقابل السلع والخدمات التي يرغب فيها حاملها إلى وقت لاحق في المستقبل.
- **النقود أداة للدفع الآجل:** وهي امتداد للوظائف السابقة، ولكي تؤدي النقود هذه الوظيفة بالكفاية اللازمة ينبغي أن يتوافر لها شرط القبول العام وأن تتمتع بالثبات في قيمتها في المستقبل بسبب التقلبات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود، وهنا يجب مراعاة أن النقود تكون مخزن جيد للقيمة إذا بقيت القوة الشرائية لها مستقرة وثابتة.

➢ **الوظائف الحديثة للنقود:** وتتمثل فيما يلي:

- **النقود وسيلة لتوزيع الدخل:** النقود بما لها من قوة شرائية تحقق خيارا لصاحبها في توزيعها بين الانفاق والادخار، ففي إطار الانفاق تحدد له أوجه الإنفاق الأكثر تحقيقا للنفع، فالنقود تحقق له خيار اللحظة والمكان اللذين يراهما مناسبين.
- **النقود وسيلة لإعادة توزيع الدخل:** تقوم النقود بإعادة توزيع الدخول بين الأفراد وبين القطاعات الاقتصادية، فالارتفاع العام لمستويات الاسعار الناتج عن زيادة كمية النقود لا يحدث بنفس الدرجة في جميع القطاعات الاقتصادية، كما أنه لا يشمل جميع السلع والخدمات بنفس النسبة وفي وقت واحد، وهذا ينتج عنه تغيير في أنماط الإنفاق لدى الأفراد على السلع والخدمات ولدى المشروعات، ويعبر عن هذا التغيير بإعادة توزيع الدخل.
- **النقود وسيلة للسيطرة والتحكم:** يقوم اليوم مالك النقود في الاقتصاد الحديث بفرض قراراته وآرائه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتحكم في مجال التمويل ومحاولة فرض سياسات وعلاقات اقتصادية معينة، وهذا ما يمنح النقود وظيفة السيطرة والتحكم.

5. أنواع النقود:

تدرجت النقود منذ اكتشافها حتى وصلت إلى صورتها الحالية التي تتعامل بها، وكانت في كل مرة تعكس التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات البشرية. وعليه يمكن التمييز بين عدة أنواع من النقود التي ظهرت تباعا، حيث يجسد كل نوع مرحلة معينة من هذا التطور، وهي كالتالي:

- **النقود السلعية:** عرفتها المجتمعات بالاستخدام الأول كوسيط للمبادلة، وسميت السلعية لأنها كانت تتمثل في سلع معينة كالقمح، الشعير، البن، الشاي، السكر، الماشية والمعادن. فقد كانت هذه السلع تقوم بدور النقد والسلعة في آن واحد ولهذا يشترط فيها التساوي بين قيمتها السلعية كنقد وقيمة استعمالها كسلعة، مع العلم أن السلع ذات الأهمية لدى الأفراد كانت تتفاوت من ناحية درجة الأهمية لديهم كوسيط في التبادل وقد عمل المتعاملون على التخلص من أقلها قبولا في السوق ويتبقى منها في النهاية تلك السلع التي تتمتع بأوسع قبول ممكن واختيارها خاضع لاعتبارات تتعلق بمستوى التفكير السائد وأذواق الناس وعاداتهم وطبيعة الشعائر الدينية، ويطلق على النقود السلعية بنقود المحاسبة بمعنى أن السلع المختارة كانت وظيفتها الوحيدة هي أن تحسب بها قيم السلع الأخرى.
- **النقود المعدنية:** مع ازدياد حجم الصفقات المبرمة وبتكرار التجارب اكتشف المتعاملون أن المعادن هي أفضل وسيط لإجراء عملية التبادل بينهم من حيث كونها أقوى على البقاء، كما يمكن تجزئتها وتشكيلها بالحجم والشكل المطلوبين. وقد فضل الإنسان استخدام الذهب والفضة عن باقي المعادن للأسباب التالية:
  - القبول العام الذي لاقاه كل من الذهب والفضة باعتبارهما رمزا للثراء والرخاء بين الدول، بالإضافة إلى تمتعها ببريق يلفت الأنظار، مما أدى إلى شيوع استخدامها في صناعة الحلي؛
  - سهولة الحمل والنقل؛
  - سهولة تمييز نوعيتها واستحالة تزويرها؛
  - المتانة وعدم التآكل؛
  - القابلية للطرق وسهولة التشكيل بالوزن والشكل والحجم المطلوب؛
  - القابلية للادخار دون التعرض للتلف أو الصدأ أو الحريق؛
  - ثبات القيمة نسبيا.
- **النقود الورقية:** يعود تاريخ التعامل بالنقود الورقية إلى المدة التي كانت يحتفظ بها بالنقود المعدنية لدى التجار والصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع الأفراد لنقودهم لديهم ويحتفظون بها عندهم، مقابل منح المودعين إيصالات أو سندات تتضمن كمية الأموال المودعة مع التعهد بإعادتها ودفعها لحامل الإيصال أو السند عند الطلب ودون تأخير. وبعد مدة من الزمن استخدم المودعون والصيارفة هذه الإيصالات أو السندات كأداة لتسوية المدفوعات وإبراء الذمم بين الأطراف الدائنة والمدينة مقابل الحصول على فوائد معينة، فضلا عن الأموال التي حصل عليها التجار والصيارفة من المودعين مقابل الاحتفاظ بأموالهم وحمايتها من السرقة والضياع. وقد لاحظ الصيارفة أن

الأموال المودعة لديهم لا تسحب دفعة واحدة في وقت واحد، مما دفعهم إلى إصدار إيصالات جديدة لا تستند إلى ودائع حقيقية مودعة لديهم، بحيث أصبحت هذه الإيصالات مقبولة كسابقتها لدى الآخرين، لأنها أدت وظيفة النقود كوسيط للتبادل. بمعنى أنها أصبحت نقودا ورقية مقبولة قبولا عاما ولو أنها لم تساوي حجم الودائع المعدنية بل تفوقها بكثير، الأمر الذي جعل الدولة تتدخل لتنظيم عملية إصدار النقود الورقية. وهكذا نشأت المصارف المركزية التي احتكرت مهمة الإصدار النقدي الورقي الإلزامي، فصفة الإلزام نابعة من قوة القانون إذ لا يحق للأفراد والهيئات عدم قبولها أو المطالبة بتحويلها إلى ما يساوي قيمتها من المعدن المغطاة به (كالذهب).

- **النقود الائتمانية (النقود المصرفية)**: ويقصد بها نقود الودائع الأصلية والمشتقة التي تخلقها البنوك التجارية وتمثل ديونا عليها، ولكن ليس للنقود المصرفية المشتقة كيان مادي ملموس وإنما تتمتع بقبول الأفراد التعامل بها بحكم الثقة التي اكتسبتها البنوك التجارية. كما يطلق على هذا النوع من النقود عدة تسميات: النقود الكتابية؛ النقود الائتمانية؛ النقود الداخلية، بحيث تعتبر النقود المصرفية أحدث أنواع النقود التي ظهرت في العقود الماضية من القرن العشرين بسبب زيادة مستويات النشاط الاقتصادي وانتشار عادات التعامل المصرفي.
- **النقود الالكترونية والرقمية**: مع تطور تكنولوجيا الاتصالات ظهرت طريقة جديدة لتسوية المدفوعات، وهذه الطريقة تعرف بالوسائل الالكترونية للدفع أو بالنقود الالكترونية والتي تتمثل في وحدات أو رموز ذات قيمة نقدية يمكن عدها ونقلها على شبكات الانترنت كوسيلة للدفع، وتتحدد قيمتها بما لدى المتعامل فيها من رصيد نقدي بالبنوك. كما تعرف النقود الالكترونية أيضا على أنها قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزونة على شكل إلكتروني أو أداة إلكترونية يمتلكها المستخدم، فالنقود الالكترونية أو الرقمية حسب البنك المركزي الأوروبي تعتبر مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما.

أسئلة مقترحة للمناقشة:

في ضوء المفاهيم المتعلقة بنشأة النقود وتطورها وخصائصها ووظائفها وأنواعها التقليدية والحديثة، تطرح هذه الأسئلة للطالب بهدف تعزيز الفهم والتحليل وربط الجانب النظري بالتطورات المعاصرة، بما يساعد على إدراك الدور المحوري للنقود في تنظيم النشاط الاقتصادي وتسهيل المعاملات:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى الانتقال من نظام المقايضة إلى نظام المبادلة النقدية؟
- اشرح أهم عيوب نظام المقايضة التي جعلت من الصعب استمراره مع تطور النشاط الاقتصادي؟

- اذكر وفسر الوظائف التقليدية للنقود؟
- ما الفرق بين الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة للنقود؟
- قارن بين النقود السلعية والنقود المعدنية من حيث الخصائص وأسباب الاستخدام؟
- كيف نشأت النقود الورقية؟ وما الدور الذي لعبته البنوك المركزية في تنظيم إصدارها؟
- ناقش أثر التطور التكنولوجي على ظهور النقود الإلكترونية والرقمية، مع بيان أهم مزاياها؟

المحاضرة الثامنة: المشكلات الاقتصادية الكبرى (التضخم والبطالة)

تمثل المشكلات الاقتصادية الكبرى جانبا مهما في دراسة الاقتصاد لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومستوى معيشة الأفراد، ومن أهم هذه المشكلات البطالة والتضخم، حيث تعبر البطالة عن عدم قدرة الاقتصاد على توفير فرص عمل كافية للأفراد القادرين والراغبين في العمل، في حين يتمثل التضخم في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وما ينتج عنه من تراجع القدرة الشرائية للنقود. وترتبط هاتان الظاهرتان بالنشاط الاقتصادي والسياسات المالية والنقدية، كما تؤثران في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، مما يجعل دراستهما ضرورية لفهم أسباب الاختلالات الاقتصادية وطرق معالجتها لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي.

I. التضخم:

يعد التضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من قبل المفكرين الاقتصاديين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، وقد أولى الفكر الاقتصادي لهذه الظاهرة أهمية بالغة للدراسة والتحليل نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، كما اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير هذه الظاهرة نظرا لاختلاف الأسباب التي تؤدي لظهورها.

1. مفهوم التضخم:

إن تعريف التضخم مسألة جد معقدة، حيث ليس لهذا المصطلح مفهوم محدد ومعنى موحد عند علماء الاقتصاد والمالية، فقد اختلف هذا المفهوم وتطور باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه. ونذكر من أشهر هذه التعاريف وأهمها أن:

- التضخم هو حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.
- التضخم يتمثل في الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن.
- التضخم هو الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد.

وبالرغم من تعدد التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم، يمكن استخلاص أن التضخم هو ظاهرة اقتصادية نقدية تتمثل في الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، نتيجة الاختلالات الحاصلة في الهيكلين الاقتصادي والنقدي والمتمثلة أساسا في عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وبين الأجور والإنتاج، إلى

جانب زيادة الكتلة النقدية بمعدل يفوق نمو السلع والخدمات المعروضة، وهذا ما يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للنقود، وتراجع قدرتها على أداء وظائفها الأساسية كمقياس للقيم ومخزن للثروة.

2. أسباب التضخم:

ينشأ التضخم بفعل عدة عوامل اقتصادية مختلفة نوجزها فيما يلي:

- **تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في المؤسسات الاقتصادية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب منتسبيها من العمال ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف مختلف مراحل الدورة الإنتاجية (تخزين، استغلال، توزيع،...الخ).
- **تضخم ناشئ عن الطلب:** حيث ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت للسلع والخدمات، حيث أن ارتفاع الطلب الكلي الذي لا تقابله زيادة في العرض يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- **تضخم ناتج من تغيرات كلية في تركيب الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني:** حتى لو كان هذا الطلب مفرطا أو لم يكن هناك تركز اقتصادي، إذ تكون الأسعار قابلة للارتفاع وغير قابلة للانخفاض على الرغم من انخفاض الطلب.
- **تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دولة أخرى:** حيث ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يتجلى في انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة.
- **زيادة الفوائد النقدية:** بحيث رجح بعض الباحثين مؤخرا أن الزيادة في قيمة الفوائد النقدية عن قيمتها الإنتاجية أو الحقيقية من أحد أكبر أسباب التضخم، وقد بين ذلك "جوهان فيليب" في كتابه كارثة الفوائد، كما عبر أيضا الاقتصادي "كينز" عن ذلك في كتابه ثروة الأمم بقوله: "يزداد الازدهار الاقتصادي في الدولة كلما اقتربت قيمة الفائدة من الصفر".

3. أنواع التضخم:

على الرغم من الاهتمام المنصب على ظاهرة التضخم إلا أن هناك جدلا كبيرا حول إعطائها مفهوما شاملا، هذا نتيجة لتعدد واختلاف أنواع وأشكال هذه الظاهرة، غير أن هناك قاسم مشترك بين جميع هذه الأنواع المختلفة ألا وهو عجز النقود عن القيام بوظائفها بصورة كاملة وطبيعية، وعليه يمكن تصنيف التضخم حسب المعايير التالية:

- **حسب مدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار**: ترتبط بعض المسارات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبة تحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير عليها، حيث ينطوي تحت لواء هذا المعيار نوعين من المسارات التضخمية:

- **التضخم المكشوف (الظاهر أو الطليق)**: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأي إجراءات لاعتراضها أو الحد منها (عدم تدخل الدولة)، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار واستجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية بهدف تحقيق التوازن ما بين الطلب والعرض. بالإضافة إلى هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتتالية في المستوى العام للأسعار وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية، من أهمها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وكذلك العوامل النفسية للأفراد.
- **التضخم المكبوت (المقيد)**: وهو عبارة عن حالة يظل فيها المستوى العام للأسعار ثابتا بوسيلة أو بأخرى لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع انفجاري في الأسعار في مرحلة لاحقة، وفي هذا النوع من التضخم لا يظهر ارتفاع الأسعار بسبب القيود والضوابط التي تفرضها الدولة وتحول دون هذا الارتفاع، إلا أن ذلك لا يمنع من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها إلى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق، وهنا سيجد فائض الطلب متنفسا له في السوق السوداء مما يشكل تهديدا لفعالية الرقابة الحكومية على الأسعار. ونظرا لما يترتب على الدخل الحكومي المباشر من تشويه وإساءة في تخصيص الموارد الاقتصادية، فقد تضطر الحكومة في النهاية إلى إطلاق حرية الأسعار، وبالتالي يمكن القول بأن التضخم المكبوت يحدث في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات، وخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية.

- **حسب حدة الضغط التضخمي**: يصنف التضخم حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع وهي:

- **التضخم الزاحف**: يعرف التضخم الزاحف أو المنخفض على أنه ارتفاع في الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا وبطريقة متنبأ بها، بحيث يتم التعرف عليه بمعدلات تضخم سنوية أحادية الرقم. فعندما تكون الأسعار مستقرة نسبيا سيثق الناس في النقود وسيكونون راغبين في الاحتفاظ بها لأنها ستحافظ على قيمتها بعد شهر أو سنة، كما ستتولد لديهم الرغبة في إجراء تعاقدات طويلة الأجل معبر عنها بوحدات النقود لأنهم واثقون بأن الأسعار النسبية للسلع التي يشترونها ويبيعونها لن تختلف أو تبتعد كثيرا مما هي عليه الآن.

- **التضخم الجامح:** وهو أخطر أنواع التضخم وأشدهم خطرا وضررا على الاقتصاد، حيث تتوالى الارتفاعات للأسعار دون توقف وبمعدل كبير جدا، مما يفقد النقود قيمتها الشرائية. فهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور شيئا فشيئا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وبالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، لذلك فإن هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه.
- **التضخم السريع:** يحدث هذا النوع من التضخم في الدول الصناعية المتقدمة من وقت لوقت، فعندما يحل تظهر انحرافات اقتصادية خطيرة وتحت هذه الظروف تفقد النقود قيمتها بسرعة كبيرة، ولذلك سيحتفظ الأشخاص بالحد الأدنى من كمية النقود لغرض المعاملات اليومية، حيث أن الأسواق المالية سوف تضمحل كلما تسرب رأس المال إلى الخارج وسوف يقوم الناس بادخار السلع، وشراء المنازل، ولا يقدمون أبدا على الإقراض عند أسعار فائدة إسمية منخفضة، لكن من المفاجئ في الأمر أن الاقتصاديات المصابة بالتضخم السريع تسير نحو النمو بسرعة على الرغم من سوء تصرف نظامها السعري.

➢ **حسب مصدر التضخم:** حسب هذا المعيار نجد نوعين من التضخم وهما:

- **تضخم محلي:** وهو الذي يحدث نتيجة عوامل داخلية تتصل بمجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية للاقتصاد الوطني والسياسات التي تتبعها الدولة لمواجهة تلك الاختلالات.
- **تضخم مستورد:** يعود سبب بروز هذا النوع من التضخم إلى الارتفاع الحاد والمستمر في الأسعار النهائية المستوردة من الخارج، فهو يتميز بصعوبة السيطرة عليه بحيث تعتمد عليه أغلب الدول النامية نتيجة الاعتماد الكبير على السلع المستوردة سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية من أجل تنفيذ برامجها التنموية والاجتماعية.

4. الآثار الاقتصادية للتضخم:

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة على النحو التالي:

➢ **أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:** يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية. كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

➢ **أثر التضخم على الادخار:** ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

- **أثر التضخم على ميزان المدفوعات:** يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دوليا، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة، مما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات.
- **أثر التضخم على توزيع الثروة:** يحدث التضخم تفاوتا في توزيع الدخول لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب. فيما يتضرر جراء التضخم العمال والموظفون نظرا لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم، إذ يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.
- **أثر التضخم على هيكل الإنتاج:** يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي.

ورغم ذلك فلا عجب في أن يكون التضخم هدفا بحد ذاته لدى الدول التي تشهد اقتصاداتها ركودا كما هو الحال خلال فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، حيث ينخفض النمو الاقتصادي في هذه الفترات بصورة كبيرة أو تسجل الدول انكماشا، مما يجعل السلطات المختصة تتخذ السياسات والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى الطلب على السلع والخدمات بما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم زيادة مستويات الطلب. وبالتالي يمكن القول أن وجود قدر معقول ومقبول من التضخم سيشجع المنتجين على الاستمرار في الإنتاج رغبة في الحصول على الربح، لكن في المقابل فإن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم ينتج عنه العديد من الآثار الاقتصادية السلبية.

5. سياسات معالجة التضخم:

يمكن معالجة ظاهرة التضخم إما بواسطة السياسة النقدية وأدواتها المختلفة، أو عن طريق السياسة المالية وأدواتها. ويتم ذلك وفق الإجراءات التالية:

السياسة النقدية:

تعرف بأنها تلك السياسة ذات علاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر على عرض النقود إما بزيادة حجمها أو الإقلال منها، والسياسة النقدية المضادة للتضخم هي التي تقوم على تقليص كمية النقود بانكماش في الائتمان المصرفي وذلك عن طريق أدوات كمية وأخرى نوعية. ويمكن توضيحها فيما يلي:

✓ **أدوات السياسة النقدية الكمية:**

تتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة، حيث تهدف في مجملها إلى التأثير على كمية وحجم الائتمان بغض النظر عن وجوه الاستعمال التي أراد توجيهه إليها، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

- **سعر إعادة الخصم:** هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها، أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية. وتساهم سياسة سعر الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على التضخم، من خلال رفع سعر الخصم الذي يؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض للبنوك التجارية مما يجعل القروض أكثر تكلفة للعملاء والأفراد والشركات، بالإضافة إلى أن ارتفاع سعر الخصم يؤدي إلى تقليل كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد وبالتالي التقليل من السيولة النقدية، وهذا ما يقلل من حجم الإنفاق نتيجة لزيادة تكلفة الاقتراض، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي المساهمة في الحد من التضخم.
- **عمليات السوق المفتوحة:** وهي عبارة عن قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية الحكومية في سوق الأوراق المالية، كأذونات الخزينة، بعض الأوراق المالية الأخرى بهدف التأثير في سيولة السوق النقدية، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية والسوق المالي عندما يرغب في زيادة حجم سيولة السوق النقدية، في حين يقوم ببيع الأوراق المالية للجمهور والبنوك التجارية في حالة رغبته في تنفيذ سياسة انكماشية بهدف تخفيض سيولة السوق النقدية للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.
- **نسبة الاحتياطي القانوني:** هي النسبة أو الرصيد من النقود التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها لديه في شكل نقود سائلة، أو ودائع جارية أو آجلة، وتعد من أهم أدوات السياسة النقدية حيث يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني عندما يرغب في تنفيذ سياسة انكماشية لعلاج حالة التضخم، في حين يقوم البنك بتخفيض تلك النسبة عندما يرغب في انتهاج سياسة توسعية لعلاج حالة الكساد التي يعاني منها الاقتصاد. كما تستخدم هذه الأداة في البلدان النامية لتمويل الاحتياجات الموسمية اللازمة لتسويق

بعض المحاصيل الزراعية، إذ تقوم السلطات النقدية بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني من أجل زيادة قدرة البنوك التجارية على منح المزيد من السلفيات والقروض. بالإضافة إلى أنها لا تتطلب وجود سوق كبير من السندات كما هو الحال في سياسة السوق المفتوحة، ولا يترتب على استخدامها تحمل البنك المركزي أي خسائر رغم أن أثرها يشمل كل المصارف. في حين أن سياسة السوق المفتوحة ذات أثر محدود، فمن أجل هذا تعتبر سياسة الاحتياطي القانوني ذات أفضلية على سياسة السوق المفتوحة من حيث الرقابة على الائتمان.

✓ **أدوات السياسة النقدية النوعية:**

تتمثل أدوات السياسة النقدية النوعية في مجموعة من الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على أوجه استخدام الائتمان، ويمكن توضيح أهمها فيما يلي:

- **تخصيص التمويل:** يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كما يستطيع أن يقدم مساعدة مالية إلى بعض البنوك بهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية أو لتشجيع أنشطة معينة.
- **السقوف التمويلية:** تعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة، وأن أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز أو أن تفترض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك المركزي.
- **تنظيم القروض الاستهلاكية (الرقابة على الائتمان):** تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، كأن يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها البنوك في شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو أن يقوم البنك المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من قيمة المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء، في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط. وهنا يمكن القول، أن الدور الذي يقوم به البنك المركزي في تحديد حدود وقيود تطور القروض التي تمنح من قبل البنوك التجارية من خلال إجراءات إدارية مباشرة يهدف إلى ضبط تدفق الائتمان والحفاظ على استقرار النظام المالي.
- **الإقناع الأدبي:** تتمتع البنوك المركزية عادة بسلطة رسمية وأخرى غير رسمية تجاه الجهاز المصرفي بصفة عامة، حيث تتمثل السلطة الرسمية في الصلاحيات القانونية التي يمنحها القانون للبنك المركزي لتنظيم النشاط المصرفي

والنقدي. أما السلطة غير الرسمية فتتمثل فيما يعرف بالإقناع الأدبي أي استخدام البنك المركزي لوسائل معنوية غير ملزمة قانونيا مثل التوصيات والإرشادات، بهدف توجيه سلوك البنوك التجارية ودفعها إلى تبني سياسات معينة أو الامتناع عن أخرى، وغالبا ما تستجيب البنوك لهذه التوجيهات رغبة في الحفاظ على علاقات جيدة مع البنك المركزي وتعزيز الثقة والاستقرار داخل النظام المصرفي.

السياسة المالية:

تتمثل السياسة المالية في الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في تخطيط كل من النفقات العامة والإيرادات العامة، وذلك بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف معينة. وتكمن مشاركة السياسة المالية للسياسة النقدية في مكافحة التضخم في قيد الموازنة الحكومية، حيث يعد عجز الموازنة من أهم محددات التضخم في الأجل الطويل وسمة بارزة للدول النامية، ويرجع ذلك لانخفاض مستوى مصادر التمويل العمومي (نتيجة لتدني مستوى تطور القطاع العام)، وضعف مساهمة قطاع الأعمال كمصدر تمويل النشاط الاقتصادي إما بسبب ضعف مستوى تطوره أو بسبب التهرب الضريبي، إضافة إلى عدم ترشيد النفقات العمومية. ويمكن إبراز أهم أدوات السياسة المالية في مكافحة التضخم كالتالي:

- **ترشيد النفقات العامة:** تلجأ الدولة في حالة معدلات التضخم المرتفعة إلى تقليص النفقات العامة خاصة الاستهلاكية منها وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويؤدي ذلك إلى انخفاض حجم الاستهلاك أي انخفاض الطلب الكلي ما يدفع بالمستوى العام للأسعار إلى الانخفاض.
- **الزيادة في حجم الضرائب:** تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة، إضافة إلى أنه في حالة ارتفاع معدلات التضخم تقوم الدولة بالرفع من نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ما يعني انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي.
- **سياسة الدين العام:** تعد أيضا من أهم الإيرادات العامة حيث يتم اللجوء إليها في حالة عجز الضرائب على تغطية النفقات العامة، وفي حالة اعتماده فإنه يهدف كذلك إلى سحب فائض السيولة في السوق، ما يعني انخفاض الطلب وعلاج الزيادة في المستوى العام للأسعار.
- **الإعانات والتحويلات:** تعد من أهم مصادر تدعيم المداخيل لفئات اجتماعية واسعة، ويؤدي خفض مستوى الإعانات والتحويلات في أوقات التضخم إلى الحد من القوة الشرائية وبالتالي المساهمة في كبح التضخم.

II. البطالة:

بالإضافة إلى التضخم تعتبر البطالة أيضا من أهم العراقيل التي تواجهها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فقد أصبحت للبطالة مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي على اختلاف مدارسه واتجاهاته لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، لما لها من تأثير على اقتصاديات الدول وعلى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة بها، فالتقليل من حجم البطالة وبذلك الرفع في معدلات النمو الاقتصادي يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وصانعي السياسات الاقتصادية في أي دولة. لذا تعطى لمشكلة تحديد مفاهيم البطالة وتفسيراتها المختلفة أهمية كبيرة حيث تختلف الأرقام المعطاة لحجم البطالة باختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها، كما تختلف السياسات المعتمدة للحد من البطالة باختلاف تفسيراتها المختلفة.

1. تعريف البطالة:

استحوذ موضوع البطالة على عناية أصحاب القرارات السياسية وكذلك اهتمام الباحثين في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وقد تباينت وجهات النظر حول تحديد مفهومها لتعدد أنواعها واختلاف أسبابها وتأثيراتها، مما أدى لوجود تعاريف متعددة لها، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- البطالة هي التعطل والتوقف الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة ورغبتها في العمل والإنتاج.
- تتمثل البطالة في عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم من أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي.
- البطالة هي وجود أشخاص في مجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين بالولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

في حين نجد بأن هناك من عرف البطالة على أنها: "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا على الرغم من قدرتها ورغبتها في العمل، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان من المفترض الوصول إليه". ووفقا لهذا التعريف نلاحظ أن هناك بعدين للبطالة هما:

- الأول يتمثل في عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، وهذا يعني الاستخدام غير الكامل للعنصر البشري أي يوجد جزء منها عاطل ويترتب على الاستخدام غير الكامل لهذا المورد الهام ضياع لجزء من الناتج القومي

الذي يمكن الحصول عليه لو تم توظيف هذا العدد من العمال المتعطلين، وهذا ما يترتب عليه انخفاض الدخل القومي للأفراد وانخفاض مستوى المعيشة. وبمعنى آخر فإن هذا البعد يشير إلى حالتي البطالة السافرة والجزئية، فالأولى تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يعملون، وبالتالي فإن وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه صفر. والثانية تتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع.

- أما الثاني فهو عدم الاستخدام الأمثل للموارد، وهذا يعني أنه توجد بعض وحدات عنصر العمل لا تستخدم في مكانها السليم.

وحسب تعريف المكتب الدولي للعمل، يجب توافر معايير ثلاثة كي يعود الفرد بطالا وهي:

- أن يكون عاطلا عن العمل ولم يعمل ولو لساعة واحدة خلال الأسبوع الذي تم فيه البحث.
- أن يكون متاحا للعمل ولم يعمل خلال 15 يوما كحد أقصى للأسبوع الذي تمت فيه الدراسة.
- أن يكون باحثا عن العمل، بحيث يجب على الأفراد العاطلين عن العمل أن يتخذوا خطوات ملموسة للبحث عن عمل خلال الأربع الأسابيع التي تسبق الأسبوع المرجعي.

والهدف من وضع هذه المعايير هو محاولة لتقديم تعريف محدد أكثر شمولا لمشكلة البطالة ويصلح للتطبيق في مختلف دول العالم، وبالتالي يمكن من خلاله قياس معدل البطالة في مختلف الدول بنفس الطريقة حتى يمكن المقارنة بين تلك المعدلات، وإن كانت هناك بعض الاختلافات فيما بين الدول عند قياس تلك المعدلات بسبب اختلاف تحديد الفئة العمرية للأفراد داخل سن العمل وكذلك الفترة التي تقاس خلالها البطالة.

2. أسباب البطالة:

ترجع أسباب البطالة في الجزء الأكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد كاقتصاد نامي يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الإنتاج والاستهلاك. وتتمثل فيما يلي:

- التخلف الاقتصادي في الدول النامية وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم السكاني زادت نسبة البطالة، لأن الزيادة السريعة في النمو السكاني ينشأ عنها خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب وسوق العمل، ما يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة.

- ندرة الموارد الاقتصادية والتي تؤدي إلى عدم وجود فرص وظيفية للعاطلين خاصة مع التحويلات الكبيرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يشكل عبئا إضافيا على الدولة في تمويل عمليات التنمية.
- عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين، فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها المختلفة ومع ذلك يعجز سوق العمل عن استيعابهم.
- عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.
- انتشار الأمية أو تدني المستوى التعليمي، الشيء الذي يحول دون وضع برامج للتدريب والتكوين طبقا لما يتطلبه سوق العمل المتجدد والمتغير باستمرار في ظل الطفرة التكنولوجية.
- توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة، ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة.
- انتشار ثقافة احتقار العمل اليدوي العضلي والحط من شأنه، وفي مقابل ذلك تمجيد العمل الذهني المرتبط بالوظيفة العمومية.
- الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الإعفاء من الخدمة العسكرية.
- عدم قدرة القوانين المنظمة للشغل على التحفيز على الاستثمار، لأن المستثمر يرى فيها إجحافا خصوصا عندما يقع اختلاف بين العامل ورب العمل، ولذلك نجد بعض المستثمرين يكتفون بتشغيل أفراد عائلاتهم ويرفضون توسيع مشاريعهم، لأن ذلك يتطلب المزيد من العمال وهذا يعني مزيدا من المشاكل القضائية.

3. أنواع البطالة:

يتفق الاقتصاديون على أن للبطالة أشكال وأنواع مختلفة ومتعددة من حيث أهميتها وخطورتها التي تتباين من دولة إلى أخرى، كما يختلف الاقتصاديون في طريقة عرضها وتوزيعها وأحيانا تسميتها، ومن أهم الأنواع ما يلي:

- **البطالة السافرة (الصريحة)**: تتمثل البطالة السافرة في وجود أفراد قادرين على العمل ولا يشغلون أية وظائف، وبالتالي يكون وقت العمل بالنسبة لهم معدوما، وإنتاجيتهم صفرا، وتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة شيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة، ويمكن التمييز بين نوعين منها هما: البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية.

- **البطالة الإجبارية:** يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة الأفراد القادرين على العمل، والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة، وهذا هو الشكل الظاهر للبطالة، أي أنه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه، ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية استنادا للأسباب المؤدية لكل منها.
- **البطالة الاختيارية:** تتمثل في البطالة التي يفضلها الفرد العاطل عن العمل، وتعود أساسا للارتفاع النسبي للتعويضات على البطالة أو الحصول على دخول أخرى غير دخل العمل (الدخل من الملكية بأنواعها أو من الإعانات والهبات المختلفة كالدخل من الإيجار، الفائدة من الادخار أو السندات، الربح من الأسهم... الخ).

- **البطالة المقنعة:** هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة زائدة أو فائضة. وهذه الفئة من العمال لا يعملون في الواقع أو يقومون بعمل أقل من قدراتهم الإنتاجية وبمعنى آخر هم الفئة التي تبدو من الناحية الظاهرية أنها في حالة عمل لأنها تشغل وظيفة وتتقاضى أجر، ولكنها من الناحية الفعلية لا تضيف شيء للإنتاج.
- **البطالة الهيكلية:** يقصد بالبطالة الهيكلية التعطل الذي يصيب جزء من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد وتؤدي إلى حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال العاطلين الراغبين في العمل والباحثين عنه، حيث تعود هذه التغيرات الهيكلية إلى التغير في هيكل الطلب على المنتجات أو إلى التغير في التكنولوجيا المستخدمة أو التغيرات الهيكلية على مستوى السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على عمالة معينة، وهنا نواجه حالة فائض عرض عمل في سوق العمل وحالة فائض الطلب في سوق عمل آخر، ويظل الخلل قائم إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب.
- **البطالة الدورية:** وهي البطالة التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة لبعض الفترات الانكماشية أو الركود المرتبطة بتقلبات النشاط الاقتصادي، ويفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية، ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الإنتاج ينخفض التوظيف وترتفع معدلات البطالة ويحدث العكس في أوقات الرواج.
- **البطالة الجزئية:** تعني هذه الحالة أن يمارس الفرد عملا لمدة أقل من الوقت المعتاد أو المرغوب فيه، وبمفهومها الواسع تشير إلى وجود فئة من الأفراد يعملون لساعات أو أيام أقل مما يرغبون، أو في إطار عقود عمل لا تتوافق مع تطلعاتهم، أو في وظائف وأماكن لا توفر شروط التشغيل المناسبة، كما تكون إنتاجيتهم غالبا أقل مقارنة

بغيرها من الأعمال. وتظهر هذه الحالة عادة نتيجة انتقال الأفراد من وظيفة إلى أخرى، إذ يكون العامل في انتظار الالتحاق بوظيفة جديدة أو بعد تسريحه من وظيفته السابقة، مما يدفعه إلى قبول أعمال بدوام جزئي.

- **البطالة الاحتكاكية (الفنية):** وهي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأشخاص مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد، لأن هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب. وينشأ عادة هذا النوع من البطالة بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات، أو لصعوبة تدريبهم على الأعمال التي لم يسبق لهم التدريب عليها والتي يتزايد الطلب عليها في سوق العمل.
- **البطالة الموسمية:** تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب عل العمال في مواسم معينة، وتنتشر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي الذي لا يتطلب سوى قدر ضئيل من رأس المال وقدرا محدودا من المستوى التقني. لذا فإن تزايد العمالة في القطاع يعكس نوعا من البطالة الموسمية بسبب طبيعة النشاط الزراعي، حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم الزراعة والحصاد وما بين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل، ويواجه قطاع السياحة أيضا هذه المشكلة في فترات انخفاض الإقبال السياحي.
- **البطالة المستوردة:** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب انفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع، وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

4. آثار البطالة:

تشكل البطالة سببا رئيسيا لمعظم الأمراض الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديدا واضحا للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، فالبطالة بمعناها الواسع لا تعني فقط حرمان الشخص من مصدر معيشته، وإنما تعني أيضا حرمانه من الشعور بجدوى وجوده. وفي إجمال للآثار الناجمة عن البطالة، يذكر أن معظم المشكلات الاجتماعية والمجتمعية والنفسية والأخلاقية التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بعض الدول العربية التي تعاني من مشكلة البطالة كانت البطالة هي العامل المشترك في خلقها واستفحال خطرها، ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

- **الآثار المادية:**

وهي التي لها تأثير واضح على الحياة المادية للمجتمع، وفي كل مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبشكل عام فإن هذه الآثار تتمثل فيما يلي:

- من المعروف أنه يجب على كل فرد من أفراد المجتمع أن يساهم في العمل، فإن لم يجد فرصة للعمل فمعنى ذلك إهدار الإمكانيات والطاقات التي كان بالإمكان أن تساهم في الإنتاج، وبالتالي يمثل ذلك خسارة اقتصادية بسبب عدم الاستفادة من القوى القادرة على العمل والإنتاج، وهذا ما يؤدي إلى حرمان المجتمع من الإشباع والرفاهية نتيجة عدم استهلاك السلع التي كان ينتجها المعطلون.
- تعمل البطالة على انتزاع الأمان الاقتصادي، حيث يفقد العامل دخله الأساسي وربما الوحيد مما يعرضه وأسرته للفقر والحرمان.
- تتسبب البطالة في هدر قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي، لأن البطالة العالية تمثل هدر للموارد البشرية المعطلة.
- البطالة تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب المدفوعات الحكومية للعاطلين عن العمل مثل منح البطالة، الاستفادة من الضمان الاجتماعي...الخ.
- تؤدي البطالة إلى انخفاض مستويات الأجور الحقيقية داخل البلد، وبالتالي تدهور المستوى المعيشي للأفراد المعطلين.
- تؤدي البطالة إلى شلل في بعض القطاعات بسبب لجوء العمال إلى الاضرابات، وبالتالي التأثير بالسلب على الاقتصاد ككل.
- شعور الفرد العاطل عن العمل بالإقصاء والحرمان من قبل دولته، مما يضعف شعوره بالانتماء وحب الوطن.

➢ **الآثار المعنوية:**

إن الآثار المعنوية للبطالة تنبع من الضغوط النفسية التي يتعرض لها الأفراد لعدم قدرتهم الشخصية على تحمل موقف أو مواقف معينة تعترض حياتهم نتيجة التعطل عن العمل (الإحساس بالفشل، القلق والتوتر النفسي، العزلة الاجتماعية، الاكتئاب والإحباط وغيرها)، فهذه الآثار تظهر كيف يمكن أن تؤثر البطالة ليس فقط على الوضع المالي للأفراد، بل حتى على حياتهم الشخصية والاجتماعية. وبالتالي تصبح بذلك عامل ضغط مؤثر على الحالة النفسية والمزاجية لأفراد المجتمع، والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة والبحث عن فرص عمل في مناطق ودول أخرى، بالإضافة إلى انتشار بعض الظواهر والآفات الاجتماعية السلبية كالجريمة والانحراف نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

5. حلول معالجة البطالة:

توجد وسائل عديدة لعلاج البطالة وتختلف باختلاف نوع كل منها، فكلما أمكن تحديد كل نوع من أنواع البطالة بوضوح كلما أمكن تحديد سياسات وسائل علاجها بحيث:

- إذا كانت البطالة هيكلية فإنه يمكن علاجها عن طريق إتباع ما يعرف باسم سياسات سوق العمل وذلك عن طريق إيجاد مراكز تدريب العمال لتساعدهم على اكتساب الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تتطلبها الوظائف الشاغرة، أو عن طريق مكاتب التوظيف والتي بمثابة حلقة اتصال بين وحدات عنصر العمل أو بين رجال الأعمال وهم الذين يطلبون خدمات عنصر العمل، حيث تقوم هذه المكاتب بجمع البيانات عن الوظائف الشاغرة في المناطق التي توجد فيها وتعمل على الإعلان عنها للباحثين عن العمل حتى يكونوا على علم دائم بها والالتحاق بها إذا ما توفرت فيهم الشروط المطلوبة.
- إذا كانت بطالة احتكاكية فإنه يمكن علاجها عن طريق إنشاء مكاتب توظيف والتي تكون بمثابة حلقة وصل بين وحدات عنصر العمل وبين رجال الأعمال، وذلك للإعلان عن الوظائف الشاغرة لديهم.
- يمكن علاج البطالة المقنعة عن طريق سحب العمالة الزائدة الموجودة في أحد الأنشطة وتوجيهها إلى نشاط آخر، خاصة إذا ما صاحب ذلك إنشاء وإقامة مشروعات إنتاجية جديدة سواء من قبل القطاع الخاص الوطني أو القطاع الأجنبي حتى تستوعب الأعداد المتزايدة من الأيدي العاملة والناتجة عن الزيادة السكانية السريعة.
- يمكن علاج البطالة الناتجة عن قصور الطلب الكلي عن طريق إتباع سياسات نقدية مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي وتقليل البطالة، فالسياسة النقدية التوسعية تتمثل في زيادة العرض النقدي مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي تنشيط الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة.
- إذا كانت بطالة موسمية فإنه يمكن علاجها والتقليل منها بتدريب العاملين وانخراطهم على أعمال أخرى يمارسونها أو يزاولونها بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلع التي يشغلون فيها أساسا.
- تصحيح آلية الأجور في سوق العمل يمكن أن يلعب دورا مهما في تقليل معدلات البطالة ذلك لأنه كلما شاعت المنافسة في سوق العمل، كلما أصبحت معدلات الأجور تعبر عن حالة عرض العمل والطلب عليه. ويمكن ذلك من خلال تخفيض رواتب وأجور بعض الموظفين ذوي الرواتب العالية التي لا تناسب جهودهم، مما يؤدي إلى توفير هذا الجزء من الراتب واستثماره في مجال وقطاع آخر يساعد في الحد من البطالة.

- تشجيع المعاش المبكر حتى يمكن توفير فرص عمل جديدة بدلا من هؤلاء الذين أحيلوا إلى المعاش، وذلك من خلال الاهتمام بفئة الشباب وإيجاد المشاريع التي تستوعب طاقاتهم ويستطيعون من خلالها الإبداع في عملهم.
- تشجيع وتسهيل الاستثمار داخل الدولة والذي سيساعد على إيجاد فرص عمل جديدة.
- تشجيع التعاون مع القطاع الخاص يساهم في الحد من البطالة خاصة في البلدان النامية، من خلال دعم الصناعات الحرفية والأنشطة التقليدية التي تعتمد على كثافة اليد العاملة ولا تتطلب رؤوس أموال كبيرة أو خبرة تنظيمية ضخمة للقيام بها، مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة.

العلاقة بين التضخم والبطالة:

في سنة 1958 قام الاقتصادي النيوزيلاندي **A.W.Phillips** بنشر دراسة تطبيقية فاحصة للعلاقة بين تضخم الأجور والبطالة في المملكة المتحدة على طول الفترة الممتدة من 1861-1957، بحيث أصبحت هذه الدراسة عمود الاقتصاد الكلي في الستينات ومصدر نقاش واسع بين الاقتصاديين. وقد استخلص فيلبس من دراسته أن معدل التغير في الأجور النقدية يرتبط عكسيا بشكل غير خطي مع النسبة المئوية لمعدل البطالة، وأن العلاقة بين ارتفاع معدل التضخم وانخفاض معدل البطالة يتنافى والتحليل الكلاسيكي، إذ لا يتغير مستوى الإنتاج الحقيقي ومن ثم لا يتغير مستوى البطالة مع التغير في مستوى السعر طالما أن ارتفاع مستوى السعر معبرا عنه بانتقال دالة الطلب الكلية إلى الأعلى، وبالتالي لا تؤثر على الناتج الحقيقي في الأمد الطويل. إلا أن تحليل منحنى فيلبس يوفر دعما للنموذج الكينزي، إذ تؤدي الزيادة في الطلب الكلي إلى ارتفاع مستوى السعر عند معدل الأجر النقدي وهذا من شأنه أن يتسبب في توسع مستمر في مستوى الاستخدام والإنتاج.

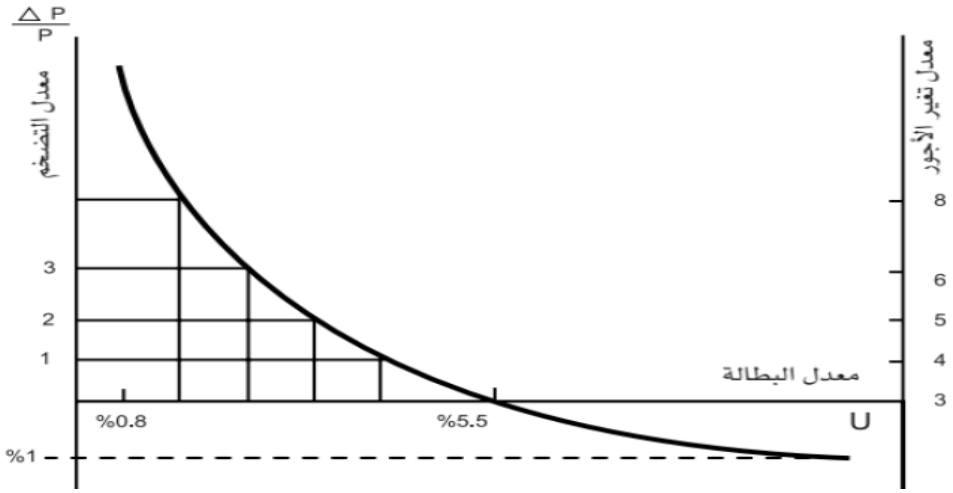
وانطلاقا مما سبق يمكن تفسير ذلك على أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد مجتمع بمعدل كبير، فإن المؤسسات الإنتاجية تعمل على زيادة إنتاجها وذلك من خلال توظيف المزيد من العمالة وبأجور مرتفعة، ونتيجة هذه الأجور المرتفعة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما ينعكس على ارتفاع أسعار المنتجات وبالتالي ارتفاع التضخم، وهذا ما يوضح لنا تفسير تخفيض نسبة البطالة وارتفاع نسبة التضخم لذلك فإن منحنى فليبس سالب الميل.

إلا أنه في فترة السبعينات ظهر ما يعرف بالتضخم الركودى Stagflation والذي يجمع بين البطالة والتضخم معا، حيث تتزايد البطالة بتزايد التضخم بعلاقة طردية عكس ما هو سائد حول منحنى فيلبس. وقد ظهرت العديد من التفسيرات حول هذه الظاهرة منها ارتفاع أسعار النفط بعد حرب 1973 مما أدى الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة البطالة وفي نفس الوقت ارتفاع الأسعار، كما ظهر تفسير آخر مفاده أن العلاقة العكسية بين البطالة

والتضخم تكون على المدى القصير بينما على المدى الطويل لا يمكن التأكيد على أن التضخم سوف يودي إلى حدوث انخفاض في البطالة.

ويمكن توضيح منحنى فيلبس من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04: منحنى فليبس للعلاقة بين التضخم والبطالة



المصدر: د.بن عمار سمية، محاضرات في مدخل إلى علم الاقتصاد، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2023/2022، ص 73.

أسئلة مقترحة للمناقشة:

ضع "**صحيح**" أو "**خطأ**" مع التعليل لكل عبارة:

- التضخم يعني الانخفاض المستمر في المستوى العام للأسعار ( ).
- التضخم الناتج عن الطلب يحدث عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض ( ).
- يؤدي التضخم إلى زيادة القوة الشرائية للنقود ( ).
- البطالة الهيكلية تنتج عن تغيرات في بنية الاقتصاد وسوق العمل ( ).
- البطالة السافرة تعني وجود أفراد قادرين على العمل لكنهم لا يعملون إطلاقا ( ).
- البطالة الموسمية ترتبط بتقلبات النشاط الزراعي والسياحي خلال السنة ( ).
- منحنى فيليبس يوضح وجود علاقة طردية دائمة بين التضخم والبطالة ( ).
- التضخم الركودي يجمع بين ارتفاع التضخم وارتفاع البطالة في نفس الوقت ( ).
- السياسة النقدية لا تؤثر في معالجة التضخم ( ).
- ارتفاع الضرائب يمكن أن يساعد في تقليل معدلات التضخم ( ).

المحاضرة التاسعة: المنظمات الاقتصادية

تعد المنظمات الاقتصادية الدولية أحد أهم الفاعلين في النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، حيث تلعب دورا محوريا في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول وتقوم بإدارته في ضوء مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية. إذ تساهم هذه المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في تحقيق الاستقرار المالي، دعم التنمية، وتسوية النزاعات التجارية، كما تشرف على تطبيق السياسات الاقتصادية الدولية والتأكد من احترام الدول لالتزاماتها، وبفضل هذا الدور أصبحت المنظمات الاقتصادية الدولية عنصرا أساسيا في توجيه مسار الاقتصاد العالمي وصنع القرارات الاقتصادية المؤثرة على الدولة والمجتمع.

تعريف المنظمات الاقتصادية الدولية:

تعرف المنظمة الدولية عموما بأنها هيئة دائمة قائمة على أساس معاهدة تتخذ تسمية خاصة بها حسب الحالات، فقد تسمى نظام أو عهد وغيرها من المصطلحات. وتعد المعاهدة المقياس الأساس للمنظمة تقوم بين الدول الأعضاء وتؤدي المهام التي أنشئت من أجلها، كما تعرف أيضا المنظمات الدولية على أنها مجموعة الهيئات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي بشكل أساسي والتي تشارك في تحقيق إرادة الجماعات الدولية، فهي عبارة عن منظمات تقوم على هيكل إداري تنفيذي وتنظيمي من خلال مجموعة من الشخصيات الاعتبارية والمؤسسات التي تتكون منها الدول مثل منظمة الأمم المتحدة.

أما المنظمة الاقتصادية الدولية فتعرف بأنها مؤسسة دائمة تنشئها مجموعة من الدول بقصد التعاون والتنسيق في مجال من المجالات الاقتصادية، حيث تتمتع بالشخصية القانونية الدولية والإدارة الذاتية عند مباشرة اختصاصاتها المحددة في ميثاق إنشاءها التي أنشئت من أجلها والتي تهدف إلى تحقيق المصالح المشتركة في المجال الاقتصادي.

I. صندوق النقد الدولي (FMI):

يمثل إنشاء صندوق النقد الدولي الحدث البارز والهام في تاريخ الاقتصاد العالمي، فبعد الفوضى التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية في فترة قبل وبعد الحرب العالمية الثانية سارعت الدول إلى خلق قواعد دولية تشكل محورا أساسيا لإدارة النظام النقدي الدولي كنظام يتمتع بمرونة كافية للتحكم في أسعار الصرف واستقرار موازين المدفوعات للدول من جهة، وكذلك تسهيل حركة المبادلات الدولية من جهة أخرى.

1. نشأة وتعريف صندوق النقد الدولي:

تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية عندما اتفق ممثلو خمس وأربعين حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين. فمع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصاداتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات، ولكن هذا الإجراء لم يؤد إلا إلى تفاقم دائرة الانخفاض التي يتعاقب فيها هبوط التجارة العالمية والناتج وتوظيف العمالة. ومن أجل المحافظة على الاحتياطيات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج، وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها، بينما فرض البعض الآخر قيودا معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية، ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة، حيث أدت سياسات إفقار الجار هذه إلى تدمير الاقتصاد الدولي، فتناقصت التجارة العالمية تناقصا حادا وكذلك توظيف العمالة ومستويات المعيشة في بلدان كثيرة.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز حين وضع ممثلو البلدان المشاركة الميثاق أو اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف. وفي ديسمبر 1945 جاء صندوق النقد الدولي إلى حيز الوجود عند توقيع 20 بلدا على اتفاقية تأسيسه.

وفي عالم اليوم الذي يزداد تكاملا وتكافلا يوما بعد يوم، يعتمد تحسن الأحوال في أي بلد أكثر من أي وقت مضى على الأداء الاقتصادي في البلدان الأخرى ووجود بيئة اقتصادية عالمية مفتوحة ومستقرة. وبالمثل فإن السياسات المالية والاقتصادية التي تنتهجها بعض الدول تؤثر على مدى نجاح أو فشل سير النظام التجاري ونظام المدفوعات العالميين. ومن هنا تتطلب العولمة توثيق التعاون الدولي، وهو ما أدى بدوره إلى زيادة مسؤوليات المؤسسات الدولية القائمة على تنظيم هذا التعاون بما فيها صندوق النقد الدولي، حيث ازدادت أهمية الأهداف التي يتبناها لسبب بسيط آخر، ألا وهو اتساع نطاق عضويته ذلك أن عدد الدول الأعضاء قد تجاوز أربعة أمثال عدد الدول التي

شاركت في إنشائه وعددها 45 بلدا، إلى جانب التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي، قد تطلبت من الصندوق أن يتكيف مع المستجدات بسبل مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار في خدمة أهدافه على نحو فعال.

وعليه يمكن تعريف **صندوق النقد الدولي** على أنه "المؤسسة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي، وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه". وقد أنشئ في25 ديسمبر 1945 بموجب اتفاقية بريتن وودز الموقعة في 1944، حيث بلغ عدد الدول الموقعة عليه 29 دولة، وباشر عمله في مارس 1947، وبلغ عدد الدول الأعضاء فيه حاليا **190 دولة**.

2. أهداف صندوق النقد الدولي:

قام صندوق النقد الدولي عند تأسيسه على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والتي يمكن أن تعرقل نمو التجارة العالمية.
- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحا لها استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
- العمل وفق الأهداف المذكورة سابقا على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

3. وظائف صندوق النقد الدولي:

وحتى يحقق الصندوق أهدافه، يجب أن يقوم بالوظائف والمهام التالية وهي:

- تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض عملاتها.
- إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف الذي يحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.
- تمويل العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكنهم من تصحيح الاختلال، حيث يمنح لذلك قروضا قصيرة ومتوسطة الأجل
- يعمل على توفير السيولة اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية، وقد ابتدع من أجل ذلك ما تسمى بـ "حقوق السحب الخاصة".
- اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
- يقوم بتقديم المشورة للدولة العضو بالإضافة إلى تدريب المختصين من أجل حل المشاكل النقدية ومساعدتهم على إتباع السياسات الاقتصادية المناسبة لذلك.
- التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية.
- يركز صندوق النقد الدولي في معالجاته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.

4. موارد صندوق النقد الدولي:

يحصل الصندوق على موارده المالية من عدة مصادر رئيسية تشمل:

➢ اشتراكات الدول الأعضاء (أو الحصص):

إن المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسددها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تتزايد فيها الحصص، حيث تدفع البلدان 25% ذهبا و75% عملة وطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة. ثم تغير الأمر باستحداث ما يسمى بوحدات حقوق السحب الخاصة، حيث ألزمت الدول بدفع 25% من حصتها بحقوق السحب الخاصة أو إحدى العملات الرئيسية مثل: الدولار الأمريكي، الين الياباني، والباقي بعملتها الوطنية. إذ تعتبر الحصص المقدمة من الدول الأعضاء المرآة التي تعكس القوة الاقتصادية للدولة، فهذه الحصص لا تحدد فقط مساهمة الدولة في الموارد المالية للصندوق، بل أيضا حقوق التصويت وإمكانية الوصول إلى القروض، كما أن حصة كل دولة يمكن أن تراجع وتعدل دوريا لتتناسب مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

تعريف حقوق السحب الخاصة: تحدد حصة كل عضو في رأسمال الصندوق حقوقه في السحب على موارده، ويأخذ لجوء الأعضاء إلى موارد الصندوق الصورة الرئيسية تعرف بحقوق السحب الخاصة وهي عبارة عن "أصل احتياطي (وحدة حساب دفترية وليست وحدة نقدية) دولي استحدثه صندوق النقد الدولي سنة 1969، ليصبح مكملا للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، كانت تقدر قيمته في البداية بما يساوي 0.888891 غراما من الذهب النقي وهو ما كان يعادل دولارا أمريكيا واحدا، وبعد انهيار بريتن وودز أعيد تحديد قيمتها بسلة من العملات (الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني، اليوان الصيني، والجنيه الإسترليني)، وتراجع هذه السلة كل خمس سنوات للتأكد من أن العملات الداخلة في السلة هي المستعملة في المبادلات الدولية وأن قيمتها ووزنها تعكس أهميتها في الأنظمة المالية والتجارية".

- **القروض والاقتراض:**

عند عجز الحصص عن توفير ما يحتاجه الصندوق من أموال، يمكنه اللجوء إلى الاقتراض من الدول الأعضاء الغنية أو من الأسواق المالية العالمية لتمويل برامجه، كما يقوم الصندوق أحيانا بإصدار سندات لجمع الأموال الإضافية.

- **الفوائد أو الأرباح من القروض:**

يقرض الصندوق فائدة على القروض التي يقدمها للدول الأعضاء، وهذه الفائدة تشكل مصدر دخل إضافي للصندوق.

- **الرسوم والمصاريف الإدارية:**

تتحمل الدول التي تقترض من الصندوق عادة تكاليف إدارية ورسوما إضافية، وتستخدم هذه الإيرادات لتمويل تشغيل الصندوق.

- **مبادرات تمويلية إضافية:**

قد يعتمد الصندوق أيضا على موارد إضافية عبر مبادرات دولية وبرامج تمويلية خاصة، مثل: الصناديق الائتمانية التي تركز على الدول الفقيرة أو التي تمر بأزمات إنسانية أو بيئية.

5. انتقادات صندوق النقد الدولي:

تعرض صندوق النقد الدولي لبعض الانتقادات من الكتاب والمراقبين الاقتصاديين تمثلت فيما يلي:

- ليس دائما الخيار السليم، فبرنامج صندوق النقد الدولي قد يترك البلد في بعض الأحيان فقيرا كما كان من قبل، لكن مع مديونية أكبر وصفوة حاكمة أكثر ثراء، بالإضافة إلى أن القروض التي تقدم من الصندوق إلى الدول تكون ضارة في حالات كثيرة خاصة التي توجه إلى الدول النامية ودول العالم الثالث.

- سطوة الولايات المتحدة الأمريكية على البنك وتحكمها وقدرتها على إعطاء القرض من عدمه لأي دولة، حيث أنها الدولة الوحيدة التي تمتلك حق الفيتو من بين الدول الأعضاء.
- يتبنى صندوق النقد الدولي سياسات رأسمالية تؤيد السوق الحر، فهو يرفض أية قيود من الدول المقترضة على النقد الأجنبي.
- يعطي نفس التوصيات والنصائح لكل الدول، مما لا يعطي أية مساحات للدول التي قد يكون وضعها الاقتصادي والاجتماعي مختلفا إلى حد كبير مع نظيرتها من الدول المقترضة.
- تم اتهام صندوق النقد الدولي بكونه أحد أدوات الشركات العالمية لبناء إمبراطورية تسيطر على اقتصاد العالم، وتهزم الدول ونهب وتدمير اقتصاد الدول النامية.

II. البنك الدولي (BM):

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير احدى المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة، والتي أوكلت لها في السنوات الأولى من إنشائها مهمة إعادة التعمير والبناء للاقتصاديات المتضررة من الحرب العالمية الثانية، ثم توسعت مهامه لتشمل تقديم مختلف أنواع القروض إلى دول العالم الثالث.

1. نشأة وتعريف البنك الدولي:

يعتبر البنك الدولي أكبر مصدر تمويل في العالم يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس وأشد البلدان فقرا، حيث تتمثل رسالته في مكافحة الفقر برغبة قوية وكفاءة مهنية لتحقيق نتائج دائمة، بالإضافة إلى مساعدة الناس على مساعدة أنفسهم والحفاظ على بيئتهم عن طريق تقديم الموارد، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، وتكوين الشراكات في القطاعين العام والخاص.

فالبنك الدولي هو الوكالة الدولية الرئيسية للتمويل من أجل التنمية وهذا يعكس الطبيعة المزدوجة لأهداف البنك، فالهدف الأول (التعمير) هو إصلاح وتجديد وسائل وأدوات الإنتاج التي دمرتها الحروب، والهدف الثاني (التنمية) هو تنمية الموارد الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء النامية، إذ يظهر مدى الارتباط بين الهدفين من حيث تقديم المساعدات اللازمة للدول الأعضاء من أجل تمكينها من التغلب على عثرتها الاقتصادية.

وعليه يمكن تعريف **البنك الدولي** على أنه "مؤسسة اقتصادية عالمية مسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء"، فهو المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي حيث نتجت هي الأخرى عن اتفاقية بريتن وودز سنة 1944، وأنشئ أساسا من أجل إعادة إعمار الدول التي تم تدميرها خلال الحرب العالمية الثانية. وبدأ عمله رسميا في 25 يونيو 1946 حيث بلغ عدد الدول الأعضاء فيه **190 دولة**، ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي لابد أن تكون عضوا في صندوق النقد الدولي وإن اكتتاب الدول الأعضاء في رأسمال البنك يتحدد وفقا لحصة كل دولة في رأسمال الصندوق.

2. أهداف البنك الدولي:

تتمثل أهداف البنك الدولي في النقاط التالية:

- معالجة الاختلال الهيكلي ومساعدة الدول النامية على تصحيح الخلل في موازين مدفوعاتها عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.
- المساهمة في إعادة بناء وإعمار وتنمية اقتصاديات الدول الأعضاء والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- وضع قواعد سلوك النظام المالي الدولي فيما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال.
- تشجيع الاستثمار الخاص وتوسيعه.
- تقديم المعونات الفنية والدراسات الاقتصادية للدول الأعضاء.
- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء.

3. وظائف البنك الدولي:

ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه يقوم البنك بالوظائف التالية:

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية.
- تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الاكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا.
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.

- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمساعدتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه، مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.
- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

4. موارد البنك الدولي:

يحصل البنك الدولي على موارده المالية من المصادر الرئيسية التالية:

- **الاكتتاب:** وهي مجموع حصص الدول الأعضاء والتي تشكل رأسمال البنك إلا أن هذه المساهمة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من أموال البنك القابلة للإقراض، حيث تتحدد حصة الدولة العضو استنادا لحصة الدولة في الصندوق وتسدد وفقا لصيغة محددة: 2% تدفع ذهبا، 18% تدفع بالعملات الأساسية وغالبا بالدولار الأمريكي، و80% تدفع بالعملة المحلية تبقى لدى البلد العضو ويمكن للبنك أن يستعملها وقت الحاجة.
- **التمويل المشترك:** وهي مساهمات الهيئات والمنظمات المالية الدولية مثل البنك الأمريكي للتنمية وبنك التنمية الأسيوي وغيرها من خلال إقناعها بالإسهام برأسمالها في المشروعات التي يقوم البنك بتقييمها وإعدادها للتمويل، إذ تسعى هذه المؤسسات والمنظمات والوكالات إلى استثمار أموالها في مشروعات يتولى البنك الإشراف عليها وذلك لعدة أسباب أهمها أن البنك يتشدد في دراسته للمشاريع لضمان نجاحها.
  - الاقتراض من أسواق المال العالمية، عن طريق السندات ويحصل على معظم موارده المالية من هذا المصدر.
  - الدخل الصافي الناتج عن مختلف عملياته في تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة المرتبطة بحصص الدول الأعضاء في البنك.

فمنذ نشأة البنك الدولي وحتى الآن نجد استحواذ الدول الرأسمالية الصناعية بالسيطرة على إدارته وتحديد سياسته وتخصيص موارده، وذلك من خلال ما استحوذت عليه من أغلبية في رأسماله، وبالتالي على الشطر الأعظم من القوة التصويتية في البنك (طبقا لقاعدة التصويت المرجح بحجم النصيب في رأسمال البنك)، وقد انعكس ذلك على قرارات البنك في مجال الإقراض.

5. مؤسسات البنك الدولي:

أصبحت التسمية الحالية لهذه المؤسسة **"مجموعة البنك العالمي"** وذلك لاشتمالها على أربع مؤسسات أخرى بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث تختص هذه المؤسسات بجوانب مختلفة من التنمية لكنها تستخدم إفادتها النسبية للعمل بطريقة متعاونة نحو الهدف الأساسي ألا وهو تقليل نسبة الفقر. وهي كالآتي:

- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD):** تأسس سنة 1944 وباشر مهامه سنة 1946، هدفه المساهمة في تمويل وإعادة تعمير وبناء الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وكذا تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديمها لقروض تنموية منتجة، وكذا المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية.
- **هيئة التمويل الدولية (SFI):** أنشئت سنة 1956 ملتزمة بتشجيع النمو في البلدان النامية بتوفير الدعم للقطاع الخاص.
- **الهيئة الدولية للتنمية (AID):** تأسست سنة 1960 تقوم بتقديم القروض بدون فائدة إلى أفقر البلدان النامية.
- **المركز الدولي لتسوية المنازعات (CIRDI):** تأسس سنة 1966 يسعى إلى تشجيع الاستثمار الدولي عن طريق التوفيق والتحكيم في المنازعات الاستثمارية التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.
- **الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار (AMGI):** تأسست سنة 1988 تقدم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناتجة عن المخاطر غير التجارية.

III. مؤسسات تنظيم وتحرير التجارة الدولية:

بانتهاء الحرب العالمية الثانية شهد العالم تغييرات جذرية في بنيته الاقتصادية، حيث بدأت الدول العظمى في وضع أسس العلاقات الاقتصادية الدولية في مرحلة ما بعد الحرب وكان بذلك ميلاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1944 والتوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT سنة 1947 بمثابة تدشين لنظام عالمي جديد، وفي الأول من يناير سنة 1995 تأسست المنظمة العالمية للتجارة الركن الثالث من أركان النظام الدولي الجديد كصورة بديلة معدلة وأكثر رسمية لاتفاقية الجات GATT والتي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية بين الدول.

1. الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT):

➢ **تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ونشأتها:**

في خضم الحرب العالمية الثانية، وتحديدا 1941 وفي لقاء ثنائي غير معلن جمع الرئيس في شهر آب لعام الأميركي روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني تشرشل والذي استمر لأربعة أيام، تم وضع التصور الأساسي للنظام العالمي وخاصة الشق الاقتصادي لما بعد الحرب، وأهم ما اتفق عليه هو تخفيف القيود التجارية وحرية البحار، والتعاون الاقتصادي العالمي، وذلك يشبه إلى حد قوي نقاط الرئيس الأميركي وولسن الأربعة عشر التي طرحها في مؤتمر فرساي بعد اية الحرب العالمية الأولى والتي تم تجاهلها في حينه. بدأت ترجمة التصور الذي وضعه روزفلت وتشرشل حتى قبيل انتهاء الحرب بإنشاء ركائز ثلاث لإدارة الاقتصاد العالمي وهي: منظمة للتجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإعمار والتنمية.

وقد تم بالفعل وضع الأسس العملية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 كما ذكر سابقا، إلا أن الركيزة الثالثة وهي منظمة التجارة الدولية لم تبصر النور بسبب رفض الكونغرس الأميركي التوقيع على مسودة ميثاق المنظمة والذي انبثق عن ميثاق هافانا لعام 1948 بسبب التضارب في وجهات النظر بين الديموقراطيين والجمهوريين، ما جعل بقية دول العالم صرف النظر عنها. وفي غضون ذلك، دخلت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والتي عرفت باسم اتفاقية الجات GATT حيز التنفيذ في مطلع العام 1948 والتي سبق وتفاوض بشأنها 23 دولة في جنيف بين عامي 1946 و1947. وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع أن تكون اتفاقية الجات مؤقتة، إلا أنها كانت الاتفاقية الرئيسية الوحيدة التي حكمت التجارة الدولية حتى إنشاء منظمة التجارة العالمية، حيث تطورت الجات على مدى 47 سنة لتصبح منظمة تجارة عالمية بحكم الواقع تضم في النهاية ما يقرب من 130 دولة. ومن خلال جولات التفاوض المختلفة، تم تمديد اتفاقية الجات أو تعديلها عن طريق العديد من القوانين والترتيبات التكميلية، والإعفاءات، وتقارير لجان تسوية المنازعات، وقرارات مجلسها.

إذن فكلمة **GATT** هي اختصار لتسمية الاتفاقية العامة للتعريفة الجوكية والتجارة **General Agreement on Tarifs and Trade** "وهي عبارة عن اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية (الجوكية) وغير التعريفية (الكمية)".

➢ **مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة:**

تقوم الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة على المبادئ التالية:

مبدأ المعاملة بالمثل: فرض أي قيود في المعاملات التجارية من قبل بلد معين من الدول المتعاقدة على باقي الدول يعطي الحق للدول الأخرى أن تفرض القيود المناسبة على هذا البلد، أي التعامل معه بمثل الإجراء الذي قام به.

مبدأ الدولة الأولى: منح كل طرف من أطراف التعاقد فورا وبلا شروط، جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأية دولة أخرى .

مبدأ عدم التمييز: يكون استخدام القيود الخاصة بالتجارة الدولية بطريقة غير تمييزية والحقيقة أن تطبيق شروط الدولة الأولى بالرعاية يعتبر أيضا سبيلا لتحقيق مبدأ عدم التمييز.

مبدأ المعاملة الوطنية للسلع الأجنبية: ويعني هذا المبدأ عدم استخدام القيود غير التعريفية بأنواعها كوسيلة لحماية المنتج المحلي، ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد.

مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية: دون اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية كحظر الاستيراد أو تقييد كميته.

مبدأ الالتزام بتجنب دعم الصادرات: حيث أن هذا الدعم قد يلحق ضررا بدول أخرى متعاقدة.

مبدأ مكافحة الإغراق:

أي تمنع الدولة من تصدير منتجاتها بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلدها الأصلي لما تخلفه هذه السياسة من أضرار جسيمة على المنتجين المحليين للدولة المستوردة.

➢ **أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة:**

يمكن تلخيص أهم أهداف الاتفاقية في النقاط التالية:

- تمثل الهدف الرئيسي لاتفاقية الجات في تحرير التجارة الدولية مما يفرض عليها من قيود تعريفية أي الجمركية، والغير تعريفية أي الكمية، والتي تعرقل حركة السلع عبر الحدود الدولية.
- العمل على بناء نظام تجاري عالمي حر من شأنه تحقيق أعلى مستويات معيشية في الدول الأطراف المتعاقدة بالإضافة إلى تحقيق مستويات التشغيل الكامل بها.
- العمل على استغلال الموارد الاقتصادية العالمية السلعية استغلالا كاملا وأمثل مع التوسع في حجم الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية، بهدف تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الأموال وما ينجز عنها من زيادة في الاستثمارات العالمية.
- مساعدة الدول النامية على الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، من أجل تصريف الفائض من منتجاتها من السلع المصنعة والنصف المصنعة.
- الاعتماد على منهج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية.
- العمل على توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة الدولية ومساعد على توسيع التجارة الدولية.

➢ **أهم جولات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة:**

سيتم تلخيص جولات الاتفاقية في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: أهم جولات GATT.

الجولة	التاريخ	عدد الدول المشاركة	الموضوعات الأساسية للجولة
جنيف	1947	23	تخفيض التعريفات الجمركية
آنسي	1949	23	تخفيض التعريفات الجمركية
توركواي	1951	38	تخفيض التعريفات الجمركية

جنيف	1956	26	تخفيض التعريفات الجمركية
ديلز	1961-60	26	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي.
كيندي	1967-64	62	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق
طوكيو	1979-73	102	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية
الأوروغواي	1993-86	125 وعدد الدول الموقعة 117	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية.

تعتبر جولات الجات التفاوضية ناجحة في تخفيض الحواجز التجارية، ففي دورات كيندي وطوكيو والأورغواي تم تخفيض التعريفة الجمركية بما يقارب الثلث في كل دورة، وبالرغم من أن متوسط التعريفة الجمركية قد تم تخفيضه، فإن التعريفة الجمركية ظلت تمثل مشكلة لسببين، هما: الأول أن التعريفة على بعض المنتجات لا تزال مرتفعة. والثاني أن الدول النامية والاقتصاديات الانتقالية في شرق أوربا كانت متأخرة في الانضمام للجات، لذا فإن متوسط التعريفة الجمركية في العديد من الدول بقي مرتفعا. وتعتبر جولة طوكيو والأورغواي بما تمخض عنها من اتفاقيات لإعادة تنظيم العلاقات التجارية الدولية ترجمة فعلية للفكر الاقتصادي للمدارس والتيارات الليبرالية الجديدة بعد عجز الفكر الكينزي، والاشتراكي عن إبراز بدائل تخفف من حدة الأزمات الاقتصادية، وتحد من تفاقم مشكلات الاقتصاديات النامية. وقد كانت جولات الجات بدعوة من الولايات المتحدة بمفردها أو بمشاركة الدول الصناعية بغية تحقيق أهدافها، كما أنها تضع جداول أعمالها وتصنع قراراتها دون السماح بتعديلات تؤثر على أهدافها، فنجاح المفاوضات يخضع لمصالح تلك الدول.

2. المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة ونشأتها:**

في اليوم الأول من يناير 1995 اكتمل التنظيم القانوني والمؤسسي الحاكم للعلاقات الاقتصادية الدولية بعد دخول اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ لتتولى تنظيم السوق التجارية من خلال تحرير التبادل التجاري

الدولي في السلع والخدمات أو تسهيل نفاذها إلى الأسواق ما بين الدول الأعضاء فيها، وتحقيق قدر أكبر من التنسيق في السياسات التجارية الدولية، وهي ذات الأهداف التي سعت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT إلى تحقيقها طوال عدة عقود سابقة منذ إقرارها في 30 أكتوبر 1947. وعليه تعد المنظمة العالمية للتجارة الوريث الشرعي للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة بعدما نصت الوثيقة الختامية لمفاوضات جولة الأرغواي في مادتها الأولى والثانية على إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكوين الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها.

إذن يمكن القول أن **المنظمة العالمية للتجارة** منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي والعالمي، وتقف على قدم المساواة كضلع ثالث لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي. وقد باشرت عملها رسميا في الفاتح جانفي من سنة 1995 مكونة من حوالي 110 دولة منها 85 دولة نامية، ليصل عدد الدول الأعضاء فيها 264 دولة حاليا.

➢ أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

بإنشاء منظمة التجارة العالمية اكتمل الضلع الثالث لمؤسسات "بريتن وودز" التي أسفرت من قبل عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وترجع أهمية إنشاء هذه المنظمة إلى عدد ونوعية الاتفاقيات التي ترعاها، فعلى صعيد الكم بلغ عدد هذه الاتفاقيات 28 اتفاقية، أما على صعيد النوع والكيف فإن تلك الاتفاقيات استهدفت إجراء مزيد من التحرير في التجارة العالمية ليس فقط في مجال السلع المنظورة كما كان الأمر في إطار الجات، بل امتد نطاقها ليشمل مجالات جديدة مثل الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية وغيرها، كما تم لأول مرة وضع نظام متكامل لتسوية المنازعات في كافة المجالات التي تناولتها هذه الاتفاقيات. ويمكن إيجاز أهداف المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

- الإشراف على إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التجارية بين الدول الأعضاء.
- مراقبة السياسات التجارية للتأكد من توافقها مع الأسس والقواعد الواردة في الاتفاقيات.

- العمل على حسم المنازعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.
- تنظيم المفاوضات متعددة الأطراف.
- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية منها.

على الرغم من أن اتفاقية الجات كان لها نفس الأهداف إلا أن منظمة التجارة العالمية سعت إلى تحقيق هذه الأهداف بشكل أكثر شمولا، فعلى سبيل المثال في حين ركزت الجات بشكل حصري تقريبا على السلع واستبعدت الكثير من المنتوجات الزراعية والمنسوجات، تضم منظمة التجارة العالمية جميع السلع والخدمات بالإضافة إلى عنصر مهم جديد وهو الملكية الفكرية، فضلا عن بعض سياسات الاستثمار، كما قامت الأمانة الدائمة لمنظمة التجارة العالمية بتعزيز وإضفاء الطابع الرسمي على آليات مراجعة السياسات التجارية وتسوية المنازعات. ونظرا لأن العديد من المنتجات مشمولة في منظمة التجارة العالمية أكثر من تلك التي كانت موجودة في اتفاقية الجات، وبسبب زيادة عدد البلدان الأعضاء فقد استحوذت دول المنظمة على أكثر من 90 في المئة من حجم التجارة العالمية.

➢ **مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:**

اعتمدت منظمة التجارة العالمية في أداء مهامها على مجموعة من المبادئ **حافظت فيها على المبادئ التي كانت تقوم عليها الاتفاقية سابقا** وأضافت بعض المبادئ نتعرف عليها فيما يلي:

مبدأ التقييد الكمي للتجارة (تحديد كمية السلع المستوردة):

في حال وقوع أزمة في ميزان المدفوعات أو لمواجهة انخفاض كبير في الاحتياطات النقدية، لكن بشرط تخفيف هذه القيود وإلغائها تدريجيا عند زوال أسباب وجودها.

مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:

حيث يجوز للدول النامية اتخاذ إجراءات حمائية إضافية لتحقيق المرونة في تعديل تعريفتها الجمركية والحصول على مزايا تجارية من الدول المتقدمة وفق ترتيبات محددة بما فيها الإعفاء من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

مبدأ المفاوضات التجارية:

تعني الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء عبر التشاور والتفاوض ضمن المنظمة، بهدف التوصل إلى تسوية عادلة وفعالة.

➢ **وظائف المنظمة العالمية للتجارة:**

حددت الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي الموقعة بمراكش في مادتها الثالثة وظائف المنظمة لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، وتتلخص هذه المهام أو الوظائف في خمس مهام وهي:

- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة وأعمال هذه الاتفاقية والاتفاقات التجارية متعددة الأطراف، وتعمل على دفع أهدافها كما توفر الإطار اللازم لذلك.
- تنظيم وإشراف تام على جميع المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء بعضها البعض، وبينها وبين الدول الساعية للعضوية.
- الفصل في المنازعات التجارية بين الأعضاء عبر هيئة تسوية المنازعات، وقد أصبحت هيئة متخصصة نافذة السلطة بعد قيام المنظمة.
- مراقبة سياسات الدول التجارية للأعضاء فيما يخص الالتزام بتطبيق الاتفاقيات التي ترعاها.
- التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمؤسسات المرتبطة بهما، من أجل المزيد من التنسيق والتوجيه للسياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

➢ **كيفية تدخل المنظمة العالمية للتجارة في المجال التجاري العالمي:**

تتدخل المنظمة العالمية للتجارة في المجال التجاري العالمي بعدة طرق تشمل ما يلي:

- **وضع القواعد:** حيث تضع المنظمة قواعد ملزمة قانونيا تحكم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، وتشمل أحكاما بشأن الرسوم الجمركية، الحصص، المعايير الفنية، حماية الملكية الفكرية وحل النزاعات. إذ تسعى هذه القواعد إلى ضمان انسياب التجارة الدولية بشكل عادل ومتوقع، وخفض تكاليف التجارة، وتعزيز المنافسة، وتوفير فرص متساوية لجميع الدول الأعضاء.
- **الإشراف على تنفيذ القواعد:** حيث تراقب المنظمة امتثال الدول الأعضاء لقواعدها، وتتيح منصة الحوار والتفاوض لحل أي خلافات تجارية قد تنشأ، كما يمكن للمنظمة أيضا فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي لا تمتثل لقواعدها.
- **تقديم المساعدة التقنية:** حيث تقدم هذه المساعدات للدول النامية من أجل مساعدتها على بناء قدراتها التجارية، والاستفادة من قواعد التجارة العالمية، والمشاركة بشكل كامل في النظام التجاري العالمي.

- **تعزيز التعاون الدولي:** حيث تعمل المنظمة على تعزيز التعاون الدولي في مجال التجارة من خلال عقد مؤتمرات ومبادرات تهدف إلى تحسين النظام التجاري العالمي.
- **حل النزاعات التجارية:** حيث توفر المنظمة آلية فعالة لحل النزاعات التجارية بين الدول الأعضاء، والتي بإمكانها تقديم شكوى ضد أي دولة عضو أخرى تعتقد أنها تنتهك قواعد المنظمة.

➢ **مزايا العضوية في منظمة التجارة العالمية:**

هناك فوائد عديدة يمكن أن تجنيها الدول الأعضاء في المنظمة وأهمها:

- إن تنفيذ اتفاقيات المنظمة بوجه عام يجعل من الممكن توسيع نطاق الفرص التجارية بالنسبة للدول الأعضاء.
- إن النظم متعددة الأطراف الأكثر صرامة تكفل وجود بيئة تجارية أكثر أمنا وتزيد القدرة على التنبؤ بما قد يستجد وتقلل من أوجه عدم اليقين في العلاقات التجارية.
- لا يجوز إلا للدول الأعضاء ممارسة الحقوق المحددة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- إن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تمس إلى حد كبير درجات الشفافية في سياسات التجارة وممارسات الشركاء التجاريين مما يعرز أمن العلاقات التجارية.
- يمكن للأعضاء اللجوء الى آلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم التجارية.
- تمكن العضوية البلدان من النهوض بمصالحها التجارية والاقتصادية من خلال المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، وهذه تضمن اتساق أية قواعد جديدة أو تعديلات للقواعد الموجودة مع مصالح الأعضاء.

➢ **شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

باستطاعة أي إقليم أو دولة مستقلة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكافة الاتفاقيات التابعة لها وفقا للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء، وتتلخص أهم هذه الشروط فيما يلي:

- **تقديم تنازلات في التعريفات الجمركية:** بحيث تشترط المنظمة على الدولة الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات، يحتوي على الالتزام بتعريفات جمركية محددة في إطار اتفاق مع المنظمة لا يمكن الالتزام بها إلا في حالات خاصة تحددها قواعد المنظمة.

- **تقديم التزامات في الخدمات:** على الدولة الراغبة في الانضمام أن تقدم جدولا بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات، حيث يشمل قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية، بالإضافة إلى وضع جدول زمني لإزالتها.
- **الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية:** حيث تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق جميع اتفاقيات المنظمة تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج (ما عدا اتفاقية المناقصات الحكومية واتفاقية الطائرات المدنية فإنها من الاتفاقيات الاختيارية).

وهذا يعني أن على كل دولة الموافقة على ما جاء في اتفاقية الأورغواي، وبالتالي لا سبيل أمامها للاختيار بين الاتفاقيات وهذا يعكس ما كان سائدا أيام الجات وخاصة بعد جولة طوكيو، حيث لم توقع معظم الدول النامية على نتائجها التي تمثلت في اتفاقيات خاصة.

➢ **أهم الفوارق بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وبين المنظمة العالمية للتجارة:**

يمكن إجمال أهم الفوارق بين الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة والمنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية:

الجدول رقم 04: أهم الفوارق بين GATT و OMC.

GATT	OMC
عبارة عن اتفاقية مؤقتة.	عبارة عن منظمة دائمة.
الدول الموقعة على اتفاقية الـ **GATT** تسمى الأطراف المتعاقدة.	أما في منظمة التجارة العالمية تسمى الدول الأعضاء.
الـ **GATT** ليست لها صفة الإلزامية.	**OMC** فلها صفة الإلزامية.
لم يكن لـ **GATT** الصلاحية القانونية لفض المنازعات حتى وان حدث فكان الجهاز بطيئا جدا وغير فعال.	**OMC** لها الصلاحية القانونية لفض المنازعات في العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء حيث أن جهازها سريع وفعال.
لم يكن لـ **GATT** صفة العالمية حيث بدأت بـ 23 دولة.	**OMC** اكتسبت الصفة العالمية كون أن الدول الأعضاء فيها وصل إلى 164 دولة.

كان مجال نشاط واهتمام الـ **GATT** فيما يخص رفع الحواجز التعريفية وغير التعريفية أمام حركة السلع الصناعية فقط.	نشاط **OMC** امتد إلى تجارة الخدمات، المنتجات الفلاحية، حقوق الملكية الفكرية والصناعية، والاستثمارات (الأجنبية المباشرة، وغير المباشرة).

أسئلة مقترحة للمناقشة:

وفي ختام هذا الجزء، نعرض مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى توضيح الأفكار الأساسية، وتشجيع الطلبة على النقاش والتحليل:

- ما المقصود بالمنظمات الاقتصادية الدولية، وما الفرق بينها وبين المنظمات الدولية بشكل عام؟
- ما الدور الذي تلعبه المنظمات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي؟
- كيف يحصل صندوق النقد الدولي على موارده المالية؟
- اذكر أهم الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي؟
- ما الهدف الأساسي لإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير؟ وكيف تطورت مهامه لاحقا؟
- اذكر أهداف البنك الدولي ووظائفه الأساسية في دعم التنمية الاقتصادية للدول النامية؟
- ما الهدف من إقرار اتفاقية الجات (GATT) بعد الحرب العالمية الثانية؟
- ما هي شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؟
- كيف تتدخل منظمة التجارة العالمية في التجارة الدولية، وما مزايا العضوية فيها؟
- وضح أهم الفروقات بين الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية؟
- لماذا تعد مجموعة "بريتون وودز" المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة مهمة في تنظيم الاقتصاد العالمي؟
- ما أبرز التحديات أو الانتقادات الموجهة للمنظمات الاقتصادية الدولية بشكل عام؟

المحاضرة العاشرة: التكتلات الاقتصادية

بعد التغير الذي شهده النظام الاقتصادي الدولي وظهور الاتجاه المتسارع لأغلب دول العالم المتقدمة منها والنامية نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية كسبل إستراتيجية اختلفت الأهداف والدوافع فيها من دولة إلى أخرى، بين أهداف ديناميكية وأخرى هيكلية واجتمع فيها تبادل المزايا والمصالح المشتركة حيث يصبو مجملها إلى مواجهة مختلف التحديات ودفع عجلة التنمية. فقد تميزت فترة نهاية القرن العشرين بتزايد ظاهرة التكامل الاقتصادي سواء في إطار ثنائي أو إقليمي أو شبه إقليمي على مستوى الدول المتقدمة والنامية للاستفادة من مكاسب ومزايا التكامل والانضمام إلى تكتلات اقتصادية إقليمية تربطها مصالح وعلاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وتاريخية وثقافية مشتركة، حيث تسعى هذه التكتلات إلى خلق كيان اقتصادي أكبر وقادر على الإنتاج والمنافسة في الأسواق العالمية بإخضاع صادرات البلدان الأخرى خارج التكتل إلى قيود وحواجز حمائية.

1. مفهوم التكامل الاقتصادي وتمييزه عن المفاهيم المتشابهة:

يعتبر موضوع التكامل الاقتصادي أحد المواضيع التي شهدت جانبا بالغا من الأهمية والإثراء في الدراسات القديمة والمعاصرة والتي تعددت بتعدد الاقتصاديين، حيث نجد أن مصطلح التكامل الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية يستعمل له عدة مترادفات مثل الاندماج الاقتصادي والتكتل **(Groupement)** والتوحيد **(Unification)** وكذا الاتحاد **(Union)** على الرغم من وجود بعض الفوارق اللغوية بين المصطلحات. ويعتبر **Bella Ballassa** أول من أعطى لنظرية التكامل الاقتصادي صيغتها الكاملة فقد عرفه بأنه "عملية وواقع فهو كعملية لأنه يشمل كافة الإجراءات التي تضع حدا لكل أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول متعددة، وهو كواقع لأنه يمثل تلك الحالة التي لا يبقى فيها أي تمييز بين هذه الوحدات"، ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن بلاسا يناقش قضية التمييز أو التدخل الحكومي كشرط ضروري لتحرير التجارة بين أطراف التنظيم التكاملي. ويمكن تقديم مفهوم أكثر شمولية له يتمثل في أن التكامل الاقتصادي هو عمل إيرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة القيود على التجارة الدولية وانتقالات عناصر الإنتاج فيما بينها، كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع توافر فرص متكافئة لكل من الدول الأعضاء. وفيما يلي سنقوم بمقارنة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم ذات المعاني المتقاربة والمتمثلة في:

➢ **التعاون الاقتصادي:** تكمن أهم أوجه الاختلاف بين التكامل والتعاون الاقتصاديين في العناصر التالية:

- يهدف التعاون الاقتصادي إلى تخفيف التمييز بين الوحدات الاقتصادية بينها يهدف التكامل إلى إلغاء التمييز بينها وخلق كيان اقتصادي جديد.
- تتم علاقات التكامل الاقتصادي بين وحدات اقتصادية ذات أنظمة اقتصادية متجانسة أو متقاربة في حين لا تتوفر هذه الميزة في التعاون الاقتصادي.
- تتم علاقات التعاون الاقتصادي بشكل ثنائي بين دولتين فقط أو جماعي بين مجموعة من الدول تنتمي إلى نفس المنطقة الجغرافية، كما يمكن أن تكون في شكل مبادرات فردية (مثلا مساعدات مالية)، على خلاف التكامل الاقتصادي إذ يأخذ أشكالا عديدة وبدرجات متفاوتة (منطقة تجارة حرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، التكامل الاقتصادي التام).

➢ **التكتل الاقتصادي:** غالبا ما يشار إلى مصطلح التكتل بمعنى التكامل، والحقيقة أن اصطلاح التكتل ليس له معنى محدد فقد نعني به كل تجمع اقتصادي وسياسي كما قد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لمجموعة من الدول.

➢ **الاندماج الاقتصادي:** هناك علاقة بين التكامل الاقتصادي والاندماج الاقتصادي حيث يشير هذا الأخير إلى آخر مراحل التكامل الاقتصادي، يتضمن إذابة البنى الاقتصادية للدول المتكاملة في بنية اقتصادية واحدة وتنسيق كافة السياسات الاقتصادية.

2. أهداف التكامل الاقتصادي:

يسعى التكامل الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة نتيجة اتساع نطاق السوق بين الدول المتكاملة وتشجيع الاستثمارات وتوجيهها توجيها سليما.
- الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع حيث من المفروض أن يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.
- دفع عجلة التنمية الاقتصادية بعد قيام التكتل وذلك بوضع سياسة عامة تستهدف استغلال الإمكانيات المتاحة للدول الأعضاء وتوفير فرص عمل جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

- يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات الأجنبية.
- تعزيز المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.

3. دوافع التكامل الاقتصادي:

يعتبر التكامل الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته بقدر ما هو غاية لتحقيق أهداف معينة، حيث تتباين دوافع قيامه بين دوافع اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية يتلخص أهمها فيما يلي:

➢ الدوافع الاقتصادية:

- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها: تسعى الاقتصاديات الصغيرة لعقد اتفاقيات التكامل بغرض تسهيل عملية تسويق منتجاتها في أسواق الدول المتقدمة ومنافسة الدول الكبرى في حين تسعى هذه الأخيرة كذلك لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها وحمايتها عن طريق إبرام اتفاقيات التكامل الاقتصادي.
- رفع مستوى رفاهية المواطنين: إن اتساع حجم السوق من خلال إلغاء الحواجز الجمركية يضمن تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي يحصل المستهلكون على السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة، كما أن تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى يؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج وتوظيفها وبالتالي ارتفاع مستوى الإنتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.
- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم مما يترتب عليه امتصاص الفائض، والتخفيف من حدة النقص، وبالتالي زيادة فرص العمل.
- رغبة الدول الأعضاء في استغلال خبراتها وتبادل المعلومات والتكنولوجيات الحديثة والمتطورة حتى لا تبقى في معزل عن دول الجوار وما تشهده من تطورات علمية وتكنولوجية وصناعية.
- بناء اقتصاد قوي يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج: يتيح التكامل الاقتصادي تحرير التجارة بين أطراف التكامل وبالتالي ارتفاع معدلات التبادل التجاري البيني والتقليل من انفتاح المنطقة على العالم الخارجي.
- تحسين الموازين التجارية: تتيح عملية التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء خفض حجم الواردات وتعظيم مستوى الصادرات حسب المزايا التنافسية التي تتمتع بها كل دولة عضو، مما يؤثر إيجابا على الميزان التجاري لكل طرف.

- مواجهة التحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة العالمية خلال السنوات الأخيرة وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية وقيام منظمة التجارة العالمية وما أوجدته من ظروف يجب الاستعداد لها والتعامل معها.
- رغبة الدول المتكاملة في تكوين وحدة عسكرية للدفاع عن نفسها ضد أي تهديدات تأتي من العالم الخارجي.

✓ **الدوافع السياسية:** على الرغم من توفر مجموعة من الدوافع الاقتصادية لقيام أي تكامل اقتصادي إلا أنها لا تعتبر كافية دون الدافع السياسي، هذا لا يعني ضرورة قيام اتحاد سياسي بين الدول الراغبة في تشكيل تكامل اقتصادي وإنما يقصد به التفاعل المتبادل بين الجانب السياسي والاقتصادي، وهو ما أثبتته التجارب التاريخية فقد يكون التكامل السياسي كأداة لدفع التكامل الاقتصادي كما في حالة الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يعرف بالمنهج الاتحادي أو الفيدرالي، أو يكون التكامل السياسي كنتيجة للتكامل الاقتصادي كما في حالة الاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف بالمنهج الوظيفي الحديث. ويمكن تلخيص أهم الدوافع السياسية في النقاط التالية:

- توثيق الروابط السياسية القائمة بين دول المنطقة التكاملية وخلق أجواء تسودها الثقة والتفاهم وحسن الجوار والاستقرار السياسي داخل المنطقة.
- تقوية دفاع الدول المتكاملة ضد القوى السياسية الخارجية مثل ما حدث في أوروبا حيث كان الدافع من قيام السوق الأوروبية المشتركة هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها.
- تعزيز القوة السياسية للبلدان الأعضاء وتأثيرها في السياسة العالمية والمنظمات الدولية.
- تحقيق الوحدة السياسية المتكاملة بين الدول المنضمة إلى التكتل الاقتصادي.

4. مراحل التكامل الاقتصادي:

يمر التكامل الاقتصادي بعدة مراحل تختلف فيما بينها حسب قوة وطبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول الساعية إلى التكامل الاقتصادي، حيث يمكن التمييز درجات مختلفة من التقارب الاقتصادي:

✓ **منطقة التجارة التفضيلية Preferential Trade Area**: تعتبر أبسط درجات التكامل الاقتصادي تقوم من خلاله مجموعة من الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات للتخفيف من العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل حركة السلع والخدمات دون إلغاء نهائي لها، ومن أشهر الترتيبات التفضيلية نظام التفضيل الكومنولث البريطاني المنشأ عام 1932 بين بريطانيا وأعضائها.

✓ **منطقة التجارة الحرة Free Trade Area**: هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول والتي يتم فيها إلغاء جميع الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في منطقة

التكامل بينما تحتفظ هذه الدول بتعريفاتها الجمركية اتجاه العالم الخارجي (أي الدول غير الأعضاء)، وخير مثال على ذلك منطقة التجارة الحرة الأوروبية عام 1960 ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك عام 1992.

- ✓ **الاتحاد الجمركي Customs Union:** مرحلة تكاملية أكثر تطورا يتم من خلاله إقامة منطقة تجارة حرة (أي إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة)، بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء. ومن أهم ما يميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة أنه يزيل مشكلة انحراف التجارة ويقضي على عمليات إعادة التصدير بتوحيد مستوى الرسوم الجمركية في تعاملاتها الخارجية، كما يتميز أيضا في كونه لا يسمح لأي عضو بعقد اتفاقيات تجارية أو اتفاقيات الدفع مع الدول غير الأعضاء أو تجديد مثل هذه الاتفاقيات المعقودة إلا بعد حصوله على موافقة من الدول الأعضاء، ومن أشهر أمثلة الاتحاد الجمركي اتحاد البنلوكس عام 1947 بين كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج، الذي دخل حيز التنفيذ في أول جانفي عام 1948.
- ✓ **السوق المشتركة Common Market:** هي المرحلة الرابعة من مراحل التكامل الاقتصادي وتعتبر أعلى شكل من أشكاله من خلال إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال، والتي تعتبر مرحلة أكثر تطورا، ومن أمثلة هذه الصورة السوق الأوروبية المشتركة بين فرنسا وألمانيا وايطاليا ودول البنلوكس عام 1992، السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا (الكوميسا).
- ✓ **الاتحاد الاقتصادي Economic Union:** تعتبر الوحدة الاقتصادية درجة أكثر تقدما من السوق المشتركة، تتضمن بالإضافة إلى إلغاء القيود على تجارة السلع وعوامل الإنتاج تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية وذلك بهدف تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي بين أطراف التكامل، ومن الأمثلة البارزة للاتحاد الاقتصادي تجربة الاتحاد الأوروبي.
- ✓ **التكامل الاقتصادي التام أو الاتحاد النقدي Economic Integration:** وهو أرقى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي يؤدي إلى ذوبان البنى الاقتصادية للدول الأعضاء في بنية واحدة، وذلك بإنشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة تكون من صلاحيتها مسؤولية السياسة النقدية للكتلة الاقتصادية. أو بمعنى آخر يتطلب هذا الشكل إلى جانب ما سبق تحقيقه عبر المراحل السابقة ما يلي:

- توحيد السياسات الاقتصادية كافة؛
- إيجاد سلطة إقليمية عليا؛
- إيجاد عملة موحدة تجرى في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة؛
- تكوين جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير.

وعليه يمكن القول أنه يمكن تطبيق كل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي كشكل منفصل خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن التدرج من شكل إلى آخر مع مرور الزمن، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 05: أشكال التكامل الاقتصادي



5. شروط التكامل الاقتصادي:

يتطلب قيام أي تكامل اقتصادي مجموعة من الشروط والمقومات والتي يمكن أن تختلف من تجمع إلى آخر، نوجزها فيما يلي:

توفر الموارد الطبيعية وتنوعها في الدول الأعضاء: مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على بعضهم البعض في الحصول على حاجياتهم، وبالتالي تقوية الروابط الاقتصادية بينهم.

تخصص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي: يعني وجود أنواع مختلفة من المنتجات في الدول الأعضاء، ما يجعل اقتصاديات هذه الدول تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة وبالتالي تقوية التكامل الاقتصادي بينهم.

توفر الأيدي العاملة المدربة: يعني استخدام الموارد الإنتاجية بطريقة فعالة وبالتالي تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ورفع المستوى المعيشي في الدول الأعضاء.

التوفر على بنية أساسية ملائمة: والذي يعني توفر شبكة نقل ومواصلات واتصالات تربط بين الدول الأعضاء والتي تعمل ليس فقط على تقوية العلاقات الاقتصادية وإنما تقوية حتى العلاقات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

توفر أنظمة سياسية واقتصادية متجانسة: يعني التشابه في أنظمة الحكم وكذا المستوى الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

توفر التنسيق بين الأهداف الوطنية: يعني الاتفاق على الأهداف المراد تحقيقها، وكذا كيفية التوفيق بين مختلف مصالح الدول الأعضاء.

التوزيع العادل لمكاسب التكامل: يعني تحقيق المصلحة المشتركة التي تسمح بتوزيع الفوائد بشكل متوازن بين الدول الأعضاء.

توفر دولة رائدة: يعني وجود دولة كمركز قوة تقود عملية التكامل، باعتبارها مركز ثقل لتنسيق القواعد والسياسات بين الدول الأعضاء.

6. مزايا التكامل الاقتصادي:

يحقق التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء مجموعة من المزايا والمنافع نوضحها فيما يلي:

- اتساع حجم السوق، حيث يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق من خلال تصريف منتجات الدولة في أسواق الدول الأخرى الأعضاء بعد أن كانت مغلقة أمامها بسبب الحواجز الجمركية وهو ما يؤدي إلى تزايد حجم الإنتاج.
- تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها في ميادين الإنتاج المختلفة، حيث ينتج عن اتساع حدود الدولة اقتصاديا وتزايد فرص الإنتاج تنويع ميادينه وزيادة اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- تحسين شروط التبادل التجاري وزيادة القدرة على التفاوض، حيث تكسب الدول المتكاملة أهمية خاصة في الساحة الدولية أكبر مما كانت عليه قبل التكامل، لأنها تصبح ممثلة في كتلة اقتصادية واحدة تمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول خارج منطقة التكامل بشكل يحقق مصالحها.
- يعمل التكامل الاقتصادي على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث أن اتساع حجم السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة يخلق حافزا قويا على الاستثمار عن طريق إنشاء مشاريع استثمارية كبرى، وهذا ما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة.
- زيادة التوظيف، حيث يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات التوظيف والتقليل من البطالة بتوفير فرص عمل جديدة في مختلف المجالات وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة والفنيين في دول التكامل.

7. عيوب ومشاكل التكامل الاقتصادي:

يواجه التكامل الاقتصادي مجموعة من المشاكل تعيق استمرار قيامه أهمها:

- **مشكلة التعريفة الموحدة:** من أهم الاعتبارات الأساسية للتكامل الاقتصادي ضرورة الاتفاق على وضع تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي غير أنه من الصعب التوفيق بين مصالح الدول الأعضاء في تحديدها، فبعض الدول التي تفرض رسما مرتفعا على وارداتها من الدول الأجنبية لحماية مشاريعها القائمة ستعارض قبول تعريفة جمركية موحدة أقل من هذا الرسم، والبعض الآخر الذي يفرض رسما منخفضا على وارداتها من بعض الدول ستعارض كذلك قبول تعريفة موحدة تزيد عن هذا الرسم بسبب الرغبة في الحفاظ على مصالحها التجارية مع الدول خارج التكامل.
- **مشكلة الحماية الجمركية:** تنتج هذه المشكلة بسبب اختلاف درجة نمو اقتصاديات الدول المتكاملة واختلاف ظروف مشاريعها الإنتاجية، حيث أن معظم دول التكامل تحمي إنتاجها بدرجات متفاوتة وبالتالي من الصعب

التخلي عن الحماية من طرف كل دولة خوفا من مشكل المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى خاصة التي تنتج بتكاليف أقل.

- **مشكلة توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر:** يرى البعض أن تحتفظ كل دولة بإيرادات الجمارك التي تحصلها من السلع والموارد الواردة بعد قيام الاقتصاديات الكبرى في الاتحاد بدفع مبلغ إجمالي معين للدول الصغيرة فيه كتعويض لما خسرته من الإيرادات الجمركية نتيجة انضمامها للاتحاد، في حين يرى البعض الآخر أنه يتم تقسيم إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء على أساس نسبة عدد سكان كل دولة إلى مجموع سكان الإقليم المتكامل.
- **مشكلة تنسيق السياسات الاقتصادية:** وينحصر هذا المشكل في مدى قبول الدول الأعضاء توحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية، فمثلا الاتفاق على توحيد أنظمة الضرائب يقلل إيرادات بعض الدول ويزيد من إيرادات البعض الآخر كما أن تثبيت سعر العملة وحرية تحويلها قد يؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال إلى الدول الأعضاء الأخرى، وأيضا إباحة حرية تحويل عملاتها من المحتمل أن يزيد من خلل موازين مدفوعاتها.

8. أهم التكتلات الدولية:

إن أهم ما يميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي تتوافر لها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا، وثقافيا، وحضاريا وتاريخيا لتربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة في إطار السعي إلى تعميق الاعتماد المتبادل، تقسيم العمل الدولي، والاستثمارات والتجارة وأنواع التبادل الأخرى، وبالتالي قيام علاقات تكاملية. وقد انتشرت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم في أمريكا وأوروبا وإفريقيا وآسيا وأيضا العالم العربي ومن أبرزها الاتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد المغرب العربي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، حيث تختلف هذه التكتلات من حيث درجة التكامل الاقتصادي ومستوى الإنجازات المحققة، إلا أن التجربة الأوروبية تظل الأكثر تقدما نظرا لما حققته من مراحل متقدمة في مسار التكامل وصولا إلى مستويات قريبة من الاندماج السياسي.

❖ الاتحاد الأوروبي:

تعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والذي كان ناتج عن المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة نصف قرن من الزمن، إذ استطاعت أن تنتقل من تكامل إقليمي صغير يضم بضعة دول إلى تكامل اقتصادي ونقدي كبير. وتعود جذوره إلى مجلس أوروبا الذي تأسس سنة 1949 حيث اعتبر الخطوة الأولى نحو تعزيز التعاون الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، فقد بدأت هذه المسيرة باقتراح روبرت شومان

وزير خارجية فرنسا آنذاك خطة لتعميق التعاون بإقامة جماعة الفحم والصلب سنة 1951، ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما سنة 1957 والمعروفة أيضا باسم "السوق المشتركة" بهدف تحقيق حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص بين الدول الأعضاء، وفي سنة 1968 تم استكمال الاتحاد الجمركي بإلغاء الرسوم الجمركية البينية واعتماد تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج.

وخلال السبعينيات والثمانينيات، اتخذت الدول الأوروبية خطوات متقدمة نحو التكامل النقدي من خلال إنشاء النظام النقدي الأوروبي سنة 1979 وتعزيز التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء، كما ساهم القانون الأوروبي الموحد سنة 1986 في إزالة العوائق غير الجمركية وإرساء أسس السوق الأوروبية الموحدة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1993. وقد شكلت معاهدة ماستريخت سنة 1992 نقطة تحول أساسية في مسار التكامل الأوروبي، والتي تم بموجبها تعديل اسم الجماعة الأوروبية ليصبح الاتحاد الأوروبي. وفي سنة 1999 تم اعتماد اليورو في المعاملات المالية والتجارية، قبل أن يدخل التداول النقدي رسميا سنة 2002 محققا بذلك مرحلة الاتحاد النقدي. ومع توالي موجات التوسع، انضمت عدة دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، ليصبح الاتحاد نموذجا متقدما للتكامل الاقتصادي والإقليمي على المستوى العالمي.

ومن أهم الأهداف التي سطرها الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيقها نذكر ما يلي:

- وضع أسس للاتحاد الوثيق بين شعوب أوروبا وذلك بإدراك مغزى وأهمية التحول الديمقراطي (خاصة دول أوروبا الشرقية)، فالديمقراطية وسيلة لدفع التنمية وتحسين أحوال البشر والوصول لنوعية حياة أفضل لتحقيق مردود واضح بالربط بين الشعوب الأوروبية المختلفة.
- العمل على تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق مستوى متقدم من التوظيف وتحقيق تنمية متوازنة ومستمرة، وذلك عن طريق قيام منطقة بلا حدود داخلية ومن خلال تقوية التضامن الاقتصادي والاجتماعي.
- تنمية التعاون المشترك في شؤون العدالة والشؤون الداخلية.
- تشجيع البحث والتنمية التكنولوجية.
- المساهمة في التعليم والتدريب ذو المستوى الرفيع وفي ازدهار ثقافات الدول الأعضاء.
- اعتبار المواطنة الأوروبية البعد الأساسي في مسار الاندماج.
- اعتبار المكاسب المحققة خيار لا رجعة فيها والتأكيد على التطوير والتقديم.
- دعم وتقوية السلام وذلك بالابتعاد عن الحرب كوسيلة حل النزاعات بين الدول والاعتماد على التوازن والتوفيق فيما بينها.

- تنمية ورفع الخدمات الاجتماعية وهو الهدف البعيد للاتحاد عن طريق تحسين المستوى المعيشي لشعوب دول الاتحاد وتقوية الروابط الاجتماعية بينه، وهناك هدف مهم تسعى دول الاتحاد الأوروبي لتحقيقه وهو تأكيد مكانة الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية وذلك من خلال تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة بما فيها بناء هيكل متطور من السياسات الدفاعية المشتركة والتي يجب أن تقود إلى دفاع مشترك.

وتمثلت أبرز العوامل التي أدت إلى إنجاح العملية التكاملية بالاتحاد الأوروبي فيما يلي:

- حق الشعوب في تقرير مصيرها في ظل وجود إرادة سياسية حقيقية وسيادة الديمقراطية بالدول الأوروبية.
- تقوية الميدان الاقتصادي من الناحية العلمية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج والقدرة التنافسية للهياكل الأوروبية.
- استعداد الدول الأوروبية للتنازل عن سيادتها لمؤسسات قوية بغية تحقيق مصالح مشتركة.
- تبني أهداف سياسية موحدة ومحددة بين دول الاتحاد الأوروبي كأبرز عوامل نجاحه.
- الدور الكبير والقوي الذي لعبته كل من محكمة العدل الأوروبية والمفوضية الأوروبية لنجاح الاتحاد الأوروبي، وغيابها يعد تهديدا لأي اندماج إقليمي حقيقي.
- حسن إدارة الاختلافات الثقافية وتحقيق اندماج اجتماعي كامل من خلال تنمية السياسات الاجتماعية بين الدول الأوروبية.
- تبني سياسات أكثر فعالية سمحت بحرية انتقال العمالة بين الدول.
- القدرة على تأمين الاتفاقيات وضمان تنفيذها من خلال إنشاء مؤسسات قوية بين دول الاتحاد.
- إنشاء وتبني عملة موحدة (اليورو) تضمن استمرار الاتحاد الأوروبي ونجاحه.

❖ **رابطة دول جنوب شرق آسيا " الآسيان":**

تعد رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) من أهم التكتلات الإقليمية في القارة الآسيوية، حيث أنشئت في 8 أوت 1967 بمدينة بانكوك التايلاندية بموجب "إعلان بانكوك" الذي وقع عليه وزراء خارجية خمس دول هي: تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين وسنغافورة. وقد توسعت عضوية الرابطة تدريجيا بانضمام بروناي دار السلام سنة 1984، وفيتنام سنة 1995، ثم لاوس وميانمار سنة 1997، وأخيرا كمبوديا سنة 1999، ليصل عدد أعضائها إلى عشر دول. كما جاء تأسيس الآسيان استجابة لرغبة دول المنطقة في تعزيز التعاون الإقليمي وترسيخ علاقات الصداقة والاستقرار فيما بينها، إضافة إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاه لشعوبها. إذ تجسد هذه التوجهات في شعار الرابطة «رؤية واحدة، هوية واحدة، جماعة واحدة»، الذي يعكس تطلع الدول الأعضاء إلى تعميق التكامل الاقتصادي وتنسيق السياسات المشتركة بما يخدم مصالح المنطقة ويعزز مكانتها على الساحة الدولية.

ومع تطور مسار التعاون بين دول الرابطة اتجهت الآسيان نحو تعميق التكامل الإقليمي، حيث اعتمد قادتها خلال قمة كوالالمبور سنة 1997 رؤية استراتيجية تهدف إلى إنشاء منطقة أكثر استقرارا وازدهارا وقدرة على المنافسة، مع تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار تم الإعلان خلال قمة بالي سنة 2003 عن إنشاء جماعة الآسيان، التي ترتكز على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الجماعة السياسية والأمنية، والجماعة الاقتصادية، والجماعة الاجتماعية والثقافية. وفي سبيل تعزيز الاندماج الاقتصادي تم إقرار الجماعة الاقتصادية للآسيان سنة 2007 بهدف الوصول إلى تكامل اقتصادي شامل بين الدول الأعضاء، وترتكز هذه الجماعة على مجموعة من الأهداف، أهمها إنشاء سوق إقليمية موحدة، ورفع القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، وتحقيق تنمية أكثر عدالة بين الدول الأعضاء، فضلا عن تعزيز اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي.

كما شكلت منطقة التجارة الحرة للآسيان (AFTA) إحدى أبرز خطوات التكامل الاقتصادي داخل الرابطة، إذ هدفت إلى إزالة الحواجز الجمركية وتيسير المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء. وقد أسفرت هذه الجهود عن تحقيق مستويات مرتفعة من تحرير التجارة البينية خاصة لدى الدول المؤسسة للرابطة، في حين واصلت الدول التي انضمت لاحقا تنفيذ التزاماتها بوتيرة متسارعة، بما يعزز مسار التكامل الاقتصادي الإقليمي ويزيد من فعالية الآسيان في الاقتصاد العالمي.

وتهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق ما يلي:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في المنطقة من خلال العمل المشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة من خلال احترام العدالة وسيادة القانون في العلاقات بين دول المنطقة والتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- تعزيز التعاون الفعال والمساعدة المتبادلة في المجالات ذات الاهتمام المشترك سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الفنية، العلمية والإدارية.
- توفير المساعدة لبعضها البعض في المجالات التعليمية والمهنية والتقنية والإدارية.
- تعزيز التعاون بشكل أكثر فاعلية في استغلال الأنشطة الزراعية والصناعية وتوسيع حجم التبادل التجاري، بما في ذلك دراسة مشكلات التجارة الدولية في السلع الأساسية، وتحسين وسائل النقل والاتصالات، ورفع مستوى معيشة السكان.
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.

- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

❖ **مجلس التعاون الخليجي:**

جاءت فكرة إقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1975 عند اجتماع وزراء خارجية كل من السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، العراق وإيران في مسقط عاصمة سلطنة عمان، إلا أن هذا الاجتماع لم يسفر عنه أي شيء ولم تصادف هذه الفكرة خططها في التنفيذ إلا مؤخرا في مطلع الثمانينات أثناء اجتماع قمة أقطار الخليج العربية الذي عقد على هامش مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف والسعودية خلال الفترة 25-28 جانفي 1981، تم التوقيع على نظامه الأساسي في 25 ماي 1981 الذي حدد جملة من الأهداف المعلنة:

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وقد حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه خطوات مهمة في مسار التكامل الاقتصادي، بحيث تم إقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة سنة 1981 بهدف تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء من خلال توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وربط البنى التحتية المشتركة. كما أنشئت منطقة التجارة الحرة سنة 1983، مما ساهم في تحرير التجارة البينية وإلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الوطنية. ومع تزايد متطلبات التكامل الاقتصادي، تم اعتماد الاتفاقية الاقتصادية الجديدة سنة 2001 التي هدفت إلى الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل الاقتصادي الشامل عبر إنشاء الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي. وفي هذا الإطار دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ سنة 2003، مع اعتماد تعريفة جمركية موحدة وإزالة القيود على حركة السلع بين الدول الأعضاء.

كما شهدت دول المجلس إنشاء السوق الخليجية المشتركة سنة 2008، التي أتاحت للمواطنين الخليجيين حرية التنقل والعمل والاستثمار وتملك العقارات وممارسة الأنشطة الاقتصادية في جميع الدول الأعضاء، بما يعزز الترابط الاقتصادي ويرفع القدرة التنافسية للمنطقة. وإلى جانب ذلك، سعت دول المجلس إلى تحقيق الاتحاد النقدي من

خلال تنسيق السياسات النقدية وربط العملات الوطنية بالدولار الأمريكي والعمل على إنشاء عملة خليجية موحدة، وهو مشروع لا يزال يمثل أحد أهم أهداف التكامل الاقتصادي الخليجي.

❖ **الاتحاد المغاربي:**

إن قيام اتحاد المغرب العربي مرتبط ارتباطا وثيقا من ناحية بالمعطيات الداخلية التي عرفتها كل دولة انطلاقا من طبيعة بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن ناحية أخرى بالمتغيرات الدولية ذات الانعكاس المباشر وغير المباشر على تطور الأوضاع البنيوية للدول المغاربية. إذ ترجع جذور فكرة الاتحاد المغاربي إلى مرحلة الكفاح المشترك لشعوب شمال إفريقيا ضد الاستعمار، حيث بدأت تتبلور منذ مطلع القرن العشرين وتطورت تدريجيا عبر مراحل تاريخية متعاقبة. وقد انتقلت الدعوة إلى الوحدة المغاربية من إسطنبول في بدايات القرن إلى باريس خلال عشرينيات القرن الماضي، قبل أن تجد صداها داخل بلدان المغرب العربي خلال الثلاثينيات، حيث أصبحت أحد المرتكزات الأساسية لبرامج الحركات الوطنية والجمعيات الثقافية في كل من الجزائر وتونس والمغرب.

وخلال الخمسينيات تحولت فكرة الوحدة المغاربية إلى إطار مرجعي لحركات التحرر الوطني بالمنطقة إلى أن شهدت محطة مفصلية تمثلت في مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958 والذي جمع أبرز القوى السياسية آنذاك، وهي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، والحزب الدستوري الجديد التونسي، وحزب الاستقلال المغربي، حيث أكد المشاركون أهمية تعزيز التعاون والوحدة بين دول المنطقة. ورغم أن مشروع الاتحاد المغاربي يعد من أقدم مشاريع التكامل الإقليمي في العالم العربي، فإن تجسيده الفعلي لم يتحقق إلا بعد أكثر من ثلاثة عقود وذلك بتوقيع معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989 التي أعلنت رسميا إنشاء اتحاد المغرب العربي. وقد جاء هذا التأسيس في ظل توافر مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة التي دفعت دول المنطقة إلى تبني إطار جماعي للتعاون والتنسيق لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية وتحقيق التنمية المشتركة.

وتمثلت أهم أهداف الاتحاد فيما يلي:

- تعزيز الروابط الأخوية بين شعوب الدول المغاربية وتوثيق التعاون فيما بينها.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- إقامة سوق مغاربية مشتركة تسمح بحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.
- تنسيق المواقف السياسية والدبلوماسية تجاه القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.
- تعزيز التعاون في المجالات المختلفة مثل التعليم، والثقافة، والبحث العلمي، والصحة، والنقل، والاتصالات.
- تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي من خلال التعاون الأمني ومواجهة التحديات المشتركة.

- رفع القدرة التنافسية للاقتصادات المغاربية وزيادة قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- استغلال الموارد المشتركة بشكل أمثل بما يحقق التنمية المستدامة والرفاهية لشعوب المنطقة.

وعلى ضوء ذلك يمكن إبراز أهم التحديات التي شكلت معوقات حقيقية أمام اتحاد المغرب العربي وأدت إلى جمود مؤسساته وهياكله وهي:

- التبعية وتخلف البنى الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية، والتفكك الاجتماعي والصراعات العرقية والإثنية والقبلية والدينية والمذهبية، والصراعات على الحدود، وضعف البنى المؤسساتية.
- تجذر القطرية في أوساط النخب الثقافية والسياسية، وضعف الوعي والولاء الوحدوي لديها، وغياب الحاضنة الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في الاتحاد.
- تضارب واختلاف الرؤى الأيدولوجية والسياسية لدى قادة دول المغرب العربي، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية باتجاه التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي بين دول الاتحاد.
- الارتباطات الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد، والتدخلات الأجنبية في أحيان كثيرة.
- الصراعات الثنائية بين أكثر من دولة من دول الاتحاد حول العديد من القضايا السياسية.
- الخلافات في العلاقات القائمة بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء، على الرغم أن هذه القضية سابقة على تأسيس اتحاد المغرب العربي.
- الظروف التي مرت بها الجزائر والمعروفة بالعشرية الجزائرية لمواجهة الإرهاب والتطرف.
- الحصار الذي فرض على ليبيا على خلفية ما عرف بقضية لوكيربي عام 1992، وعدم تمكن دول الاتحاد من المساعدة الفعلية على تجاوزه.
- التغيرات التي حصلت في كل من تونس وليبيا فيما عرف بالربيع العربي عام 2011.
- ضعف البنى التنظيمية والمؤسساتية في كل دولة من دول الاتحاد، وانعكاسه سلبا على مؤسسات الاتحاد نفسها.
- غياب أو ضعف الفعل الشعبي الضاغط على الأنظمة الحاكمة باتجاه تنمية وتطوير مسيرة الاتحاد.
- عدم ربط الاتحاد ومؤسساته بقضايا الناس وحاجياتهم وخاصة في مجال التنمية البشرية والاقتصادية.
- من الإشكاليات والتحديات التي تعترض مسيرة الاتحاد تعدد الانتماءات الإقليمية والدولية للدول الأعضاء، مما أدى إلى إعطاء بعض الدول أولوية لعلاقاتها والتزاماتها مع تكتلات أخرى، خاصة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي على حساب تعزيز مسار التكامل المغاربي.

أسئلة مقترحة للمناقشة:

انطلاقا مما تم التطرق إليه في المحاضرة، اختر من بين الخيارات التالية الإجابة الصحيحة:

- **من أول من أعطى لنظرية التكامل الاقتصادي صيغتها الكاملة:**

أ) آدم سميث ب) Bella Balassa

ج) جون مايناردكينز د) David Ricardo

- **أي من المراحل التالية يمثل أعلى شكل للتكامل الاقتصادي:**

أ) منطقة التجارة الحرة ب) السوق المشتركة

ج) الاتحاد الاقتصادي د) التكامل الاقتصادي التام / الاتحاد النقدي

- **أي مما يلي يميز التعاون الاقتصادي عن التكامل الاقتصادي:**

أ) يهدف إلى إلغاء التمييز بين الدول ب) يتم في الغالب بين وحدات اقتصادية متجانسة

ج) يمكن أن يكون ثنائي أو جماعي د) يخلق كيان اقتصادي جديد

- **الاتحاد الجمركي يختلف عن منطقة التجارة الحرة في أنه:**

أ) يزيل الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ب) يضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي

ج) يسمح بحرية حركة رؤوس الأموال د) يركز على توزيع الإيرادات

- **من دوافع التكامل الاقتصادي:**

أ) زيادة البطالة ب) فتح الأسواق وتوسيع نطاقها

ج) رفع الرسوم الجمركية للحماية الداخلية د) تعزيز النزاعات السياسية

- **أي من التكتلات التالية يعد الأكثر تقدما في التكامل الاقتصادي:**

أ) الآسيان ب) مجلس التعاون الخليجي

ج) الاتحاد الأوروبي د) الاتحاد المغاربي

الخاتمة:

في ختام هذه المطبوعة البيداغوجية، يتبين أن علم الاقتصاد يعد من العلوم الأساسية التي تمكن الطالب من فهم مختلف الظواهر الاقتصادية وتحليلها وفق منهج علمي منظم، كما يزوده بالمعارف والمفاهيم الضرورية التي تساعده على إدراك طبيعة المشكلات الاقتصادية وأسبابها وآثارها، وفهم كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل ندرة الموارد وتعدد البدائل. إذ تساهم هذه المطبوعة في إكساب الطالب رصيدا معرفيا أساسيا يمكنه من استيعاب المبادئ الاقتصادية الأولية وتوظيفها في تفسير العديد من القضايا الاقتصادية المعاصرة، فضلا عن تنمية قدراته التحليلية والفكرية وتعزيز مهاراته في الملاحظة والاستنتاج والربط بين الجوانب النظرية والواقع الاقتصادي، كما تمكنه أيضا من اكتساب منهجية علمية تساعده على التعامل مع المعطيات الاقتصادية بصورة أكثر دقة وموضوعية.

وعليه، فإن ما يكتسبه الطالب من معارف ومهارات من خلال هذا المقياس يشكل قاعدة علمية ومنهجية ضرورية لمواصلة تكوينه في مختلف التخصصات المتاحة في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ويسهم في تنمية تفكيره الاقتصادي وقدرته على فهم التحديات الاقتصادية الراهنة والتعامل معها وفق أسس علمية سليمة. ويبقى الهدف الأسمى من هذه المطبوعة هو المساهمة في تبسيط المعرفة الاقتصادية وترسيخ أسسها لدى الطلبة، بما يدعم مسارهم العلمي والأكاديمي ويؤهلهم لمواجهة متطلبات الحياة المهنية مستقبلا.

المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم بوناب محمد أمين، **دروس في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021.
- أبو القاسم عبد الله محمد شرف الدين، **العلاقة بين البطالة والتضخم في السودان في ظل منحنى فيليبس (دراسة في الاقتصاد القياسي للفترة 1990–2023)**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 16، العدد 1، يناير 2025.
- أحمد سلامي، **الادخار في الاقتصاد الجزائري وأثره في التنمية الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014.
- أحمد هادي علي حسن، **طرق معالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي**، المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 36، أغسطس 2022.
- إضاءات، **التضخم الاقتصادي**، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة الخامسة، العدد 3، أكتوبر 2012.
- أوعيل نعيمة، **الاستثمار من الاقتصاد الوضعي إلى الاقتصاد الإسلامي: بداية تحرر الدول الإسلامية من التبعية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
- ايمان سعودي، **محاضرات في الاقتصاد الجزئي**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2022/2021.
- بالعجين خالدية، **قياس وتحليل محددات الادخار لدى العائلات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2018/2017.
- بالي حمزة، **مطبوعة بيداغوجية بعنوان: محاضرات في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2024/2023.

- بدراوي شهيناز، **مطبوعة بيداغوجية في مقياس إدارة الأعمال الدولية**، مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2026/2025.
- بدوي عبد الجليل، هنان علي، **حدود السوق لتطبيق قواعد قانون المنافسة**، مجلة التميز، المجلد 3، العدد 1، 2021.
- بلال مسرحد، **مدخل للاقتصاد**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021.
- بن الحاج جلول ياسين، **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2023/2022.
- بن العامر نعيمة، **مطبوعة دروس في مدخل إلى علم الاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2024/2023.
- بن تركي أمينة، **محددات البطالة في الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021/2020.
- بن جيمة مريم، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2025/2024.
- بن زخروفة بوعلام، **التوزيع وقوة البيع –دروس ومحاضرات–**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة الليسانس السنة الثالثة تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة أحمد زبانة بغليزان، 2022/2021.
- بن عمار سمية، **محاضرات في مدخل إلى علم الاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2023/2022.
- بن مسعود آدم، مراح ياسين، **آليات معالجة مشكلة التضخم بالجزائر**، مجلة ابن خلدون للإبداع والتنمية، المجلد 5، العدد 2، 2023.
- بن يوب لطيفة، عوار عائشة، بن خالدي نوال، **مقارنة بين التكامل الاقتصادي الأوروبي والتكامل الاقتصادي الخليجي**، مجلة مينا للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2019.

- بن يوب لطيفة، **محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016/2015.
- بناني حورية، **دور التكتلات الاقتصادية في العلاقات الدولية –الاتحاد الأوروبي نموذجا–**، أطروحة دكتوراه تخصص السياسة الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2022/2021.
- بودربالة فايزة، **إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية –حالة الجزائر 2000/2014–** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016/2015.
- بوزار صفية، كسيرة سمير، **آثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي**، مجلة المناجر، العدد 1، 2014.
- بوشقيفة حميد، مويسي مروة، **آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر**، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 2، العدد 3، سبتمبر 2019.
- بوقليع محمد، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023/2022.
- بولحبال محمد الأمين، **دور التوزيع في تنافسية المؤسسة –حالة شركة فرويتال كوكا كولا الجزائر–**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع التسويق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.
- تلمساني حنان، **اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس LMD، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2022/2021.
- تواتي سهام، **سياسة محاربة التضخم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كلي مطبق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2022/2021.
- توبي عبد المالك، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019/2018.
- جامعة الكتب الإسلامية، **سياسة التوزيع**، المجلد 1، ص 37.
- جلطي غالم، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، موجهة لطلبة السنة الأولى، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، 2022/2021.

- حاسين صكوشي، عز الدين نشاد، أيوب صكري، **آليات معالجة مشكلة البطالة في الجزائر من خلال سياسة التشغيل للفترة بين 2008-2021**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2024.
- حمادة أمينة، **محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2021/2020.
- حيمور مصطفى، وهراني مجدوب، **دراسة العلاقة السببية بين معدلي التضخم والبطالة في الجزائر باستخدام منهج القياس الاقتصادي**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد 4، العدد 1، 2019.
- خالد أحميمة، **محاضرات في مقياس مدخل إلى علم الاقتصاد**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2026/2025.
- دحو سليمان، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021/2020.
- رانيا الشيخ طه، **التضخم: أسبابه، آثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، العدد 18 موجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، 2021.
- رحماني منير، **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2022.
- رسلان خضور، غسان إبراهيم، **علم الاقتصاد**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2020.
- رشا مجدي محمود بخيت وآخرون، **الاستهلاك وأثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، المجلة الدولية للتكنولوجيا والحوسبة التعليمية، جمهورية مصر العربية، المجلد 3، العدد 9، 2024.
- رفيق زراولة، **محاضرات في إدارة الإنتاج والعمليات**، موجهة لطلبة السنة الثالثة إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016/2015.
- سالي سمير فهمي عبد المسيح، **محددات الادخار الخاص في مصر واستراتيجية زيادة معدلاته**، مجلة روح القوانين، العدد 101، الجزء الثاني، يناير 2023.
- سراج وهيبة، **محاضرات على الخط في مادة مدخل للاقتصاد**، موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة، 2023.

- سعدان آسيا، **مطبوعة بيداغوجية في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2019/2018.
- سعيدان رشيد، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2022/2021.
- سليمان الساسي شحومي، علي قابوسة، **اتحاد المغرب العربي...مسيرة ثلاثين عاما بين الواقع والطموح**، المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، المجلد 2، العدد 1، 2020.
- سهام عبد الكريم، **محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة 02، 2023/2022.
- شراقي باية خديجة، **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.
- شوبار إلياس، زكان أحمد، **تحديات التكامل** الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 1، 2019.
- شيخي خديجة، **مطبوعة بيداغوجية بعنوان محاضرات في مدخل للاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2020/2019.
- صديقي نوال، **محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الطاهري محمد، بشار، 2025/2024.
- ضالع دليلة، **محاضرات في الاقتصاد النقدي**، موجهة لطلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2024/2023.
- ضرار العتيبي وزملاؤه، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- طويل آسيا وآخرون، **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي، البليدة 2، 2022/2021.
- طويل مريم، **مطبوعة محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2023/2022.

- طويل ياسمينة، **محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية جميع التخصصات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2021/2020.
- العايب نصر الدين، **ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها**، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، 2018.
- عبد الجبار سهيلة، **تاريخ الوقائع الاقتصادية**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، 2021/2020.
- عبد الجليل مقدم، **محاضرات في قنوات التوزيع**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة تسويق والسنة الأولى ماستر تسويق، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، 2022/2021.
- عبد الحق رايس، **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022/2021.
- عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- عبد الله قلش، **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2021/2020.
- علي مكيد، علاء الدين عشيط، **أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990–2015)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 78-79، 2017.
- عوار عائشة، بن يوب لطيفة، جابري فاطمة الزهراء، **إشكالية التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل النزاعات الحدودية**، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 3، ديسمبر 2018.
- عوار عائشة، **نحو التكامل الاقتصادي في دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصد نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014.
- فايزة حسن مسجت، بان ياسين مكي، **محددات الادخار المحلي في العراق للمدة 2003–2019**، Al Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences «MJAES»، المجلد 12، العدد 2، 2022.

- فودوا محمد، **تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم**، مجلد الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 17، 2017.
- فيطس مصطفى، **السياسات المالية والضريبية للحد من أثر التضخم في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2022.
- كفية قسميوري، علوي شمس نريمان، **عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقاته بالاتحاد الإفريقي**، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2019.
- كلاخي لطيفة، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021/2020.
- كوديد سفيان، **مدخل لعلم الاقتصاد**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2018/2017.
- لونيس نادية، **محاضرات في مقياس مخل للاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2023/2022.
- محمد الرياض، **آليات معالجة التضخم: دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والرأسمالي**، مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث، المجلد 2، العدد 2، 2025.
- محمد تربش، محمد بن عزة، أحمد سماحي، **محاولة تقييم مستوى الخدمات التوزيعية لتلبية طلبات العملاء في المؤسسة الاقتصادية – حالة شركة خزف تافنة "CERTAF" بمغنية، تلمسان –**، العدد 11، دفاتر MECAS، ديسمبر 2015.
- محمد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الثقافة العربية، القاهرة، 1994.
- مختاري مراد، **مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.
- مراد سالي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة وانعكاساتها على الأمن الاجتماعي**، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 9، العدد 1، 2020.

- مسعودي زكرياء، **قياس أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للفترة 2022/1995**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 14، العدد 1، 2024.
- مشاعل فيصل الشهري، **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في المملكة العربية السعودية –دراسة قياسية للفترة 2009–2019**، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 76، أكتوبر 2024.
- معارفي فريدة، **محاضرات في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2022/2021.
- معزوز سامية، **محاضرات في الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال**، موجهة لطلبة السنة الثانية محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2022/2021.
- معسكري سمرة، **مطبوعة في مقياس الاقتصاد الجزئي 1**، موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019/2018.
- مفلاح حسيبة، **أثر الوساطة المالية على تعبئة الادخار في الجزائر –دراسة تحليلية استشرافية–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019.
- مقداد كريمة، **مطبوعة في مقياس الاقتصاد الجزئي 1**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019.
- ميغاري كريمة، **دراسة دوال الاستهلاك في بعض بلدان شمال إفريقيا باستعمال نماذج بيانات بانل (1990–2009)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص قياس اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.
- نصيرة شرف، عبد القادر روشو، **أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة 2021/1990**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 33، 2023.
- يونس مراد، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Bauml, William J, and Bliner, Alans, **Economics: Principles and Policy**, 3rd ed, New York: Harcourt and Brace Jovanavich, Publishers, 1985.
- Harald Uhlig, **Economics and Reality**, The Milton Friedman Institute for Research, The United States of America (USA), 2011.
- Jacques Généreux (2017), **Introduction à l'économie**, nouvelle édition, points économie, French édition.
- Marmatki. G, **Economic Theory**, Paratiritis Press, Thessalonica, 1994.
- Paul Samuelson, **Economiques**, Armand Colin, Paris, 2002.
- Stephen Dobson and Susan Palfreman (1999), **Introduction to economics**, Oxford University Publisher.